جامعة الدكتور الطاهر مولاي، سعيدة.

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

إدارة النزاع في قضية الصحراء الغربية من منظور الإتحاد الأوروبي

مذكرة لنيل شهادة الماستر في تخصص:

دراسات مغاربية

إعداد الطالب:

بوشويشة طاهر

تحت إشراف:

د . عبد العالي عبد القادر

لجنة المناقشة:

ـ أ. بن زايد محمد ..... رئيسا

ـ د. عبد العالي عبد القادر ..... مشرفا

ـ د. خداوي محمد .....ممتحنا

ـ أ. حادي عثمان .....ممتحنا

السنة الجامعية: 2015-2016

شـــكروعرفـــان

أتوجه بالشكر الجزيل لأستاذي المشرف الأستاذ الدكتور عبد العالي عبد القادر، وذلك لقبوله الإشراف على بحثي هذا ولمواكبته إنجاز هذا البحث ولإسهامه بملاحظاته القيمة حول الموضوع ومنهجية البحث.

أشكر السادة أعضاء لجنة المناقشة الذين قبلوا مناقشة رسالة تخرجي لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية.

كما أشكر الأساتذة والباحثين الذين اعتمدت عليهم في هذا البحث فلولاهم لما كان له أن يرى النور.

وفي الأخير أشكر من ساعدوني على مستوى مكتبة معهد العلوم السياسية، كذلك المكتبة المركزية، وكل من ساعدني من قريب أو من بعيد.

شكري الخاص للأستاذ الفنان سمار رشيد على مساعدته ودعمه القيم.

الإهـــداء

أهدي هذا البحث إلى الأساتذة الباحثين والطلبة الجامعيين في كل مكان.

الــخـطـة :

مقدمة:

الفصل الأول: الإتحاد الأوروبي وإدارة النزاع

المبحث الأول: مفهوم إدارة النزاع

المطلب الأول: مفهوم النـــــزاع

المطلب الثاني: أنواع النزاعات الدولـــــية

المطلب الثالث: وسائل حل النزاعات الدولية

المبحث الثاني: خبرة الإتحاد الأوروبي في حل النزاعات

المطلب الأول:البلــقان

المطلب الثاني:كوسوفو

المطلب الثالث:في إفريقيا، إفريقيا الوسطى نموذجا

الفصل الثاني: قضية الصحراء الغربية وفق المنظور الأوروبي

المبحث الأول: الفواعل الأوروبية في قضية الصحراء الغربيـة

المطلب الأول: تطور تاريخي لقضية الـصحراء

المطلب الثاني: فرنســا

المطلب الثالث: اسبانيا

المبحث الثاني: جهود الوساطة الأوروبية

المطلب الأول: بعض جهود الوساطة الأوروبية

المطلب الثاني: بعثة المينورسو

المطلب الثالث: التصور الأوروبي للحل النهائي

خاتمة:

قائمة المراجع :

الفهرس :

مقدمة

مقدمة:

لقد كان للإستعمار الغربي دوره الحاسم في تغيير خارطة المغرب العربي بصفة عامة، وقد أعطى مؤتمر برلين الشرعية لهذا الإحتلال فوضعت بذلك اسبانيا قدمها في المنطقة المسماة اليوم الصحراء الغربية، إلا أن الإحتلال الفعلي لها لم يكن إلا في 1934، وعندما حصل المغرب على استقلاله سنة 1956 لم يتبقى إلا العقبة الوحيدة في وجه المستعمر والملكية حديثة العهد وكانت تلك العقبة متمثلة في جيش التحرير الصحراوي الذي استطاع أن يفرض نفسه على أرض الواقع، وسرعان ما تحولت جذوره إلى جبهة البوليساريو.

زعمت موريطانيا سيادتها على المنطقة الصحراوية وقامت المغرب بحملة دبلوماسية مكثفة لدعم سيادتها على الإقليم وتدخلت الجزائر وتوجهت اسبانيا إلى الأمم المتحدة فتشكلت الصورة الظاهرة للصراع الغربي على المنطقة، وهذا ما أدى إلى تشكل جبهة البوليساريو في سبعينيات القرن الماضي كحركة تحررية مناهضة للإستعمار بزعمها.

كان للمقترح الإسباني بإجراء استفتاء 1974 وقع الصدمة على الجانب المغربي التي توجه إلى محكمة العدل الدولية والتي كان رأيها محبطا لآمال المغرب بصحراوية الساقية الحمراء ووادي الذهب، ثم كان مؤتمر مدريد الذي قسم المنطقة المتنازع عليها بين المغرب وموريطانيا، ومن هنا جعلنا هذا الموقف نتوقف قليلا لنطرح السؤال التالي:

كيف للمغرب التي تدعي أن منطقة الساقية الحمراء ووادي الذهب هي منطقة مغربية، كيف لها أن تقسم المنطقة بينها وبين موريطانيا؟

كان لتلك الحادثة صداها التاريخي والأخلاقي الذي لا يزال يدفع الكثير من المتتبعين للشأن الصحراوي اليوم أن يكرروا نفس السؤال الذي لم يجد إجابة لحد اليوم.

كلما ازدادت سهولة الموضوع كلما ازداد الغموض وتعقدت الأمور، فكيف لقضية تجاوزت الأربعين سنة لا تزال تراوح مكانها حتى اليوم؟

أهمية الموضوع:

تنبع أهمية الموضوع من أهمية المنطقة، فالمنطقة الصحراوية منطقة إستراتيجية مهمة للغاية، ووضعيتها مرتبطة ارتباطا وثيقا بشروط الأمن الإستراتيجي لمدخل إفريقيا الأطلسي، كما أن لها ارتباط بقضايا جد مهمة كاتحاد المغرب العربي والإرهاب الدولي، ولا ننسى أيضا ما تشكله المنطقة من مصالح لصالح الدول الكبرى والدول المجاورة أيضا.

لا نستطيع إنكار الصراع الدولي القائم حول المنطقة منذ تاريخ بعيد وحتى اليوم سواء من الجانب الإسباني، الفرنسي وحتى الأمريكي، فالدول تسعى بصفة طبيعية لحماية مصالحها في المنطقة إلا أن الأمر يصبح مشبوها عندما تتحول شعوب ومصالح المنطقة إلى ضحية في لعبة المصالح الدولية، وبالرغم مما نراه ونلمسه من اهتمام دولي سواء من طرف الدول الكبرى المؤثرة أو من طرف الهيئات الدولية فالكثير لا يرى في ذلك سوى محاولة لديمومة إدارة النزاع للمحافظة على قدر كبير من المصالح واستمراريتها.

لقد سمحت مفاوضات 2007 بتحديد أطراف النزاع وهي المغرب والبوليساريو وكان لهذه الخطوة أثر كبير أخلاقي وقانوني ودبلوماسي سواء على مستوى الدول والهيئات الدولية وحتى على مستوى الرأي العام العالمي وشعوب المنطقة، كما ساهم هذا التحديد في حصر أطراف النزاع وحصر القضية إلى حد كبير حيث سمحت للجزائر عن التعبير عن ارتياحها لجلوس أطراف النزاع إلى طاولة المفاوضات واعتبارها مجرد مراقب لا علاقة له بالنزاع لا من قريب و لا من بعيد.

أسباب اختيار الموضوع:

يعتبر موضوع الصحراء الغربية موضوعا مهما بالنسبة للباحثين بشكل عام، لكنه موضوع شامل وواسع كمجال بحثي تتعدد فيه الإشكاليات وتتعقد، حيث يركز الباحثون على أسباب شخصية وأخرى موضوعية يفرضها مجال البحث، وسنذكر الأسباب الذاتية والموضوعية كالتالي:

الأسباب الذاتية:

لقد شكل هذا الموضوع عقدة بحثية للكثير من الباحثين المهتمين بقضية الصحراء الغربية والتي تجاوزت عقدتها الأربعين سنة، وهذا ما نلمسه من خلال اطلاعنا على الكتب والدراسات التي تناولت الموضوع من مستويات وأطر تحليل مختلفة، كما لمسنا قلة المصادر والدراسات التي تناولت الموضوع ومن ثم تشكل هذه الدراسة خطوة بحثية مهمة للباحثين والطلبة على حد سواء، إذ نسعى أن تكون مرجعا في الجامعات الجزائرية.

لقد اهتممنا منذ زمن بقضية الصحراء الغربية و حاولنا دائما فهم هذه القضية القديمة الجديدة، وحاولنا فهم الأسباب التي تحول دون الوصول إلى حل عادل وشامل يلغي الثقل الذي تمارسه هذه القضية على اتحاد المغرب العربي ومصالح المنطقة ووحدتها، هذا الإهتمام الملح هو الذي دفعنا إلى اختيار الموضوع على الرغم من صعوبته سواء فيما يخص قلة المراجع باللغة العربية من جهة وعدم إلمامنا باللغات الأجنبية من ناحية أخرى.

الأسباب الموضوعية:

بدأ الإهتمام الدولي بقضية الصحراء الغربية تاريخيا منذ بدأت حركة الإستعمار العالمي لتأمين مصالحه تحت غطاء رسالته الحضارية المزعومة، ومع توسع الحركات التحررية وتهديد المصالح الدولية الإستعمارية في المنطقة تحولت معايير وطرق التعامل مع القضية وتدخلت أطراف أخرى فاعلة وجديدة على الساحة الدولية مهتمة بالمنطقة على غرار المستعمرين التقليديين.

على الرغم من قدم القضية واستهلاكها في نظر الجميع إلا أنها تعتبر جديدة ومهمة بالنسبة لتطور البحث في مجال حل النزاعات الدولية وإدارتها، فلقد تطور علم النزاعات الدولية وتعاظم دور المنظمات الدولية والإقليمية، وتطور معه النهج المتبع في عملية فض النزاعات الدولية.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق أهداف علمية وعملية.

الأهداف العلمية:

نحاول من خلال تحليلنا للقضية وعرض آراء الخبراء والمهتمين توفير رؤية نقدية وإيجاد إطار نظري للتحليل يتم من خلاله تحليل أبعاد المشكل الصحراوي وتعقيداته من خلال تجاوز النظرة السطحية إلى نظرة أكثر عمقا بكثير من مجرد نزاع تقليدي مستهلك، إذ أن المتناول للقضية يظن أنه يسرد قضية تاريخية تجاوزها الزمن لكنه ما يلبث أن يتوقف ويعيد النظر في قناعاته النظرية، حيث يكتشف صراعا دوليا كبيرا وعقدة تتزايد صلابتها مع الوقت بالرغم من محاولة حلها مما يدفعه إلى ضرورة تبني نهج نظري جديد يقارب القضية من منظور مختلف تماما.

الأهداف العملية:

تهدف الدراسة من الناحية العملية إلى توضيح قضية الصحراء الغربية وتبيين أهميتها الإستراتيجية بالنسبة للدول الكبرى كما دول المنطقة سواء بسواء، خاصة مع تزايد الإرهاب الدولي واستمرار الفرقة المغاربية وعدم استقرار المنطقة بشكل دائم ومطمئن.

كما تسعى الدراسة إلا تبيين أهم المخاطر التي تطرحها قضية الصحراء الغربية بالنسبة للكثير من القضايا المهمة والحاسمة في مصير المغرب العربي في علاقاته مع المجتمع الدولي، كما تسعى الدراسة إلى تحديد السلبيات الواجب تجاوزها والحلول الممكنة لذلك.

أدبيات الدراسة:

من خلال اطلاعنا الخاص لا توجد دراسات سابقة تحت نفس العنوان " إدارة النزاع في قضية الصحراء الغربية من منظور الإتحاد الأوروبي "، حيث يتم دراسة موضوع الصحراء الغربية من ناحية تاريخية بحثة أو ضمن أبحاث تتعلق بالحرب على الإرهاب الدولي وحتى ضمن أبحاث

تتعلق بالقانون الدولي، وهو ما صعب عملية البحث حيث اعتمدنا على كتب ودراسات وأبحاث ومقالات وتقارير.

مشكلة البحث:

تثير قضية الصحراء الغربية الكثير من التساؤلات، حيث يشير البعض إلى أن مطالبات المغرب ليست واقعية ولا مشروعة في حين يرى البعض الآخر مشروعية المطلب المغربي من الناحية التاريخية والقانونية.

من خلال ما سبق ومن خلال البحث الموضوعي في القضية، يمكن أن نطرح السؤال التالي:

كيف تمت عملية إدارة النزاع في الصحراء الغربية وفقا للمنظور الأوروبي وما هي أهم الجهود والتصورات المقترحة لحله؟

هدف نظري:

تحاول هذه الإشكالية إبراز أن هناك متغيرات محددة تتحكم في الدراسة، إذ تستوجب إيجاد إطار نظري للإجابة عليها مع إيراد متغيرات أخرى لا تعتبر رئيسية لكنها تؤثر في الموضوع.

هدف عملي:

تهدف الإشكالية إلى رصد العلاقة بين متغيرات الدراسة، وانعكاس هذه العلاقة على الكثير من القضايا الحساسة الإقليمية والدولية، سواء على المدى القريب والبعيد حيث قد تظهر متغيرات جديدة تؤثر على العلاقة، حيث يتم التطرق إلى القضية في أبعادها الوطنية والإقليمية والدولية مع التركيز على الرؤية الأوروبية للنزاع ومدى وجود وحدة بينها.

تنطوي الإشكالية على مجموعة من التساؤلات المهمة نوردها كالتالي:

ـ ماهي طرق إدارة النزاع الصحراوي من طرف الإتحاد الأوروبي؟

ـ كيف يمكن تفسير استمرار النزاع مع وجود الكثير من المجهودات لحله؟

ـ ما هو منظور الإتحاد الأوروبي وتصوره لحل قضية النزاع الصحراوي؟

ـ ما هو دور الجزائر في هذه القضية؟

ـ كيف يطالب المغرب بصحرائه في حين يقسمها بينه وبين موريطانيا مناصفة؟

ـ لماذا يستثني المغرب الصحراء الغربية من اتفاقياته الدولية إذا كانت جزءا من أراضيه؟

ـ لماذا لا يتحرك الإتحاد الأوروبي لردع المغرب ردعا حاسما؟

ـ من هي الأطراف المستفيدة من استمرار النزاع الصحراوي؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة على الإشكالية والتساؤلات المطروحة، يمكننا مبدئيا طرح الفرضيات التالية:

1ـ كلما ازداد مستوى إدارة النزاع في الصحراء الغربية إزداد غموض النزاع.

2ـ لا توجد علاقة تبعية سيادية بين المغرب والصحراء الغربية.

3ـ لا توجد علاقة بين الجزائر وبين قضية اعتبارها طرفا في النزاع.

4ـ إن هناك علاقة بين أوروبا وخلق مشكلة الصحراء الغربية.

5ـ إن هناك علاقة بين إدارة أوروبا للنزاع وبين استمراره دون حل.

6ـ إن هناك علاقة بين مصالح كل من إسبانيا وفرنسا في الصحراء الغربية وانعدام تصور موحد للحل.

7ـ لا توجد علاقة بين البوليساريو والإرهاب الدولي.

منهج الدراسة:

تم اعتماد المنهج الوثائقي التحليلي أو ما يسمى المنهج التاريخي، وقد تم إدراك الوقائع والممارسات والأحداث المراد بحثها ودراستها بالطريقة غير المباشرة، وذلك من خلال السجلات والوثائق والشواهد التي تركتها تلك الوقائع والممارسات، وكذا من خلال المصادر والآثار.

وقد تعاملنا مع المعلومات الكامنة في التاريخ القريب منه والبعيد، وذلك من خلال معرفة أصول الحالة الراهنة للأنشطة والأحداث التي ندرسها وكذا دراسة تطورها مع الزمن، وقد حاولنا قدر المستطاع البحث عن الوثائق والمصادر ونقدها وتحليلها بغرض الوصول إلى استنتاجات وتفسيرات سببية منطقية.

التنظيم الهيكلي للدراسة:

من أجل الوصول إلى نتائج موضوعية وتحقيق دراسة أكاديمية، تم تقسيم البحث الذي بين أيدينا إلى فصلين، ويرتكز الفصل الأول على مبحثين، وقد تم من خلال المبحث الأول تحديد مفهوم إدارة النزاع مع ذكر وتفصيل أنواع النزاعات الدولية ووسائل حل النزاعات الدولية سواء الوسائل التقليدية الحالية أو الحديثة، ثم تناولنا في المبحث الثاني خبرة الإتحاد الأوروبي في إدارة النزاعات وذلك من خلال تناولنا لنماذج واقعية أدار فيها الإتحاد الأوروبي النزاع وتتمثل تلك النماذج في النزاع في كل من البلقان وكوسوفو وإفريقيا الوسطى كمثال ونموذج للنزاع في إفريقيا.

أما الفصل الثاني فقد تناولنا فيه قضية الصحراء الغربية وفق المنظور الأوروبي، وقد قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين أيضا، حيث تناولنا في المبحث الأول الفواعل الأوروبية في قضية الصحراء الغربية وهي فرنسا وإسبانيا بعد أن تناولنا تطورا تاريخيا للقضية بشكل مفصل، أما المبحث الثاني فقد تناولنا فيه جهود الوساطة الأوروبية لحل النزاع وذلك من خلال التطرق إلى ذكر هذه الجهود بالتفصيل ثم قفينا على ذلك بذكر بعثة المينورسو وتعريفها والتفصيل فيها مع ما تتضمنه من

تفصيلات حول قضية الإستفتاء والمجهودات التي بذلت في هذا الإطار، ثم ختمنا المبحث الثاني بتناول التصور الأوروبي للحل النهائي ومدى وجود تصور موحد وهل هو موجود أصلا أو بصدد التشكل.

الفصل الأول

الفصل الأول: الإتحاد الأوروبي وإدارة النزاعات

لقد تطور علم النزاعات في عالم تعاظم فيه دور المنظمات الدولية و الإقليمية بصفة عامة، و منظمة الأمم المتحدة و الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن بصفة خاصة، وتطور معه النهج المتبع في فض النزاعات، وكان الأمين العام للأمم المتحدة يمارس الجانب الوقائي في فض النزاعات، أما جانب إدارة النزاع والذي تقع مسؤوليته على عاتق مجلس الأمن فقد كان معطلا بفعل الصراع بين المعسكرين، فالتطور الذي لحق بإدارة النزاع كان بفضل الإنسجام الذي تحقق في مجلس الأمن بفضل نهاية الحرب الباردة وكانت " أجندة من أجل السلام " التي طالبت بها قمة مجلس الأمن في جانفي 1992 و التي عدلت في 1995 انعكاسا لهذا التطور و التقدم و انسحب ذلك أيضا على مرحلة تسوية النزاع وبناء السلام أو ما يسمى بمرحلة التحول و التي تعتبر محورية لضمان عدم العودة إلى النزاع.

لم تعد الأمم المتحدة الممارس الوحيد لدور الوقاية من النزاعات أو ما يسمى بالدبلوماسية الوقائية وإنما امتد التفويض لمنظمات إقليمية وشبه إقليمية تحت أحكام الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، فابتدعت الكثير من الآليات لإدارة النزاع، وإلى جانب الدبلوماسية الوقائية نجد الدبلوماسية القهرية Coercive Diplomacy التي تمثل النهج الغالب في إدارة النزاعات.

وقد شهدت الدبلوماسية الوقائية Preventive Diplomacy تطورا من حيث الإستراتيجيات إذ لم تعد الوساطة و هي إحدى إستراتيجياتها تمارس بشكل تقليدي كالوساطة المحايدة أو النقية Neutral or Pure Mediation بل أصبحت تمارس بشكل أكثر فعالية في شكل وساطة نافذة ورئيسية Principal or Power Mediation ، حيث اقترنت بتقديم الحوافز مع استعمال أسلوب الوعيد بحيث عادت من جديد سياسة العصا والجزرة.[1]

[1] عبد الغفار، محمد أحمد: **فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية**.دراسة نقدية تحليلية.الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام.مقدمة في علم النزاعات والإنذار المبكر،الجزائر،دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع،2003،جزئين،ص ص 14-16.

ويرى الأستاذ محمد عبد الغفار ضرورة الفصل المنهجي بين كل مرحلة من مراحل فض النزاعات، فهناك مرحلة الدبلوماسية الوقائية ثم مرحلة إدارة النزاعات ثم مرحلة تسوية النزاعات أوبناء السلام.[1]

إن مصطلح النزاع الدولي وبالرغم من وروده في ميثاق الأمم المتحدة وفي مختلف الوثائق الدولية الأخرى المتعلقة بالتسوية السلمية للنزاعات الدولية إلا أنه لم يتم تقديم أي تعريف له.[2]

سنتطرق في هذا الفصل إلى معالجة مفهوم النزاع وأنواعه ووسائل حله كإطار نظري مهم للدراسة بحيث نتتبع تطور المفهوم والوسائل جميعا من دبلوماسية إلى سياسية وأخيرا وليس آخرا الوسائل القضائية ثم نقفي على ذلك بمعالجة أحدث المسالك في حل النزاعات الدولية، وفي المبحث الثاني من هذا الفصل سنتناول نماذج واقعية وحقيقية نعرف من خلالها الأدوار والمجهودات التي قام بها الإتحاد الأوروبي في عملية إدارة النزاع وحله وذلك من خلال تناولنا لكل من قضية البلقان وكوسوفو وأخيرا إفريقيا الوسطى كنموذج من نماذج حل النزاعات في إفريقيا.

المبحث الأول: مفهوم إدارة النزاع

لقد تعددت معاني النزاع وتشعبت بحسب اختصاص ومجال كل من تناول المفهوم بحيث تعددت بين قانونية وسياسية حيث اختلفت التعريفات حول الأسس والخصائص التي يقوم عليها المفهوم، ومنهم من اعتمد على مواثيق المحكمة الدولية ومواثيق الأمم المتحدة للخروج من الخلاف، وفيما يلي أهم المضامين المتعلقة بمفهوم النزاع والتي سنتناولها في المطلب الأول من هذا المبحث.

المطلب الأول: مفهوم النزاع

يقدم الأستاذ الشاعري عدة معاني وهي:

المعنى الضيق: " يعني النزاع أن أحد الأطراف يتقدم بادعاء خاص يقوم على أساس خرق

[1] المرجع نفسه، ص17

[2] حساني، خالد: **مدخل إلى حل النزاعات الدولية**،الجزائر،دار بلقيس،2011،ص14

القانون في الوقت الذي يرفض فيه الطرف الآخر هذا الإدعاء ".[1]

المعنى الواسع: " يعني في القانون الدولي عدم الاتفاق أو الخلاف بين مصطلح الأطراف المتنازعة ".

وهو:

" الوضع الناشئ عن اصطدام وجهات النظر بين دولتين أو أكثر أو تعارض مصالحهما حول موضوع أو مسألة ما وبدت هذه الأمور للوهلة الأولى متناقضة بينهما ولكن في حالة التقارب بين الطرفين يمكن معالجة هذا الخلاف وحله حلا سلميا بالطرق الودية والدبلوماسية ".

ووفقا لقرار محكمة العدل الدولية بتاريخ 30 أوت 1924 فهو:

" خلاف بين دولتين على مسألة قانونية، أو حادث معين، أو بسبب تعارض وجهات نظرهما القانونية أو مصالحهما ".

في حين يرى آخرون[2] أنه: " عبارة عن تصادم بين أفكار أو اتجاهات متناقضة ويحدث في حالة عدم توافق في المصالح مما يجعل الأطراف التي يتعلق بها موضوع الخلاف تحاول تغيير الوضع القائم لعدم قبوله من طرفها ".

وهو: " تلك الإدعاءات المتناقضة بين شخصين دوليين أو أكثر، ويتطلب حلها طبقا لقواعد تسوية المنازعات الدولية الواردة في القانون الدولي ".

وهو: " ذلك النزاع الذي ينشأ بين دولتين أو بوجه عام بين شخصين أو أكثر من أشخاص القانون الدولي، ويتضمن وجود مطالب أو إدعاءات من قبل أحد الأطراف الدولية بخصوص مسألة أو موضوع محدد وأن تتقابل هذه المطالب أو تلك الإدعاءات بالرفض أو بادعاءات من جانب الطرف الآخر ".

وهو: " خلاف حول مسألة قانونية (كتفسير معاهدة دولية) أو واقعية (كخلاف حول مكان سير

[1] الشاعري، صالح يحيى: **تسوية النزاعات الدولية سلميا**، القاهرة، مكتبة مدبولي، 2006، ص ص21–22
[2] حساني، المرجع السابق، ص ص15–16

خط الحدود)، يتمثل في تناقض أو تعارض أو تضارب الآراء القانونية لشخصين أو أكثر من أشخاص القانون الدولي ".

ووفقا لقرار محكمة العدل الدولية بتاريخ 26 مارس 1925 بشأن قضية مافروماتيس بين بريطانيا واليونان، فهو: " كل خلاف بين دولتين...في مصالحهما ".

ومن ثم يشترط لقيام نزاع دولي توافر الشروط التالية:[1]

1ـ أن يكون النزاع بين أشخاص القانون الدولي.

2ـ أن ينشأ عن ادعاءات ومصالح متناقضة بين أطراف مختلفة يستمر في المطالبة بها.

3ـ أن يكون النزاع ذو صفة دولية عامة وليست خاصة بمواطني الدول (الذين تطبق عليهم قواعد القانون الدولي الخاص) إلا بتوافر شروط ممارسة دعوى الحماية الدبلوماسية.

التمييز بين النزاع والموقف الدولي:

استعمل ميثاق الأمم المتحدة مصطلحي النزاع Différend والموقف Situation ولم يحدد مضمونهما[2]، وأشار الميثاق في المادة 34 على أن الموقف يعد مرحلة سابقة على وجود النزاع، حيث أنه ذكر أن "...لمجلس الأمن أن يفحص أي نزاع أو موقف يؤدي إلى احتكاك دولي أو قد يثير نزاعا ".

وكل نزاع يتضمن بالتأكيد موقف ولكن ليس كل موقف يؤدي حتما إلى نزاع، وتدل صياغة المادة 34 على أن مصطلح موقف يعد أشمل وأعم من مصطلح نزاع، ومن ثم فكل نزاع يعتبر موقفا.

وبهذا يكون النزاع عبارة عن:

" الموقف الذي يتضمن مقارعة للحجة، أو بتعبير آخر يوجد نزاع حيث يوجد طرفان أحدهما

[1] حساني، المرجع نفسه، ص16

[2] حساني، المرجع نفسه، ص16-17

يدعى حقا والآخر ينكره عليه أو حيث توجه دولة طلبا إلى دولة أخرى والثانية ترفض الإستجابة إليه، أما مجرد الخلاف فلا يجعل من الموقف نزاعا ".

وتبدو الأهمية الأساسية من التمييز بين الموقف والنزاع[1] من ناحية التصويت إذا كانت القضية مطروحة أمام مجلس الأمن.

وقد ميز الميثاق بين حالتين فيما يتعلق بوجوب الإمتناع عن التصويت من عدمه وهما النزاع في المادة 27 والموقف في المادة 34، إذ بينهما استوجب امتناع العضو في المجلس عن التصويت إذا كان طرفا في النزاع، إلا أن الميثاق لم يحرمه من حق التصويت إذا كان طرفا في موقف معروض على المجلس كما نصت المادة 34.

المطلب الثاني: أنواع النزاعات الدولية

أهمية التسوية السلمية للنزاعات الدولية:

إن من الواجب حل المنازعات حتى تسير العلاقات الدولية سيرا طبيعيا، ولا يكون هناك إخلال بالسلم والأمن الدوليين، ومن ثم ناشدت جميع المعاهدات والمواثيق الدولية الدول المتنازعة ببذل قصارى جهدها للعمل على إيجاد تسوية ودية وحلول سلمية لفض منازعاتها.[2]

ويعتبر مبدأ حل النزاعات الدولية بالطرق السلمية من بين المبادئ الأساسية والأهداف الرئيسية التي أولتها المواثيق والإتفاقات الدولية مكانة متميزة، ويقصد به أن تقوم الدول بتسوية نزاعاتها بأحد الطرق السلمية المعروفة وذلك عن طريق الآلية التي أقرتها الأمم المتحدة في المادة 33 من ميثاقها، وقد ورد هذا المبدأ قبل ميثاق الأمم المتحدة في الإتفاقية الأولى لحل المنازعات بالطرق السلمية التي تبناها مؤتمر لاهاي لعام 1907، وورد أيضا في الصك العام للحل السلمي للنزاعات

الدولية الذي تبنته جمعية عصبة الأمم في 26 سبتمبر 1928 والذي تم تعديله من طرف الجمعية

[1] حساني، المرجع نفسه، ص18
[2] الشاعري، مرجع سابق، ص25

العامة للأمم المتحدة بتاريخ 20 سبتمبر 1950، وقد جاء النص عليه أيضا في ميثاق بريان-كيلوغ الذي صدر بتاريخ 27 أوت 1929 حيث حرم اللجوء إلى الحرب، وأوردت المادة 33 من ميثاق الأمم المتحدة ضرورة التزام الدول الأعضاء بوجوب حل منازعاتهم التي يمكن أن تؤدي إلى الإخلال بالسلم والأمن الدوليين حلا سلميا.[1]

وهذا يعني عدم اللجوء إلى أساليب وأدوات القوة العسكرية بما ذلك حق الإنتقام وغير ذلك من الأفعال التي تتطلب استعمال وسائل غير ودية.[2]

كما أكدت الجمعية العامة أهمية هذا المبدأ في إرساء مبادئ التعاون الدولي من خلال القرار رقم 2625 الصادر في 25 أكتوبر 1970 والمتضمن إعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول.

وقد تم تأكيد هذا المبدأ في إعلان مانيلا لعام 1982 الذي اتخذته الجمعية العامة بموجب القرار 10/37 الصادر في 15 نوفمبر 1982، وأعيد تأكيده أيضا في لائحة الجمعية العامة رقم 51/43 المتضمنة الإعلان المتعلق بمنع وإزالة المواقف التي قد تهدد السلم والأمن الدوليين ودور الأمم المتحدة في هذا الميدان والصادر بتاريخ 05 ديسمبر1988.

إن الإلتزام بالتسوية السلمية للنزاعات الدولية مفروض على جميع الدول وذلك من خلال إعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول لعام 1970.

ضرورة التمييز بين المنازعات القانونية والسياسية:

يرى الأستاذ هانز كلسن أن القانون الدولي القائم ليس قابلا للتطبيق في كافة المنازعات المحتملة بين الدول، وذلك بحسب طبيعة المنازعات، ومن ثم فهناك فرقا جوهريا بين المنازعات القانونية

والمنازعات السياسية، فالأستاذ كلسن يقدم معيارا للتمييز يستند على طبيعة القواعد المطبقة في

[1] حساني، المرجع السابق، ص ص07-09
[2] الشاعري، مرجع سابق، ص25

تسوية النزاع، فإذا كان النزاع قابلا لتطبيق القانون الدولي فهو نزاع قانوني وإن لم يكن فهو نزاع سياسي، ووفقا لمعاهدات لوكارتو فالمنازعات القانونية هي التي يكون فيها الأطراف في صراع حول حقوقهم النسبية.

ويؤكد تشارلز فنويك على هذا المعيار ويضيف أنه كقاعدة عامة فإن المنازعات القانونية هي المنازعات المسببة والتي يمكن أن يصدر فيها قرار.

كذلك من المعايير التي تستخدم في التمييز نجد معيار حصر المنازعات القانونية والسياسية والذي يقوم على ما نصت عليه اتفاقية لاهاي الأولى سنة 1899 في الفصل الثاني من القسم الرابع في المادة 16 وما ذهب إليه عهد عصبة الأمم في الفقرة الثانية من المادة 13 حيث أوردت أن المنازعات القانونية تتضمن:

1ـ المنازعات المتعلقة بتفسير المعاهدات الدولية.

2ـ المنازعات المتعلقة بأية مسألة من مسائل القانون الدولي.

3ـ المنازعات المتعلقة بتحقيق واقعة ما إذا ثبت خرق لالتزام دولي.

4ـ المنازعات المتعلقة بنوع التعويض المترتب على خرق التزام دولي ومدى هذا التعويض.[1]

أنواع النزاعات الدولية:

توجد العديد من التقسيمات للنزاعات الدولية، فقد تختلف النزاعات الدولية من حيث موضوعها إذ يتعلق النزاع مثلا بتفسير معاهدة دولية، وقد يتعلق النزاع بمدى مطابقة سلوك دولة ما لقاعدة دولية معينة، كما قد تختلف النزاعات من حيث خطورتها، فقد يترتب على النزاع تهديد السلم والأمن الدوليين، وقد يكون النزاع أقل خطورة كأن تقوم دولة بطرد ممثل دبلوماسي لدولة أخرى، وتنقسم النزاعات الدولية أيضا من حيث نطاقها الجغرافي إلى نزاعات عالمية وأخرى

[1] الشاعري، مرجع سابق، ص ص22–23

إقليمية وأخرى داخلية كالحروب الأهلية.

وسنركز على دراسة تقسيم النزاعات الدولية من حيث طبيعتها إلى نزاعات قانونية ونزاعات سياسية.[1]

النزاعات ذات الطابع القانوني:

وهي تلك النزاعات التي تخضع عادة للتسوية القضائية عن طريق التحكيم والقضاء الدوليين، والتي يكون الطرفان على خلاف حول تطبيق الأوضاع القائمة أو تفسير أحكامها.

وقد نصت اتفاقية لاهاي الأولى لسنة 1899 على أنواع معينة من النزاعات واعتبرتها نزاعات قانونية وذلك في المادة 16 حيث تقول:

" فيما يتعلق بالمسائل ذات الصبغة القانونية وخصوصا فيما يتعلق بتفسير وتطبيق المعاهدات الدولية، تسلم الدول المتعاقدة أن التحكيم هو أفضل الوسائل أثرا وأقربها إلى العدالة في فض المنازعات التي لم تفلح الوسائل الدبلوماسية في فضها ".

كما قام بعد ذلك عهد عصبة الأمم بتعداد النزاعات القانونية في المادة 2/13 إذ جاء فيه أن:

"...كل خلاف بشأن تفسير معاهدة، أو أية مسألة من مسائل القانون الدولي أو تحقيق واقعة من الوقائع تكون إذا ثبتت خرقا لالتزام دولي أو نوع التعويض المترتب على خرق التزام دولي ومدى هذا التعويض، يعتبر من بين الخـلافات الملائمة بصفة عـامة للرد على التحكيـم أو التسوية القضائية".

وقد أخذ النظام الأساسي للمحكمة الدائمة للعدل الدولي في المادة 36 ومن بعده نظام محكمة العدل الدولية بأسلوب تعداد النزاعات.

[1] حساني، المرجع السابق، ص ص19-21

النزاعات ذات الطابع السياسي:

وهي النزاعات التي لا تقبل عادة التسوية القضائية والتي يراعى فيها بنوع خاص التوفيق بين مختلف المصالح المتباينة، وهي تعبر عن النزاعات المتعلقة بالمصالح العليا للدولة أو التي تمس بشرف الدولة إضافة إلى المسائل التي لها مساس بالإستقلال السياسي للدولة أو بسيادتها الداخلية.

والنزاعات السياسية لا يمكن حلها على أساس قواعد القانون الدولي، ومثال ذلك النزاع الذي يتعلق بحدود دولة جديدة عندما يتعذر الحصول على معاهدة تكون أساسا قانونيا لتحديد تلك الحدود ومن تم لا بد من الرجوع إلى مبادئ العدل والإنصاف.

ونشير في الأخير إلى أن معظم النزاعات لها طبيعة مزدوجة، ولقد أشارت إلى هذه الصفة المختلطة بعض المعاهدات الدولية منها المادة 18 من الإتفاقية الأوروبية للتسوية السلمية للنزاعات الدولية الموقعة في 29 أفريل 1957.

المطلب الثالث: وسائل حل النزاعات الدولية

قد نتساءل فيما إذا كانت المادة 33 من الميثاق قد حصرت وسائل حل النزاعات أم أنها تركت الحرية في الإختيار؟

وهل فرضت المادة 33 ترتيبا معينا في استعمال وسائل حل النزاع أم لا؟

لقد حددت المادة 33 وسائل التسوية السلمية إلا أنها تركت الحرية في اختيار الوسائل المناسبة.[1]

لقد أكدت الدول تمسكها بمبدأ الإختيار الحر وذلك ضمن المناقشات التي تمت في إطار اللجنة السادسة للجمعية العامة حول إعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين

الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة لعام 1970، كما تم التأكيد على نفس المبدأ ضمن إعلان مانيلا

[1] حساني، المرجع نفسه، ص11

لعام 1982.

إن الدولة ليست ملزمة بوسيلة معينة أو ترتيب معين، ولا مانع من تعدد وسائل حل النزاع في نفس الوقت، كما أن المادة 33 لم تحصر وسائل حل النزاع ويظهر ذلك من عبارة "...أو غيرها من الوسائل السلمية...".[1]

تنقسم وسائل حل النزاع إلى وسائل دبلوماسية حيث أن الدولة غير ملزمة بقبول حل معين، وإلى وسائل قانونية تستند إلى قرار إلزامي كالتحكيم والقضاء الدولي إلى جانب المنظمات الدولية كمجلس الأمن الذي يعتبر قراره إلزاميا في ظل الفصل السابع.

إن من سمات الصراع والنزاع أن كل طرف يريد تحقيق مصالح وتدمير مصالح الغير، فهناك خمسة من المسالك أو المناهج يتحكم في التمييز بينها مدى اهتمام طرف من أطراف النزاع بنفسه فقط أو بالآخرين أيضا ودرجة ذلك الإهتمام، وهي كالتالي:[2]

1ـ إذا كان طرف يهتم بنفسه ويعطي اعتبارا قليلا للآخرين فإن ذلك النهج يعتبر نهجا نزاعيا، (Contending).

2ـ إذا أعطى طرف اهتماما لمصالح الآخرين أكثر مما يعطيه لنفسه فإن هذا النهج هو نهج إذعاني (Yielding).

3ـ إذا سعى طرف إلى تفادي حدوث صراع بينه وبين الآخرين، فالنهج انسحابي (Drawal).

4ـ أن يقوم طرف بموازنة مصالحه بمصالح الآخرين فهو نهج يسعى للموائمة والوصول إلى تسوية مقبولة للطرفين (Compromissing).

5ـ أن يسعى طرف إلى إعطاء اهتمام متزايد لمصالحه ولمصالح الآخرين في آن واحد وهذا يعني

[1] حساني، المرجع نفسه، ص ص13ـ14
[2] عبد الغفار، المرجع السابق، ص ص 67ـ68

أن هذا الطرف يعمل على تأكيد مصالحه ولكن مع الإعتراف بقدر متساو بطموحات وحاجات الآخرين، وتكريس كل الطاقات للبحث عن نهج خلاق لحل النزاع والحصيلة هي حل المشكلة لكل الأطراف (Problem-Solving).

إن النزاع إذا كان عنيفا قد تكون حصيلته خسارة للطرفين لأنهما لم يتوصلا إلى إجراء صفقة، ومن ثم يندفعان إلى اتباع نهج يحقق لهما مكاسب مشتركة.

لقد تركزت النظرة التقليدية لفض النزاعات على مساعدة أطراف النزاع التي تنظر إلى حصيلة نزاعها على أنها حصيلة صفرية (Zero Sum)، مما يعني أن تحقيق طرف لربح هو خسارة للآخر، مساعدتهما على تصور أن حصيلة النزاع لا صفرية لكل منهم (Non-Zero-Sum) وهذا يعني أن تكون حصيلة النزاع مكسبا للطرفين أو خسارة لكليهما، ومن ثم فإن مهمة فض النزاعات تحولت إلى مساعدة أطراف النزاع إلى الوصول إلى حصيلة موجبة.

الفرق بين مصطلح الحل ومصطلح التسوية:

يختلف مصطلحا تسوية النزاعات وحل النزاعات من حيث أهداف الإتفاق وأطرافه وطبيعة العلاقات التي يتطلع لها الطرفان ومن حيث أهمية القبول المتبادل والعلاقات المستقبلية بين الأطراف ويعتبر مصطلح الحل (Reglement) أكثر اتساعا من مصطلح التسوية (Ajuste-Ment) ، ويهدف حل النزاع إلى حسمه حسما نهائيا ودائما عن طريق السعي إلى إنهاء تاريخي للنزاع في إطار بناء علاقات متساوية وعادلة بين الأطراف.[1]

فيما تسعى التسوية إلى التوصل إلى إنهاء رسمي للنزاع استنادا إلى مصالح مشتركة تتمثل في التوصل إلى اتفاق بين أطراف متنازعة يعكس ميزان القوى المتصارعة في الميدان ولا يعكس بالضرورة الإحتياجات العادلة للأطراف.

[1] حساني، المرجع السابق، ص23

الوسائل الدبلوماسية لحل النزاعات الدولية:

تعتبر هذه الوسيلة من أحسن الوسائل وأكثرها شيوعا وهي تقترح حلولا ولا تلزم أي طرف من الأطراف، وتتمثل الوسائل الدبلوماسية فيما يلي:

1ـ المفاوضات الدولية:

هي عبارة[1] عن محادثات ومشاورات ودية ومباشرة بين أطراف النزاع، يقوم بها رؤساء الدول أو الحكومات أو وزراء الخارجية أو أي طرف يتم تفويضه وهي من أقصر الطرق لحل النزاعات، وهي تتميز بمجموعة من الخصائص:

أ ـ **المرونة**: حيث يطلع كل طرف على رأي الطرف الآخر.

ب ـ **السرية**: من أجل الإبتعاد عن التأثيرات الخارجية.

فالمفاوضات قد تكون علنية كمؤتمر مدريد للسلام سنة 1991 وقد تكون سرية عندما يكون الموضوع معقدا وحساسا كاللقاء السري الذي تم في المغرب سنة 1977 بين حسن التهامي وموشي ديان لترتيب زيارة السادات سنة 1977.

ج ـ **السرعة:** تتطلب المفاوضات عادة سرعة الإجراء والإنجاز لتهدئة النزاع، وقد نهجت بعض الإتفاقيات الدولية المتعددة الأطراف نهجا يفرض على الدول بأن تجري مفاوضات أو مشاورات أو تبادل آراء مما يعني بأن هذه الأخيرة هي جزء من المفاوضات حيث ذكرت مثلا في اتفاقية فيينا لعام 1975 الخاصة بتمثيل الدول في المنظمات العالمية.

إن لجوء الدول إلى المفاوضات يتطلب مجموعة من الشروط وهي:

1ـ حسن النية لدى الأطراف.

2ـ الجدية في تسوية النزاع.

[1] حساني، المرجع نفسه، ص ص24–27

3ـ طبيعة النزاع المراد حله.

4ـ طبيعة العلاقة بين الأطراف.

5ـ مراعاة المساواة في السيادة بين الدول المتفاوضة.

وقد تتخذ المفاوضات عدة أشكال، فقد تكون دائمة وتتم في إطار الأمم المتحدة أو جامعة الدول العربية أو الإتحاد الإفريقي، وقد تكون مؤقتة أو شبه مؤقتة في إطار ثنائي أو جماعي.

والمفاوضات تجري في إقليم إحدى الدول المتنازعة أو في دولة محايدة كالمفاوضات التي جرت بين المغرب وجبهة البوليساريو في مانهاست إحدى ضواحي نيويورك والتي تمت على مراحل ثلاث حيث جرت الأولى في جوان 2007 والثانية في أوت 2007 والثالثة من 07 إلى 09 ديسمبر

2008 وما زالت مستمرة، كما يمكن إجراء المفاوضات بشكل ثنائي أو متعدد أو في إطار مؤتمر دولي كالمفاوضات المتعلقة بإنشاء المحكمة الجنائية الدولية.

2ـ المساعي الحميدة:

قد يحدث نزاع يدفع بأحد الأطراف الدولية إلى التدخل من تلقاء نفسه أو بطلب من أحد الأطراف المتنازعة أو جميع الأطراف لعرض مساعيه الحميدة[1] وحث الأطراف على تسوية النزاع بواسطة

المفاوضات أو استئنافها، وينتهي دوره بمجرد موافقة الأطراف، ويقوم الطرف الثالث بعرض مقترحاته على الأطراف عن طريق اجتماعات غير رسمية بحيث يطلع على مواقفهم وينقلها للطرف الآخر وغالبا ما يكون الطرف الثالث صديقا للأطراف وله مصلحة في التوصل إلى الحل،

وقد يكون الطرف الثالث أكثر من طرف وقد يكون دولة أو عدة دول أو الجمعية العامة أو الأمين العام وحتى مجلس الأمن إلى جانب المنظمات الإقليمية.

وتجد المساعي الحميدة أساسها القانوني في المادة الثانية من اتفاقية لاهاي الأولى لعام 1907

[1] حساني، المرجع نفسه، ص ص28–32

المتعلقة بالتسوية السلمية للنزاعات الدولية والتي نصت على وجوب لجوء أطراف النزاع إلى المساعي الحميدة والوساطة، كما نصت الوثائق الدولية على ذلك كإعلان مانيلا لعام 1982 والمادة 12 من لائحة الجمعية العامة رقم 51/43 المتضمنة الإعلان المتعلق بمنع وإزالة المنازعات والمواقف التي قد تهدد السلم والأمن الدوليين ودور الأمم المتحدة والمؤرخ في ديسمبر 1988، ومن الأمثلة على نجاح المساعي الحميدة المساعي التي بذلها الإتحاد السوفياتي سابقا في مسألة الهند وباكستان المتعلقة بكشمير حيث جمعهما في طشقند في سنة 1966 وتوصلوا إلى اتفاق بعدم اللجوء إلى القوة والرجوع إلى المفاوضات كذلك المساعي التي بذلتها الولايات المتحدة الأمريكية لحل النزاع الداخلي في هايتي في 1998 وأيضا الإتفاق الإثيوبي الأرتيري في 1998.

3ـ الوساطة:

تعتمد على تدخل دولة ما فيما بين الأطراف المتنازعة من أجل تقديم مقترحات وتقريب وجهات النظر وهي غير ملزمة، وتعتبر الوساطة[1] من الوسائل التقليدية وقد تكون دولة أو منظمة دولية وهي تسعى إلى الجمع والتقريب، وقد يعتبر رفض إحدى الدول الأطراف للوساطة عملا عدائيا في بعض الأحيان، مثل رفض الحكومة المغربية للوساطة التي قدمتها مصر لحل النزاع الحدودي بينها وبين الجزائر عام 1963 وتفضيلها عرض النزاع على منظمة الوحدة الإفريقية سابقا.

تدخل الوساطة حيز التنفيذ بناءا على اتفاق أطراف النزاع، ويقوم الوسيط بإجراءاته مباشرة وقد يقوم بهذا الدور رئيس الدولة أو الأمين العام للأمم المتحدة أو ممثل عنه، وتتفق الوساطة مع

المساعي الحميدة في كونها تستخدم إما لتجنب حرب أو وضع حد للحرب.

وقد تنجح الوساطة في حل النزاع كنجاح الوساطة الأمريكية بين مصر وإسرائيل لحل النزاع الدائر حول شبه جزيرة سيناء، كذلك وساطتها بين فلسطين وإسرائيل والتي أدت إلى اتفاق أوسلو ووساطة الجزائر بين إثيوبيا وإريتيريا التي تمخض عنها اتفاق السلام في ديسمبر 2000.

وللوساطة عدة أشكال من بينها:

[1] حساني، المرجع نفسه، ص ص32–38

أ ـ الوساطة الجماعية:

وهي التي تتم عن طريق تدخل عدة دول أو أشخاص، وقد تكون بتكليف من منظمة دولية أو إقليمية، ويعتبر هذا النوع الأكثر انتشارا ونجاحا، ومن أمثلتها الوساطة التي قامت بها لجنة تنقية الأجواء العربية المنبثقة عن مؤتمر القمة العربية الطارئ في الدار البيضاء عام 1985 في تسوية الخلافات بين سوريا والأردن.

ب ـ الوساطة الفردية:

وتتم عن طريق دولة أو شخصية دولية كرئيس دولة مثلا، وقد أخذ هذا الإتجاه مؤخرا إلى تفضيل وساطة شخص يتمتع بمؤهلات دبلوماسية معروفة على وساطة دولة، حيث يتمتع الشخص بالمرونة وإمكانية التحرك السريع والكفاءة كالوساطة التي قام بها الملك فهد بن عبد العزيز بين المغرب والجزائر بخصوص الصحراء الغربية والوصول إلى اتفاق 1987 الذي يقضي بمواصلة الجهود لحل النزاع سلميا، والوساطة التي قام بها هواري بومدين بين العراق وإيران1975.

ج ـ الوساطة التعاقدية:

وتتم عن طريق اتفاق الدول بموجب معاهدة دولية تبرمها فيما بينها على نص يلزمها باللجوء إلى وسيلة الوساطة في حالة نشوب نزاع معين بينها، وتكون إلزامية، إلا أن هذا الأسلوب نادر جدا في عصرنا الحاضر.

4ـ التحقيق:

يقصد بالتحقيق[1] أن يعهد إلى لجنة تتكون من أكثر من شخصين مهمة تقصي الحقائق حول نزاع قائم، ووضعها تحت تصرف الطرفين ليقررا إما الدخول في مفاوضات مباشرة أو عرض النزاع على التحكيم الدولي أو على محكمة دولية، وهذه الطريقة اختيارية ويتم اختيار الأعضاء باتفاق أطراف النزاع، والتقرير ليس له أية صبغة إلزامية.

[1] حساني، المرجع نفسه، ص ص39–42

ومهمة اللجنة تكون عن طريق الإستماع وفحص أقوال الشهود ومناقشة الخبراء، واستعراض الوثائق وزيارة المواقع، وذلك بهدف جمع المعلومات، وقد تم النص على التحقيق كوسيلة سلمية لأول مرة من خلال اتفاقية لاهاي لعام 1907 المتعلقة بالتسوية السلمية للنزاعات الدولية، ثم تطور نظام التحقيق الدولي من خلال إبرام بعض الإتفاقيات الدولية المتعددة الأطراف، مثل الإتفاقيات المعروفة باسم اتفاقية (بريان) التي أبرمت ما بين عامي 1913-1915 بين الولايات المتحدة و ثلاثين دولة من دول العالم، حيث نصت على إنشاء لجان دائمة للتحقيق.

ومن بين استخداماتها نجد لجنة التحقيق في اغتيال الحريري تنفيذا لمضمون بيان مجلس الأمن رقم 2005/4.

5ـ التوفيق:

يعتمد على بحث أسباب النزاع ومعرفة دوافعه ثم اقتراح الحل الأمثل عن طريق تقريب وجهات النظر ويتم على يد لجان تضم خبراء متخصصين يتم تشكيلها باتفاق الطرفين.

والتوفيق[1] إجراء شبه قضائي يتوسط التحقيق والتحكيم فهو يتطلب وجود جهاز يبحث جوانب النزاع ويقدم الحلول، واقتراحاته غير ملزمة.

لقد اتبعت وسيلة التوفيق في ظل عصبة الأمم، ولجأت إليه الكثير من الدول مثل لجان التوفيق

الفرنسية-التايلاندية عام 1946 ولجنة التوفيق الإيطالية السويسرية المحدثة عام 1906.

[1] حساني، المرجع نفسه، ص ص43–46

الوسائل السياسية لحل النزاعات الدولية (المنظمات الدولية):

يعتبر اللجوء إلى المنظمات الدولية وسيلة حديثة من الوسائل السياسية لحل النزاعات الدولية، ظهر إلى الوجود بعد قيام عصبة الأمم، والمنظمات الدولية إما أن تكون منظمات عالمية تشمل كل مجالات التعاون الدولي كالأمم المتحدة أو تكون إقليمية تقتصر على مجموعة من الدول التي تجمعها روابط معينة.

أ ـ منظمة الأمم المتحدة: تتم تسوية النزاعات الدولية في هذه المنظمة عن طريق جهازين رئيسيين هما:[1]

1ـ الجمعية العامة: تشمل جميع الدول الأعضاء، وقد لعبت دورا فعالا ولها اختصاص عام وفقا لميثاق المنظمة ولها أيضا بعض السلطات في مجال حفظ السلم والأمن الدوليين، وذلك وفقا للمادة 10 من الميثاق والمادة 2/11، أما المادة 3/11 فقد خولت الجمعية العامة سلطة إخطار مجلس الأمن بأية حالة تهدد الأمن والسلم الدوليين، غير أن المادة 12 نظمت العلاقة بين الجمعية ومجلس الأمن إذ أن الجمعية تمتنع عن تقديم أية توصية إذا باشر مجلس الأمن سلطاته إزاء نزاع معين وذلك وفقا للمادة 1/12.

لقد كشفت الحرب الباردة أن الجمعية العامة ساهمت في الكثير من النزاعات الدولية عندما فشل مجلس الأمن في ذلك بسبب حق الفيتو، وذلك من خلال الجمعية المصغرة عام 1947، والتي تعد جهاز فرعي تابع للجمعية مهمته دراسة نشاطات المنظمة بين دورات انعقاد الجمعية العامة.

وكان لها أدوارا مركزية في كوريا 1950 ومصر 1956 والكونغو 1960، إلا أن الإشكالية التي تواجهها الجمعية العامة هي أن لوائحها وقراراتها غير ملزمة.

[1] حساني، المرجع نفسه، ص ص47–66

2ـ مجلس الأمن:

وتتمركز فيه سلطات الأمن الجماعي الدولي، وقد منحه ميثاق الأمم المتحدة دورا مهما في تسوية النزاعات بالوسائل السلمية وقمع التهديد والإخلال بالأمن.

2ـ أـ التدخل غير المباشر (حل النزاع بالطرق السلمية):

وقد بين حالاته ونص عليها الفصل السادس المتعلق بحل النزاعات سلميا، ويباشر المجلس اختصاصه إما بمبادرة منه أو إذا طلب منه ذلك.

التدخل التلقائي: وقد يتدخل مجلس الأمن من تلقاء نفسه إذا رأى أن النزاع يهدد السلم والأمن، وهو ما أكدته المادة 34 من الميثاق والتي تنص على أن:

" لمجلس الأمن أن يفحص أي نزاع أو موقف يؤدي إلى احتكاك دولي أو يثير نزاعا لكي يقرر ما إذا كان استمرار هذا النزاع أو الموقف من شأنه أن يعرض للخطر حفظ السلم والأمن الدوليين ".

ووفقا لهذه المادة أنشأ مجلس الأمن لجان تحقيق تقوم بالفحص والتدقيق والتحقيق في النزاعات الدولية، مثل لجنة التحقيق في الحوادث اليونانية ولجنة التحقيق في اغتيال رفيق الحريري.

التدخل الغير تلقائي*: وفيه يطلب من مجلس الأمن التدخل كما ذكرنا ويتم ذلك من الجهات التالية:

1ـ الجمعية العامة: يمكن للجمعية العامة أن تسترعي نظر مجلس الأمن إلى الأحوال التي تهدد الأمن والسلم وذلك وفقا للمادة 3/11 من الميثاق.

2ـ الأمين العام: طبقا للمادة 99 يخطر الأمين العام مجلس الأمن وتم ذلك لأول مرة في جوان 1950 عندما اعتدت كوريا الشمالية على كوريا الجنوبية كما طالب مجلس الأمن بشأن أزمة الكونغو سنة 1960.

*هذه التسمية من إنشائي (الطالب)

3ـ الدول غير الأعضاء في الأمم المتحدة:

وهو ما أشارت إليه المادة 2/35:

" لكل دولة ليست عضوا في الأمم المتحدة أن تنبه مجلس الأمن إلى أي نزاع تكون طرفا فيه إذا كانت تقبل مقدما في خصوص هذا النزاع التزامات الحل السلمي المنصوص عليه في هذا الميثاق".

ويتخذ مجلس الأمن مجموعة من الإجراءات لدرء أي نزاع يهدد الأمن والسلم:

أ ـ دعوة أطراف النزاع إلى حله سلميا بإحدى الطرق المنصوص عليها في المادة 33 وهي المفاوضات والتحقيق والوساطة والتحكيم والتسوية القضائية أو دعوتهم للجوء إلى الوكالات والتنظيمات الإقليمية، وهذه الدعوة اختيارية.

ب ـ يتخذ مجلس الأمن الإجراءات وطرق التسوية وفقا للمادة 1/36، ويأخذ في عين الإعتبار الإجراءات السابقة التي اتخذها المتنازعون وفقا للمادة 2/36، كما فرضت المادة 3/36 من الميثاق على مجلس الأمن مراعاة عرض النزاعات القانونية على محكمة العدل الدولية وفي حالة إخفاق الوسائل المذكورة فإن على أطراف النزاع أن تعرضه على مجلس الأمن.

كما يستخلص من نص المادة 38 أن لمجلس الأمن سلطة تقديم توصياته في الحالة التي يطلب منه ذلك من جميع المتنازعين وله اختصاص إلزامي متى كان من شأن النزاع أن يهدد السلم والأمن الدوليين.

2 ـ ب ـ التدخل المباشر: ويقصد به سلطته في اتخاذ التدابير المناسبة والملزمة في حالة وقوع تهديد أو إخلال بالأمن أو عدوان وفقا لأحكام الفصل السابع من الميثاق (المواد من 39-51)، ويتدخل مباشرة دون الحاجة إلى إخطار، إلا أنه يحتاج إلى قرار بأغلبية تسعة أعضاء مع موافقة أصحاب الفيتو، ويعتبر قراره إلزاميا وعلى الدول احترامه وذلك وفقا للمادة 25.

وتتنوع تدابير مجلس الأمن في محاولته لحفظ السلام والأمن وهي:

التدابير المؤقتة: وهي عبارة عن إجراءات تحفظية آنية ذات أثر قانوني محدود وفقا للمادة 40 مع احترام المركز القانوني للمتنازعين، وهي تهدف إلى منع تفاقم الموقف كالدعوة إلى وقف إطلاق النار كالقرار 338 الصادر سنة 1973 بشأن الأعمال الحربية بين إسرائيل والدول العربية، كذلك

الدعوة إلى إبرام اتفاقات هدنة وسحب القوات المسلحة ومنع التزويد بالسلاح ومنع الإضرار بسيادة واستقلال الدول.

التدابير غير العسكرية: وذلك وفقا للمادة 41، ومن أهمها العقوبات الإقتصادية كالقرار 661 المؤرخ في 1990 الخاص بالعراق والقرار 748 الخاص بليبيا.

التدابير العسكرية: وذلك وفقا للمادة 42 وتتمثل في استخدام القوة المسلحة، غير أن آليات نظام الأمن الجماعي وقفت دون تطبيق المادة 43 والتي نصت على تشكيل القوات الدولية وذلك بسبب الحرب الباردة، وقد لجأ مجلس الأمن إلى هذه التدابير خلال الحرب الكورية عام 1950 وحرب الخليج الثانية عام 1990.

ب ـ اللجوء إلى الوكالات والتنظيمات الإقليمية:

لقد حددت كل من الفقرتين الثانية والثالثة من المادة 52 من الميثاق العلاقة بين المنظمات الإقليمية والأمم المتحدة، حيث يلتزم أعضاء الأمم المتحدة الداخلون في مثل هذه التنظيمات بتدبير الحل السلمي لأي نزاع محلي، كما يشجع مجلس الأمن هذه التنظيمات على الحل السلمي.

وتطبيقا لنصوص الفصل الثامن من الميثاق تم إنشاء منظمة الوحدة الإفريقية (الإتحاد الإفريقي) لحل النزاعات عن طريق الوساطة والتوفيق والتحكيم، ونجد أن الجامعة العربية قد نصت في ميثاقها على مبدأ الحل السلمي.

ونجد أن منظمة الوحدة الإفريقية لعبت دورا في حل النزاع الحدودي بين الجزائر والمغرب سنة 1963 وتم توقيع المعاهدة سنة 1969، كما فشلت المنظمة في حل الكثير من النزاعات في الكونغو والصومال وأنغولا وليبيريا، وقد تم سنة 1993 إنشاء آلية لمنع وإدارة وحل النزاعات، وذلك إلى

جانب دور الجامعة العربية في تحقيق المصالحة اللبنانية ودورها في النزاع اليمني وحله عن طريق اتفاقية القاهرة 1972.

الوسائل القضائية لحل النزاعات الدولية:

إن التسوية القضائية[1] للنزاعات تقتضي عرض النزاع على التحكيم أو القضاء الدولي وتنتهي التسوية بإصدار قرارات إلزامية نهائية وغير قابلة للإستئناف.

أ ـ عن طريق التحكيم الدولي: يعتبر التحكيم الدولي من أقدم الوسائل السلمية في حل النزاعات حيث يعود إلى اتفاقية " جي " بين الولايات المتحدة وبريطانيا سنة 1794 وقضية ألباما سنة 1872، ويتميز التحكيم الدولي في مراحله الأولى بدعوة الأطراف هيئة التحكيم الدولية لحل النزاع بينهما استنادا إلى مبادئ العدل والإنصاف دون التقيد بأحكام القانون ثم تطور الأمر ليصبح التحكيم مستندا على قواعد قانونية، وقد نص ميثاق الأمم المتحدة في المادة 33 على التحكيم الدولي.

وقد اهتم مؤتمر لاهاي سنة 1899 ثم 1907 بقضية التحكيم حيث تضمنت اتفاقية تسوية المنازعات الدولية بالطرق السلمية الأحكام العامة للتحكيم والإجراءات المتبعة أمامه، كما قضت بإنشاء محكمة التحكيم الدائمة، زيادة على إقرار الجمعية العامة لعصبة الأمم " ميثاق التحكيم العام" سنة 1928 ويتخذ التحكيم أشكالا متعددة:

1ـ اللجان الدبلوماسية المختلطة: وتقوم على تمثيل كل طرف في النزاع بممثل دبلوماسي ويجتمع الممثلان وحدهما في اللجنة، ويكون قرارها ملزما، كما حدث بين الولايات المتحدة وبريطانيا في تحديد وتعيين حدود نهر الصليب المقدس سنة 1794.

2ـ اللجان التحكيمية المختلطة: تمخض هذا النوع عن معاهدة جي (Jay) سنة 1794، حيث هدفت إلى تسوية النزاعات المترتبة على استقلال الولايات المتحدة وتنظيم علاقاتها مع بريطانيا

[1] حساني، المرجع نفسه، ص ص67–76

وذلك عن طريق إنشاء لجان مختلطة لمناقشة القضايا الخلافية.

3ـ محاكم التحكيم الدولية: وهي تتألف من عدد من القضاة المستقلين المشهود لهم بالكفاءة والنزاهة بحيث يعين كل طرف محكم من جنسيته ويتفق الطرفان على تعيين رئيس محايد أوأعضاء ورئيس من المحايدين أي من جنسية دولة أخرى، وقد تم في هذا الإطار إنشاء المحكمة الدائمة للتحكيم الدولي بموجب اتفاقية 1899، إلا أن اختصاصها اختياري.

وتنظر المحكمة في النزاعات التي تعرضها دول موقعة وغير موقعة على الإتفاقية، وتقوم الدولتان بإبرام اتفاق خاص لإحالة النزاع إلى التحكيم وهو ما يعرف بمشارطة التحكيم التي تتضمن أوجه النزاع وأسماء المحكمين والإجراءات الواجب إتباعها والقانون الواجب التطبيق.

ويقوم اللجوء إلى التحكيم الدولي على مبدأ حرية الإختيار، ويقوم الأطراف بصياغة مشارطة التحكيم ثم يقومون بتنفيذ قرار التحكيم طبقا لمبدأ حسن النية، ويمكن تفصيل هذه المراحل كالتالي:

أ ـ الإتفاق على عرض النزاع على التحكيم:

إن التحكيم يقوم على مبدأ حرية الإختيار، إذ يتفق الأطراف على إنشاء محاكم تحكيم، وقد يكون الإتفاق سابقا على النزاع وقد يكون لاحقا عليه، وقد يكون غير عام بمعنى أنه يتناول طائفة معينة من النزاعات، واتفاق التحكيم يعد اتفاقا بالمعنى القانوني الكامل، ومن ثم ينبغي أن يتوافر على الشروط اللازمة لإبرام المعاهدات الدولية، وإلا اعتبر باطلا.

ب ـ مشارطة التحكيم: بعد الإتفاق يقوم أطراف النزاع بصياغة وثيقة قانونية لهيئة التحكيم وتسمى بمشارطة التحكيم (Compromis) حيث تتضمن هذه الوثيقة مسائل التحكيم وأسماء المحكمين والشخص الذي يقوم بتعيين رئيس هيئة التحكيم، والقانون الواجب تطبيقه والقواعد الإجرائية الواجب إتباعها، ومقر التحكيم واللغات المستخدمة ومن يتحمل مصاريف التحكيم والمدة الزمنية التي يتم خلالها إصدار الحكم.

وتعد مشارطة التحكيم قانونا للتحكيم فهي ملزمة لهيئة التحكيم وأطرافه، ومن الأمثلة على ذلك، مشارطة التحكيم بين مصر وإسرائيل بتاريخ 1986 على إحالة النزاع على محكمة تحكيمية تطبيقا

لاتفاقية كامب دافيد لحل أي نزاع قد يثور، وكان الموضوع هو منطقة طابا على خليج العقبة.

ج ـ حكم التحكيم: عندما ينتهي أطراف النزاع من المرافعات تصدر الهيئة الحكم، ويعتبر هذا الحكم نهائيا وملزما، إلا أن اتفاقية لاهاي لعام 1907 أضافت إمكانية الطعن في الحكم إعادة للنظر، وذلك في حالة ظهور وقائع جديدة.

وإذا ما رفضت أطراف النزاع الإمتثال للحكم فهنا يتدخل مجلس الأمن ليلزم الأطراف استنادا على المادة 33 من الميثاق التي جاءت عامة لتشمل وسائل التسوية القضائية بما فيها التحكيم.

ب ـ عن طريق محكمة العدل الدولية:

لقد كانت المحكمة الدائمة للعدل الدولي أول محكمة دولية ذات اختصاص عام وشامل وكانت جهازا مستقلا عن عصبة الأمم، وحلت محلها محكمة العدل الدولية بموجب قرار الجمعية العامة لعصبة الأمم لسنة 1946، وتعد المحكمة الجهاز القضائي الرئيسي لمنظمة الأمم المتحدة ونظامها جزء من الميثاق ولها اختصاصان قضائي يتعلق بالنظر في النزاعات واستشاري يتضمن تقديم فتوى في مسائل القانون الدولي، وهي تتمتع بمجموعة من الإختصاصات:[1]

أولا: الإختصاص الشخصي (Rationae Personae) : ويتضمن نوعين:

1ـ الإختصاص القضائي:

تنص المادة 1/34 من نظامها الأساسي على أن الدول وحدها من لها الحق في التقاضي أمامها، وأن ولايتها اختيارية، ويقتصر اختصاصها على الدول فقط وهي الدول الأعضاء في الأمم المتحدة

ويمكن للدول غير الأعضاء أن تنضم إلى محكمة العدل بشروط تحددها الجمعية العامة لكل حالة بناءا على توصية من مجلس الأمن طبقا للمادة 2/93 من الميثاق وتتعلق الشروط بقبول النظام الأساسي للمحكمة والتزامات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وبتعهد الدول المعنية في حصتها من نفقات ومصاريف المحكمة.

[1] حساني، المرجع نفسه، ص ص77ـ96

كما يمكن لأي دولة ليست عضوا في الأمم المتحدة وغير طرف في محكمة العدل المثول أمام المحكمة وقد حدد مجلس الأمن الشروط الواجبة على هذه الدول وهي أن تشهد بقبول الإلتزامات المقررة في المادة 94 من الميثاق وللمحكمة حق تحديد حصة هذه الدول من النفقات.

ووفقا للمادة 1/36 فإن اختصاص المحكمة متوقف على رضا وموافقة الدول المتنازعة أي أن ولايتها اختيارية ويكون ذلك عن طريق اتفاق كالذي حصل بين سلوفاكيا وهنغاريا سنة 1993 وقد يكون التعبير عن الموافقة بمجرد رسالة يرسلها وزير الخارجية أو ممثل عنه كما حدث بين قطر والبحرين.

كما قد يكون للمحكمة اختصاص إجباري وذلك في حالة ما إذا تضمنت معاهدة أو اتفاقية دولية معينة نصا يقر بذلك كالإتفاقيات المتعددة الأطراف ما بين 1919-1939، أما الحالات التي تشمل هذا النوع من الإختصاص فهي:

أ ـ المنازعات الخاصة بالأقاليم التي وضعت تحت نظام الإنتداب.

ب ـ المنازعات الخاصة بالأقليات طبقا للمعاهدات الخاصة بالأقليات.

ج ـ بعض المنازعات الخاصة بالمواصلات والمرور.

د ـ المنازعات الخاصة بمنظمة العمل الدولية.

وهناك ما يعرف بالشرط الإختياري للولاية الإلزامية أي أن الدول الأطراف في المحكمة لها أن تقر بالولاية الإجبارية للمحكمة عندما تتعلق بالمسائل التالية:

أ ـ تفسير معاهدة معينة.

ب ـ أي مسألة تتعلق بالقانون الدولي.

ج ـ تحقيق واقعة من وقائع خرق الإلتزام الدولي.

د ـ نوع التعويض المترتب على الخرق ومداه.

إلا أن ذلك الإقرار يتقيد بشروط وهي أن يكون الإلتزام متبادلا وأن الدول التي تقبل الإختصاص الإجباري يمكن لها أيضا أن تتحفظ على قبوله وتورد استثناءات معينة عليه.

2ـ الإختصاص الإستشاري:

حيث نصت المادة 96 من الميثاق أن لكل من الجمعية العامة ومجلس الأمن سلطة طلب إفتاء من المحكمة فيما يعرض لهم من المسائل القانونية، وهناك آراء استشارية عادية وهي غير ملزمة ولكن لها بعد سياسي ومعنوي كبير وهناك آراء استشارية إلزامية تأتي إثر اتفاق الأطراف على اللجوء إلى المحكمة في حالة وقوع خلاف.

ثانيا: الإختصاص النوعي:

تختص المحكمة بالفصل في جميع القضايا والنزاعات القانونية المعروضة عليها، ويشمل أيضا المسائل المقررة في ميثاق الأمم المتحدة أو المعاهدات الدولية، ويمكن أن يتقيد هذا الإختصاص بواسطة الصك المنشئ لاختصاص المحكمة، وتمتد صلاحيات المحكمة لتشمل تفسير أية معاهدة دولية أو أية مسألة من مسائل القانون الدولي أو التحقق من واقعة ما بحسب المادة 2/36 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية.

وتجدر الإشارة إلى أن جميع النزاعات تتصف بالصبغة السياسية، وأن مجرد اتجاه الدول إلى المحكمة يعني أنهم فصلوا الجانب السياسي إلا أن عبء الفصل يقع أيضا على المحكمة.

وتضمنت المادة 38 من النظام الأساسي للمحكمة القانون الواجب التطبيق من طرفها حين الفصل في المنازعات، وتشمل مصادر أصلية وهي المعاهدات الدولية والعرف والمبادئ العامة للقانون، ومصادر ثانوية تتمثل في أحكام المحاكم ومذاهب كبار الفقهاء.

إلى جانب هذا فقد خولت المادة 2/38 للمحكمة سلطة الفصل وفقا لمبادئ العدل والإنصاف بشرط موافقة الأطراف إلا أنها غير ملزمة بهذا المبدأ حتى ولو وافقت الأطراف على ذلك.

ويتم رفع القضايا أمام المحكمة إما بإعلان الإتفاق المنعقد بين الأطراف أو بطلب كتابي منفرد

يرسل إليها، ثم يقوم مسجل المحكمة بإخطار جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

وتصدر المحكمة أحكامها بأغلبية القضاة الحاضرين، وإذا تساوت الأصوات يرجحها الرئيس والحكم يكون نهائيا.

إن نهائية الأحكام الدولية وإلزاميتها ينطبق أيضا على أحكام محكمة العدل الدولية وهذه الأحكام

تتمتع بحجية واعتبار لأن الدول قبلوا التحاكم بإرادتهم الحرة ومن ثم عليهم احترامها، والحكم الصادر يؤكد شرعية إدعاء الطرف الذي صدر لصالحه الحكم، وقد فرضت المادة 94 من ميثاق الأمم المتحدة على أطراف القضية تنفيذ الحكم، وخولت للطرف المنتصر أن يلجأ إلى مجلس الأمن في حالة عدم التنفيذ حتى يتخذ الإجراءات المناسبة.

إلا أن الممارسة الدولية كشفت عدم احترام نص المادة 1/94 في العديد من الحالات، فقد رفضت ألبانيا الحكم الصادر في قضية مضيق كورفو عام 1948 لصالح بريطانيا، كذلك رفضت إيران الحكم المتعلق بالإفراج عن الرهائن الأمريكيين عامي 1979 و1980، كما رفضت الولايات المتحدة الحكم الصادر ضدها سنة 1986 في نيكاراغوا.

لقد قيدت المادة 2/94 تدخل مجلس الأمن لتنفيذ أحكام المحكمة بطلب الطرف المضرور وبوجود حالة ضرورة تستدعي ذلك، فلا يوجد في الميثاق ما يلزم مجلس الأمن بالتدخل وإنما لديه السلطة التقديرية في ذلك، وقد يهدد رفض التنفيذ الأمن والسلم الدوليين مما يدفع مجلس الأمن إلى التدخل في إطار الفصل السابع إلا أن حق الفيتو قد يحول دون ذلك كما حدث في قضية نيكاراغوا.

لقد تم تجاوز مبدأ حل النزاعات بالطرق السلمية عن طريق القوة في الكثير من الأحيان، ولا تزال الدول تفضل الوسائل الدبلوماسية بسبب السيادة، إلا أن هذه الوسائل لا يزال دورها محدودا بسبب القوى الكبرى، كما أن محكمة العدل لم تلعب دورا بارزا بالرجوع إلى الميثاق لأن اختصاصها اختياري وتفضيل الدول اللجوء إلى التحكيم الدولي من جهة أخرى.

لقد ذكرنا في مقدمة هذا المطلب أن من سمات الصراع والنزاع أن كل طرف يريد تحقيق مصالحه على حساب الطرف الآخر، وذكرنا أن هناك خمسة من المسالك تتميز بحسب اهتمام طرف من

أطراف النزاع بنفسه أو بالآخرين ودرجة ذلك الإهتمام، وسنتطرق فيما يلي إلى مسالك حل النزاعات وحصيلتها النهائية وهذا من منظور يختلف تماما عن المنظور السابق.

مسالك حل النزاعات وحصيلتها النهائية:

1ـ حصيلة النزاع:

يميل الأطراف في الكثير من الأحيان إلى اعتبار أن مصالحهم متضادة مما يحاول كل طرف أن يقضي على الطرف الآخر، وعندما يدرك الطرفان مدى الخسائر فإنهما يتوجهان إلى إجراء صفقة أو تحقيق مكاسب متبادلة، وهذه[1] هي المهمة الحديثة لفض النزاعات.

2ـ معضلة السجين وبسط التعاون:

وهي[2] تصور مبسط لنظرية اللعبة، فهي تصور اتجاه الإستراتيجيات المتضاربة والتي تنتهي عادة بحصيلة الخاسر لكل الأطراف.

ويمكن تصورها بلاعبين هما سجينان إرتكبا جريمة واحدة ولهما خياران إما التعاون وإما أن يخون أحدهما الآخر مع العلم أن كلا منهما يجهل الآخر، وفي هذه الحالة فإن كل لاعب سيرى أن كسبه سيكون عن طريق الوشاية بالآخر، ولكن هذا التصرف لن يكون الأفضل، ومن ثم فإن الخيار العقلاني الفردي سيعود بحصيلة الخسارة المشتركة وأن الخيار العقلاني الجماعي هو أن يتعاون الطرفان حتى يكون الكسب مشتركا، ومن هنا عندما نضع في الحسبان العلاقات المستقبلية فإن على الطرفين التعايش.

أما المخرج الآخر فهو أن يؤخذ في الحسبان المحتوى الجماعي، بمعنى أن يعلم السجينان أن عصابة تنتظرهما لمعاقبتهما إذا أفشيا سرا أو لمكافأتهما إذا تعاونا، ومن ثم فإذا أعطى كل طرف قيمة للطرف الآخر، فإن اللاعبين الإجتماعيين لا يقعان في فخ السجين.

---

[1] عبد الغفار، محمد أحمد: **فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية**.دراسة نقدية تحليلية.الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام.مقدمة في علم النزاعات والإنذار المبكر،الجزائر،دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع،2003،جزئين،ص68

[2] عبد الغفار، المرجع نفسه، ص71

3ـ المواقف والمصالح والحاجات Position,Interests, And Nedds:

كيف يمكن لأطراف النزاع أن يشكلوا مواقفهم إذا كانوا متضادين؟

ومن ثم ينبغي التمييز بين المواقف وما تجره تلك المواقف من مصالح وحاجات، فمثلا إذا اختلف جاران على شجرة فإن كلا منهما يدعي أن الشجرة على أرضه، ومن ثم يصعب الوصول إلى صفقة، لأنه لا يمكن اقتسام الشجرة، ولكن إذا ما اتضح أن مصلحة أحدهما هو الحصول على ثمار الشجرة ومصلحة الآخر هو الحصول على ظلها فإن المصالح تصبح قابلة للتوفيق ومن ثم فتحقيق التوفيق بين المصالح أسهل من تحقيق التوفيق بين المواقف.

ويصبح الأمر أكثر صعوبة إذا تعلق بصراع القيم (Values)، فهي في الغالب غير قابلة للتفاوض، أو تعلق الأمر بالعلاقات والتي تحتاج إلى تغيير لكي يحل النزاع.

ويرى محللون آخرون أن النزاعات التي يصعب معالجتها تتعلق بعدم الوفاء بالحاجات الإنسانية للجماعات التي تطالب بها كالهوية والأمن والبقاء وهذا النوع من النزاعات لا يحل إلا بالإستجابة لهذه المطالب، فإذا كان لدينا ثلاثة مؤلفين قد وضعوا كتابا، وأن الأول يدعى زيد والآخر عبيد والثالث عثمان وأن هذا الأخير قد وضع اسمه في ذيل الأسماء رغم أن آراءه هي الأفضل، فهو يطلب من الآخرين أن تتم القرعة لاختيار الترتيب وأنهم يرفضون طمعا في تحقيق الشهرة.

وهنا يتدخل طرف ثالث هو ابنة عثمان التي ستشير عليهم أنه في حالة استمرار المأزق (Dead Loch) فإنهم لن يتمكنوا من طباعة الكتاب، ومن هنا سيتحولون إلى موقف جديد يلبي حاجاتهم الأساسية.

4ـ تدخل الطرف الثالث:

إن الطرف الثالث[1] أو الوسيط إذا كان داخلا في النزاع فسيغير هيكل النزاع، ويسمح بظهور نموذج جديد للإتصال، إلا أن هناك من الوسطاء من لا يملك السلطة أو النفوذ للتأثير على

[1] عبد الغفار، المرجع نفسه، ص75

الأطراف ولا يملك من القوة غير قناة الإتصال ومنهم من يكن من ذوي السلطة والنفوذ وقد يؤدي

إلى تغيير ميزان القوى بين أطراف النزاع، وسيستخدم هذا الوسيط النافذ سياسة العصا و الجزرة أي استخدام التحفيز الإيجابي والسلبي، وربما يلجأ إلى تحبيذ حصيلة دون أخرى ومن ثم سيصبح طرفا من أطراف النزاع.

5ـ الأوجه الثلاثة للقوة:

إن مصطلح القوة[1] يعتبر مصطلح مهم فهو يعني القوة على القيادة والأمر والنهي والإلزام أو القهر أو استخدام القوة بشدة، ومن ناحية أخرى يعني قوة التحفيز على التعاون وعلى إضفاء الشرعية وعلى الإلهام والإقناع أو استخدام القوة بلين، فاستخدامات القوة بشدة تكون في النزاعات العنيفة واستعمالها بلين يكون في النزاعات الغير عنيفة.

ويطلق كينيث بولدينغ (Kenneth Boulding) مصطلح " قوة التهديد " (Threat Power) على النوع الأول من استخدام القوة بشدة كأن يقول الطرف المتدخل للأطراف المتنازعة:

" افعلوا ما أريد وإلا سأفعل ما لا تريدون "، ثم يميز كينيث بين شكلين من أشكال استخدام القوة بلين، " قوة التبادل " (Exchange Power) والمرتبطة بنهج الصفقات والمساومات، كأن يقول المتدخل: " افعلوا ما أريد وسأعمل ما تريدون ".

أما الشكل الثاني فهو " القوة التكاملية " (Integrative Power) وهي مرتبطة بالإقناع وحل المشكلة على المدى الطويل، كأن يقول المتدخل: " دعونا نعمل معا شيئا مفيدا لنا جميعا "، ومن ثم سيحاول القائمون على النزاع استخدام قوة التبادل والتكامل.

ينبغي أن نميز بين الوسطاء الأقوياء (النافذين) (Powerful Mediators) أو ما يسمون بالوسطاء ذوي العضلات (Muscle Mediators) الذين يستخدمون قوة الموارد، والوسطاء الذين لا يملكون القوة (Powerless Mediators) والذين لا يتعدى دورهم مجرد توفير قنوات الإتصال والتسهيلات.

[1] عبد الغفار، المرجع نفسه، ص ص76–78

وهناك نوعين من التدخل:

أ ـ القهري: ويشمل الإلزام والقهر بغير استخدام القوة والوساطة العضلية.

ب ـ الغيرقهري: ويشمل الوساطة النقية والتوفيق (وحل المشكلة) وكذلك المساعي الحميدة.

فدبلوماسية المسار الأول (الحكومية) (Track One Diplomacy) تعمل من خلال ممثلين للحكومات أو منظمات حكومية إذ يستعملون المساعي الحميدة (Good-Offices)، والوساطة (Mediation)، كما قد يستخدمون سياسة العصا والجزرة للوصول إلى نتيجة.

أما دبلوماسية المسار الثاني (غير الحكومية) (Track Two Diplomacy) فهي تستخدم وسطاء غير رسميين لا يملكون لا العصا ولا الجزرة إنما يعملون على تسهيل عملية الوصول إلى اتفاق أو تشجيع أطراف النزاع للنظر إلى تبعية الخروج من وضع يخسر فيه الجميع (Lose-Lose) إلى وضع يربح فيه الجميع (Win-Win).

6ـ النزاعات المتماثلة وغير المتماثلة:

لقد تعرفنا إلى النزاعات المتماثلة التي تكون بين أطراف متماثلين، ولكن قد ينشب نزاع غير متماثل بين أغلبية وأقلية أو بين حكومة وجماعة من المتمردين، وهذا النوع يسمى نزاعات غير متماثلة (Asymmetric Conflicts)، أي بين أطراف غير متماثلين.[1]

هناك من يرى أن فض النزاعات يسري فقط على النوع الأول، أما في النوع الثاني فالطرف الأكبر هو الذي يربح، ومن ثم فالوسيلة الوحيدة تتمثل في تغيير هيكل العلاقات، وهذا لن يكون في مصلحة الطرف الأكبر ومن ثم فعلى الطرف الثالث أن يجمع قواه إلى جانب الطرف الأصغر للوصول إلى حل.

وهناك من يرى بأن النوع الثاني من النزاع يمكن أن يحدث خسائر وتعلو تكلفته بين الأطراف (Cost of conflicts)، فالطرف الأكبر يتحمل تكلفة هائلة لكي يبقى في مركز قوة وسيطرة.

[1] عبد الغفار، المرجع نفسه، ص ص79–81

وفي النزاعات الغير متماثلة العنيفة تصبح تكلفة العلاقة صعبة الإحتمال بين الجانبين مما يدفع إلى ضرورة تغيير بنية العلاقة تماما، وفي هذه الحالة يتمثل دور الطرف الثالث في إجراء عملية التحول هذه (Transformation) إذا اضطره الأمر للمواجهة مع الطرف الأكبر، وهذا يعني تحويل ما هو غير سلمي وغير متوازن في بنية العلاقة إلى علاقة سلمية، ويسود أثناء مرحلة التحول هذه تصاعد مؤقت في النزاع المفتوح وتتم عملية التحول عبر أربع مراحل هي:

1ـ مرحلة التعلم أو التوعية: وهي مرحلة تعمل فيها الجماعة على تنظيم نفسها والتعبير عن مظالمها.

2ـ مرحلة المواجهة: حيث أصبحت للجماعة قوة مساوية للطرف القوي.

3ـ مرحلة التفاوض: حيث تؤدي إلى صياغة علاقة قائمة على العدل والمساواة.

4ـ مرحلة حل النزاع: وهناك عدة طرق دون استخدام وسائل القهر، فهناك تقاليد غاندي المعروفة بتكتيك الحقيقة مقابل القوة للتأثير على من يملكون القوة وإقناعهم، وهناك تكتيك تعبئة الجماهير وتقوية التضامن وإبداء مظاهر الحسم وتأسيس مطلب التغيير.

إن رفع مستوى التوعية بين الداعمين للطرف الأقوى يضعف النظام مثل ما فعل معارضو نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا، ومن جهة أخرى فزعزعة أعمدة وهياكل العلاقة غير المتساوية يؤدي إلى انهيار الهيكل غير المتوازن.

وهناك تكتيك آخر يتمثل في تقوية الطرف الأضعف عن طريق إقامة مؤسسات موازية، وعموما فإن النهج الذي لا يلجأ إلى العنف هو النهج الذي سيستخدم القوة اللينة لخلق علاقة أكثر توازنا.

7ـ مثلث النزاع (Conflict Triangle):

قدم قالتونغ في بداية عقد الستينات نموذجا جديدا للنزاعات يشتمل على خصائص كل من النزاعات المتماثلة والنزاعات غير المتماثلة في آن واحد، وذكر أن النزاع ينظر إليه من ثلاث زوايا:[1]

[1] عبد الغفار، المرجع نفسه، ص ص81–84

أ ـ زاوية التناقض: ويشير إلى عدم التوافق في الأهداف بين أطراف النزاع، ففي حالة النزاع المتماثل يقوم أطرافه بتحديد مصالحهم، أما في حالة النزاع غير المتماثل فإن الأطراف يحددون التناقض في العلاقة بينهم وصراع المصالح الناتج عن ذلك.

ب ـ حالة الإدراك (Attitude): وهي تتضمن عملية تصور المفاهيم الخاطئة وغير الخاطئة عن أنفسهم، وكل منهم عن الآخر، ففي حالة النزاعات العنيفة يتجه الأطراف إلى تحقير بعضهم البعض والتعبير عن الخوف والغضب والمرارة والكراهية.

ج ـ حالة السلوك: وهو يعني التوافق أو العداء والتعاون أو القهر، ويتسم السلوك في النزاعات العنيفة بالتهديد والقهر والهجمات المدمرة.

والنزاع الذي لا يتضمن سلوكا يعتبر نزاعا كامنا (Latent)، أو نزاعا هيكليا، ويعتبر قالتونغ النزاع عملية ديناميكية فهو يتمثل في البداية في مصالح متصارعة ثم يبدأ أطراف النزاع في تنظيم أنفسهم سعيا لتحقيق مصالحهم، ويبدؤون بتصرفات عدائية ثم يتطور النزاع ويتسع ليشمل أطرافا أخرى، ثم ينتشر ليسبب نزاعات ثانوية داخل الأطراف نفسها أو بين الداعمين للأطراف من الخارج والذين تورطوا في النزاع مما يؤدي إلى تعقيد مهمة الحل، وعلاجا لذلك لا بد من التقليل من درجة التصعيد في السلوك النزاعي، وإحداث تغيير في التصرفات.

ويميز قالتونغ بين العنف المباشر والذي يعبر عنه بالقتل المباشر، والعنف الهيكلي والذي يعبر عنه بحدوث وفيات كالجوع والفقر والمرض نتيجة القتال، والعنف الثقافي ويعبر عنه بغياب الحقيقة.

وتنتهي حالة العنف المباشر بتغيير تصرفات الأطراف في النزاع ويمكن إنهاء العنف الهيكلي بإزالة المظالم ويتم تغيير العنف الثقافي بتغيير الصورة وإظهار الحقيقة.

المبحث الثاني: الإتحاد الأوروبي وإدارة النزاعات

بعد انهيار الإتحاد السوفياتي وتفككه، قامت ثورات كالتي كانت بين مسلمي أذربيجان ونصارى أرمينيا حول تبعية منطقة ناجورنو- كاراباخ الواقعة داخل أذربيجان، كذلك الصراعات الدموية في جورجيا، وكانت هناك حرب طاحنة بين مسلمي الشيشان والروس عام 1992، وذلك من أجل إستقلال جمهوريتهم[1]، أدى ذلك إلى عقد اتفاقية 1996.

واندلعت الحرب الأهلية في يوغسلافيا، التي كانت تتكون من ست جمهوريات هي:

صربيا، كرواتيا، مقدونيا، البوسنة- الهرسك، سلوفينيا والجبل الأسود، وكانت عبارة عن اتحاد فدرالي وكانت قوية في عهد تيتو ثم مع موته عام 1980 بدأت تظهر الإنقسامات.

وفي سنوات الثمانينات، واجهت يوغسلافيا مشكلات كثيرة، وكانت تعاني من الديون والبطالة والتضخم، وفي عام 1987 انطلقت النزاعات العرقية بفعل الصرب بقيادة ميلوزوفيتش الذي مارس ضغوطا كبيرة على إقليم كوسوفو الذي تسكنه غالبية ألبانية مسلمة، وحاول السيطرة على الإتحاد فتحركت كرواتيا وسلوفينيا نحو الإستقلال واستقلتا عام 1991 ثم تحركت الأقليات الصربية المتمركزة خارج صربيا ونشبت معارك سنة 1991 بين الصرب المتبقين من يوغسلافيا وبين سكان سلوفينيا، ثم زادت بين الكروات والصرب، ولم تتوقف إلا بتدخل أمريكا سنة 1992، ثم دخلت قوات حفظ السلام كرواتيا التي نالت اعترافا دوليا باستقلالها.[2]

وفي 1992 كونت صربيا والجبل الأسود جمهورية اتحادية وحاولت التوسع على حساب جمهورية البوسنة- الهرسك بقيادة علي عزت بيجوفيتش إذ أن غالبيتها مسلمة، مما دفع البوسنيين غير الصربيين الأرتوذوكس (أي المسلمين والكروات الكاثوليك) إلى الإتجاه نحو الإستقلال الذي نال اعترافا دوليا في مارس، 1992، وبعد شهر واحد أشعل الصرب حربا في المنطقة حيث وقع مسلمو البوسنة بين نيران الصرب والكروات واستمرت المعارك حتى عام 1995، وتمكنت

[1] شاكر، فؤاد: **حصاد القرن العشرين**، مصر، الدار المصرية البنانية وعربية للطباعة والنشر، السياسة والدبلوماسية (3)، 2001، جزئين، ص338
[2] شاكر، المرجع نفسه، ص 340

القوات الصربية من السيطرة على 70٪ من البوسنة- الهرسك كما سيطر الكروات على 20٪ من الباقي، ودافع سكان سراييفو العاصمة وهم بوسنيون مسلمون عن أنفسهم وعانوا في ذلك الكثير.

لقد تخاذلت أوروبا إزاء مأساة البوسنة- الهرسك، ولم تفلح الأمم المتحدة في حل المشكل، وفي 1994 أفلح الرئيس الأمريكي كلينتون في إيجاد تقارب بين مسلمي البوسنة والكاثوليك الكروات وتكون منهم اتحاد فدرالي، وفي 1995 تدخلت قوات من حلف الشمال الأطلسي لردع الصرب، وكان الضغط الأمريكي المباشر الذي مهد له جاك شيراك والذي أدى إلى إنهاء الحرب التي استمرت أربع سنوات، وتم تقسيم البوسنة- الهرسك وفقا لاتفاقية دايتون حيث حصل الصرب الأورثوذوكس على 49٪ من أراضي البوسنة والهرسك وتكون اتحاد من غير الصربيين (من المسلمين والكاثوليك الكروات) في جمهورية فاز برئاستها مرة أخرى القائد علي عزت بيجوفيتش ووضع حلف الشمال الأطلسي قوات لحفظ السلام قوامها 30 ألف جندي من بينهم أكثر من 8 آلاف جندي أمريكي، ووضعت العاصمة سراييفو تحت حماية الحلف، وعقدت الأمم المتحدة محكمة دولية في لاهاي لمحاكمة مجرمي حرب البوسنة.[1]

المطلب الأول: البلقان

تاريخ الصراع في البلقان:

تعود جذور الصراع إلى أوائل عصر النهضة، عندما فتح العثمانيون القسطنطينية سنة 1453 وأجزاء من أوروبا، ثم بدأت السلطنة العثمانية في التراجع بحيث أدى ذلك إلى قيام الصرب (المسيحيون الأرتوذوكس) بعصيان متكرر ضد الجيش الإنكشاري في البلقان ما بين 1806-1829 انتهت بمنح صربيا حكما ذاتيا.[2]

وقد لعبت روسيا دورا في الأزمة التي انفجرت عام 1875 ما دفع الدول الأوروبية إلى وضع منطقة البوسنة والهرسك تحت سيطرة النمسا (مؤتمر برلين 1878)، خوفا من امتداد صربيا

[1] شاكر، المرجع نفسه، ص 342

[2] صبح، علي:**النزاعات الإقليمية في نصف قرن 1945-1995**، بيروت، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، سلسلة العلاقات الدولية (2)، ط2، 2006، ص268

نحو الأدرياتيكي وتوسع روسيا نحو أوروبا، وأيضا للحفاظ على التوازن الدولي الذي كان قائما في القرن 19م، وبسبب تدخلات صربيا قامت النمسا بضم البوسنة والهرسك كليا عام 1908، مما أدى إلى انفجار الحرب العالمية الأولى.

خلال مؤتمر الصلح بباريس سنة 1919، نشأت مملكة يوغسلافيا التي ضمت:

صربيا، البوسنة والهرسك، أجزاء من مقدونيا، إقليم كوسوفو الألباني وبانتهاء الحرب العالمية الثانية سيطرت الشيوعية على القسم الشرقي من أوروبا وقام في يوغسلافيا نظام اتحادي اشتراكي يضم:

سلوفينيا، كرواتيا، مقدونيا، صربيا، الجبل الأسود، البوسنة والهرسك وإقليمي كوسوفو وفويغوردين.[1]

لقد تركزت الصناعات الثقيلة خصوصا صناعة الأسلحة في صربيا خلال الحكم الإشتراكي، فيما تركزت المواد الأولية (حديد وفحم) ومصادر الطاقة في البوسنة والهرسك، إذ أن الصرب شكلوا 80 ٪ من جيش يوغسلافيا.

الحرب في البوسنة والهرسك:

لقد سبق أن ذكرنا في مقدمة هذا المبحث أن التفكك طال الإتحاد اليوغسلافي بزوال الإتحاد السوفياتي، فاستقلت سلوفينيا وكرواتيا سنة 1991، وقامت صربيا على إثر ذلك بحملة تطهير عرقي واسع ضد الكروات (المسيحيون الكاثوليك) وطال الإستقلال كذلك البوسنة والهرسك بعد استفتاء شعبي في مارس 1992، وبقي في الإتحاد السوفياتي جمهورية صربيا والجبل الأسود تحت اسم يوغسلافيا الإتحادية.

لم يقبل الصربيون استقلال البوسنة والهرسك عن يوغسلافيا لكونها مصدر للفحم والحديد والطاقة

[1] صبح، المرجع نفسه، ص269

الكهربائية فقامت وحدات من الجيش اليوغسلافي باجتياح مناطق من البوسنة والهرسك وقاموا بالتطهير العرقي ضد المسلمين والكاثوليك وكان عدد المهجرين من البوسنة والهرسك حوالي 2.7 مليون مهجر.

من أهم المدن التي كانت عبارة عن وعاء لعرقيات مختلفة تعيش مع بعضها البعض في سلام هي مدينة موستار البوسنية التي كانت تعتبر حتى عام 1991 إحدى جواهر يوغسلافيا[1]، وظلت البوسنة من ممتلكات الأتراك العثمانيين بين عامي 1463-1878، ثم حكمتها السلطات النمساوية الهنغارية بين عامي 1878-1918، حين تم تأسيس الدولة اليوغسلافية بالإستناد إلى مبدأ الرئيس الأمريكي ولسون.[2]

لقد تم إعادة إحياء يوغسلافيا مع انتهاء الحرب العالمية الثانية بزعامة شيوعية بعد قيام ألمانيا النازية وحلفائها بغزوها واحتلالها وتقطيعها عام 1941، وقد جمعت الدولة اليوغسلافية الثانية ـ

شأنها شأن سابقتها ـ بين العديد من المجموعات العرقية الوطنية (من الصرب والكروات والسلوفينيين والسلافيين المسلمين من البوسنة والجبل الأسود ومقدونيا وألبانيا وهنغاريا) وجاليات دينية من الفرعين الكاثوليكي والأرثوذوكسي من المسيحية والإسلام تحت سقف واحد.

ومن بين الجمهوريات الست المكونة للإتحاد اليوغسلافي الشيوعي كانت البوسنة الأكثر تنوعا وهي تشمل البوسنيين المسلمين والبوسنيين الصرب والبوسنيين الكروات وذلك عام 1991، أما الهرسك فقد تحولت إلى مذابح بين عامي 1941-1945 حين قام كروات فاشيون بدعم نازي من قتل الآلاف من الصرب وكانت هناك منافسة من أجل الهيمنة.

بعد الإعتراف بالبوسنة كدولة مستقلة اندلعت مواجهات بين تحالف الميليشيات الكرواتية والمسلمة ومجموعات من الصرب المحليين التي كانت مساندة من طرف الجيش اليوغسلافي الشعبي الفيدرالي، وأما التحالف بين الكروات والمسلمين فقد انهار بعد عام واحد بعد أن شن كرواتيون

[1] صبح، المرجع نفسه، ص270

[2] بوز، سومانترا: **أراض متنازع عليها (إسرائيل-فلسطين-كشمير-البوسنة-قبرص-سيريلانكا)**. ترجمة أياد محمد وحسان البستاني، لبنان، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2009، ص116

بوسنيون وطنيون متطرفون برعاية النظام المتطرف في كرواتيا حملة للإستيلاء على أراضي المسلمين وتهجيرهم في أواسط البوسنة وفي الهرسك خلال النصف الأول من عام 1993، وكان الهدف من تلك الحملة هو السيطرة على موستار التي أصبحت لاحقا عاصمة الدويلة الكرواتية- البوسنية الملحقة بكرواتيا.[1]

لقد تميزت الحروب التي اندلعت في البوسنة وكرواتيا في أعقاب انهيار يوغسلافيا بالتطهير العرقي المنهجي وبالتدمير المتعمد لمئات المعالم التاريخية وأماكن العبادة أيضا، ولقد ظلت البوسنة منذ نهاية عام 1995 موقعا لإحدى عمليات السلام الأكثر تحديا وأهمية في العصر الحديث.[2]

تهيئة ظروف الحرب:

لقد اعتبرت نظرة بالغة التبسيط تلك النظرة التي تعتبر البوسنة ومنطقتها الثقافية والجغرافية السياسية منطقة بدائية، دأب سكانها على التعبير عن طريق العنف، ولقد أثرت هذه النظرة على أفكار الرئيس كلنتون المتعلقة بحرب البوسنة.[3]

وقد كتب الصحافي البريطاني هيشا غليني أن البوسنة الحديثة هي مثال للحياة الطائفية في البلقان ونقيض ذلك على حد سواء، ورأى الباحث الفرنسي زافيه بوغاريل أن البوسنة هي بلد تنامى ونمى في فترات منتظمة على حروب الآخرين وعلى النزاعات الداخلية في المجتمع البوسني.[4]

وكانت البوسنة مستقرة وتنعم بالسلام بشكل عام خلال عقدي يوغسلافيا الأولى للفترة بين الحربين العالميتين، والعقود الأربعة والنصف ليوغسلافيا الشيوعية، إلا أن العنف المكثف اندلع في البوسنة خلال فترتي الحربين العالميتين الأولى والثانية حينما تحولت إلى ميدان للمذابح لمختلف العرقيات وأخيرا في أعقاب تفكك الفدرالية الشيوعية في أوائل التسعينات.

[1] بوز، المرجع نفسه، ص ص118-119
[2] بوز، المرجع نفسه، ص122
[3] بوز، المرجع نفسه، ص123
[4] بوز، المرجع نفسه، ص124

لقد تبلورت هويات جماعية حديثة في البوسنة وتطورت على أساس مجتمعات عرقية قومية، ثم شهد العقد الأول للقرن العشرين تشكيل أولى الأحزاب السياسية في البوسنة في ظل النظام النمساوي- الهنغاري والذي حل محل العثمانيين عام 1878، وكانت هذه الأحزاب هي المنظمة القومية الصربية والمنظمة القومية الإسلامية والإتحاد القومي الكرواتي ورابطة الكروات الكاثوليك، كما تنظمت أيضا الجماعات الطلابية، وقد فشلت الإدارة النمساوية- الهنغارية في تكوين هوية بوسنية ضعيفة وعابرة وذلك بسبب أطماعها التي بدأت في الظهور في دولة صربيا المستقلة المجاورة.[1]

أسباب تفكك يوغسلافيا (والمأساة اللاحقة في البوسنة):

1ـ التخلي المفرط عن مركزية الدولة الفدرالية خلال العقدين الأخيرين لوجودها، أي خلال سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين، مما جعل جمهوريات سلوفينيا وكرواتيا والبوسنة والهرسك

وصربيا ومقدونيا والجبل الأسود ذاتية الحكم بشكل راديكالي، هذا الوضع وفر للنخبة الشيوعية

المسؤولة فرصة لإثارة الطائفية والإنفصالية بعد تآكل الشرعية الشعبية للنظام الشيوعي مع نهاية الثمانينات.

2ـ التركيز الغير متوازن للنظام الشيوعي على تأسيس الهوية العرقية القومية المختلفة كبديل ضعيف عن تعدد الأفكار والمصالح، وهذا ما جعل العرقية القومية أساسا جاهزا للعمل السياسي.

3ـ التقاليد السياسية التسلطية المطبقة من قبل جماعات غير منتخبة.[2]

ولقد أسفرت الأزمة والفشل الوظيفي للنظام الشيوعي اليوغسلافي إلى فشل الدولة ولقد قامت أعمال عنف بين الكروات والمسلمين ووقعت مذابح واسعة النطاق كانت غالبيتها بحق المسلمين على أيدي كروات شبه عسكريين اعتبارا من 1992، وكذلك كان هناك تطهير عرقي من قبل الصرب وفي جوان 1995 بلغ العنف ذروته في مذبحة سربيرنيكا (سيربرينيتشا).

[1] بوز، المرجع نفسه، ص125
[2] بوز، المرجع نفسه، ص126

لقد بدأ العد التنازلي للحرب في البوسنة في ديسمبر 1990 حين أجريت انتخابات متعددة الأحزاب وتمكنت ثلاثة أحزاب عرقية- قومية وهي حزب العمل الديموقراطي (المسلم) والحزب الديموقراطي الصربي والإتحاد الديموقراطي الكرواتي للبوسنة والهرسك من تحقيق نصر حاسم وقامت بتشكيل حكومة إئتلافية وسلطة غير ثابتة.[1]

وفي إقليم كوسوفو الإقليم الجنوبي لصربيا الذي انتزع ميلوزوفيتش حكمه الذاتي عام 1989 أعلن ممثلو الأغلبية العرقية الألبانية ميثاقا خاصا بهم لتقرير مصيرهم عام 1990، وفي أواخر عام 1991، أعلنت حكومتا سلوفينيا وكرواتيا استقلالهما إذ كان العنف في سلوفينيا عابرا ومحدودا، وذلك بعد انسحاب الجيش اليوغسلافي بعد مناوشات مع تشكيلات مسلمة سلوفينية، وفي الفترة الممتدة بين جوان وديسمبر 1991 جمد القتال في كرواتيا مع وصول قوة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة إلى مناطق الشمال.

في الوقت الذي كانت فيه يوغسلافيا تنهار وتتفكك، كان الهدوء يسود البوسنة طوال عام 1991، وتمت مناقشة مستقبلها في أكتوبر عام 1991 وفي جانفي عام 1992، ففي عام 1991 اتخذت القيادة المسلمة للحزب الديموقراطي قرارا بالسعي نحو استقلال البوسنة.

غير أن التحالف الذي ذكرناه سابقا والذي كان بين حزب العمل الديموقراطي والإتحاد الديموقراطي الكرواتي في البوسنة والهرسك والذي تم في البرلمان أثناء مناقشة مستقبل البوسنة،

هذا التحالف لم يكن ثابتا ومستقرا، ففي الوقت الذي سعى فيه الحزب المسلم لتحقيق وضع مهيمن في الدولة البوسنية المستقلة كان الحزب الكرواتي يعتبر استقلال البوسنة مجرد جسر عبور نحو كرواتيا العظمى، وفي جلسة البرلمان لعام 1992، حذر زعيم الحزب الديموقراطي الصربي الذي

انسحب من حكومة الإئتلاف التي أقيمت منذ نهاية 1990، حذر رادوفان كراديتش من أن حزب

العمل الديموقراطي بقيادة الزعيم علي (أليبا) عزة بيغوفيك (بيجوفيتش) يقود مسلمي البوسنة نحو هلاكهم.[2]

[1] بوز، المرجع نفسه، ص ص127–128
[2] بوز، المرجع نفسه، ص ص130–133

المواقف الدولية:

كان للرد الدولي على الأزمة اليوغسلافية تأثيرا في تطورها ونتائجها، ففي أواخر عام 1991 قام الإتحاد الأوروبي بتشكيل هيئة للتوصيات فيما يتعلق بسياسة الإتحاد الأوروبي إزاء الأزمة، وكانت قناعة الهيئة أن يوغسلافيا ذاهبة إلى التفكك مما مهد السبيل أمام الإعتراف الدولي بتحول جمهوريات يوغسلافية إلى دول ذات سيادة.[1]

في حين يرى آخرون أن الدول الأوروبية لم تبدي اهتماما مقبولا في تعاطيها مع القضية اليوغسلافية بالرغم من هول المجازر المرتكبة من طرف الصرب، ويرجع بعض المحللين ذلك إلى عدم رغبة أوروبا في الدفاع عن المسلمين في البوسنة والهرسك خوفا من قيام جمهوريات إسلامية هناك.[2]

وبالإستناد إلى مبادئ القانون الدولي تحولت حدود يوغسلافيا الداخلية إلى حدود دولية، وتبنت ألمانيا دور الريادة في جعل الإتحاد الأوروبي يعترف بسيادة كرواتيا سنة 1992، وفي البوسنة تم إجراء إستفتاء عام 1992 حيث أيد 98٪ من الشعب استقلال البوسنة، أما سكان صرب البوسنة فقاطعوا الإستفتاء وأجروا إستفتاءات مضادة لصالح اتحاد فدرالي يوغسلافي مصغر مع بقاء البوسنة كإحدى مكوناته.[3]

ثم بادرت الولايات المتحدة إلى رعاية الإعتراف الدولي بالبوسنة كدولة ذات سيادة، حيث تم تبني

الأمر رسميا سنة 1992 وهو اليوم الذي اندلعت فيه حرب البوسنة، في حين يرى آخرون أن الولايات المتحدة راعية السلام الدولي لم تكن مهتمة وذلك لعدة أسباب:

1ـ زوال المصلحة الأمريكية في يوغسلافيا بعد انهيار الإتحاد السوفياتي.

2ـ عدم اهتمام أمريكا بقيام جمهورية البوسنة والهرسك لانتفاء المصلحة بالرغم من تأثير ذلك

---

[1] بوز، المرجع نفسه، ص ص130–133

[2] صبح، علي: **النزاعات الإقليمية في نصف قرن 1945–1995**، بيروت، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، سلسلة العلاقات الدولية (2)، ط2، 2006، ص ص270–271

[3] بوز، المرجع السابق، ص ص133–134

على الأمن الأوروبي.

3ـ عدم مبالاة أمريكا بقيام دولة صربيا الكبرى.

4ـ سعي أمريكا من وراء ذلك لإلهاء أوروبا عن إعادة توحيد نفسها.[1]

وقد وقفت روسيا إلى جانب الصرب خوفا من قيام جمهوريات إسلامية، ولاعتبار نفسها وريثة الإتحاد السوفياتي في مجاله الحيوي.

أما موقف الأمم المتحدة فلم يكن أفضل من المواقف الأخرى، حيث لم يتجاوز دور مجلس الأمن النداء إلى مبدأ اللاعنف وعدم استعمال القوة كما فعل في لبنان وقبرص، إلا أن هناك قرارا صدر بوقف إرسال السلاح إلى أطراف النزاع والذي أضر بالبوسنيين فقط نظرا لما يمتلكه الصرب من مصانع حربية.

لقد جعلت الحرب التي امتدت من 1992 إلى 1995 من البوسنة بلدا مفزعا بسبب الإستئصال العرقي والمذابح[2] مما أعاد إلى الذاكرة الماضي الأوروبي عامي 1939 و1945.

ولدت الحرب ثلاثة جيوش هي جيش صرب البوسنة وجيش البوسنة والهرسك وجيش كروات البوسنة، وكان جيش صرب البوسنة الجيش الأقوى، بسبب انضمام ضباط من الجيش الوطني اليوغسلافي إلى صفوفه، ومع نهاية 1992 كانت قوات صرب البوسنة قد استولت على ثلثي البوسنة، وقامت بجرائم فظيعة.

لقد ظلت جهود السلام تتسم بالخيبة والحيرة لمدة ثلاث سنوات، إلا أن خطورة المجازر التي نفذت بحق البوسنيين حركت الرأي العام العالمي والمنظمات الدولية، فكانت خطة فانس- أوين ممثلي الأمم المتحدة والمجموعة الأوروبية، حيث قضت الخطة بتقسيم البوسنة إلى عشر مناطق حكم ذاتي وحكومة مركزية في سراييفو.

[1] صبح، المرجع السابق، ص ص271–272
[2] بوز، المرجع السابق، ص136

إلا أن آخرين ذكروا أنها تضمنت مقترحات تهدف إلى تكوين دولة بوسنية لامركزية مكونة من تسعة كانتونات يشكل الصرب والمسلمون والكروات الأغلبية في ثلاثة كانتونات لكل منهم، بالإضافة إلى جعل سراييفو منطقة محايدة منفصلة تخضع لإدارة دولية، إلا أن الصرب رفضوا لأن ذلك يشكل عائقا أمام مشروع صربيا الكبرى ذات اللون الواحد.

كانت خطة فانس- أوين التي كانت تحمل ملامح قوية لنموذج الحكم السويسري المرتكز على كانتونات لامركزية، كانت تشبه خطة الأمم المتحدة لتقسيم فلسطين عام 1947، وذلك لأن سكان البوسنة كانوا متداخلين بطريقة يصعب معها الفصل على أساس العنصر أو العقيدة، وذلك إلى غاية 1992، ومع حلول 1993 كانت الخريطة العرقية قد تغيرت وظهرت مقاطعات أحادية العنصر إلى الوجود بواسطة التطهير العرقي، فكان أوان خطة فانس- أوين قد فات وبات أكيدا أن أية محاولة للتسوية يجب عليها أن تأخذ في الحسبان الواقع الجديد.[1]

وإزاء رفض الصرب وضعت خطة جديدة قضت بتقسيم البوسنة إلى ست مناطق تتولى حمايتها القوات الدولية، إذ اعترفت الأمم المتحدة والولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا وإسبانيا وروسيا بالأمر الواقع الذي حققه الصرب بالسيطرة على 70٪ من أراضي البوسنة، إلا أن الصرب لم يوافقوا على الخطة وقاموا بقصف المناطق السكنية والقوات الدولية فتم التوافق على تقسيم البوسنة إلى ثلاث دول: إسلامية، صربية (أرثوذكسية) وكرواتية (كاثوليك) إلا أنها فشلت بسبب رفض بيجوفيتش للخطة، وإزاء المحاولات المتكررة الفاشلة بالإضافة إلى التدمير والقتل، لم يعد ممكنا السكوت واتخذت العمليات بعدا دوليا قانونيا وإنسانيا.[2]

لقد بدأ العد التنازلي إلى دايتون في ماي 1995 حين احتجز صرب البوسنة جنودا تابعين للأمم

المتحدة كرهائن مع إذلالهم وذلك باستعراضهم مكبلين أمام وسائل الإعلام العالمية، وتم شن عمليات على المناطق المسلمة في شرق البوسنة والتي أعلنت آمنة بحماية الأمم المتحدة[3]، وهذا ما

[1] بوز، المرجع السابق، ص138
[2] صبح، المرجع السابق، ص ص272– 273
[3] بوز، المرجع السابق، ص139

دفع قيادة حلف شمال الأطلسي إلى الإجتماع في بروكسل في 1994، حيث تم الإتفاق على توجيه ضربات عسكرية مباشرة للصرب، وكان ذلك كله بمبادرة أمريكية حيث استمر القصف والإستهداف لمراكز عسكرية أسبوعين شمل منشآت القيادة والسيطرة.

دفع هذا الإنذار الرئيس الروسي يلتسين إلى إطلاق حملة دبلوماسية لوقف تنفيذ الإنذار وسحب الصرب لمدافعهم من ضواحي سراييفو، وقد جاء التغيير في سياسة الحلف الأطلسي انسجاما مع التوجه الجديد للرئيس الأمريكي كلينتون الذي تدخل مباشرة تجاوزا للامبالاة ويعود السبب في تغيير الموقف الأمريكي إلى:[1]

1ـ إقتراب موعد الرئاسيات في أمريكا.

2ـ إبراز أهمية حلف الشمال الأطلسي خصوصا بعد انهيار الإتحاد السوفياتي.

3ـ إبراز عجز أوروبا عن حل قضاياها بنفسها إلا بدعم أمريكي.

وقد شكل إنذار حلف الشمال الأطلسي لصرب البوسنة مدخلا لطرح خطة سلام أمريكية جديدة

عرفت بخطة دايتون نسبة إلى القاعدة الأمريكية الجوية في أوهايو حيث بعد أسبوعين من المحادثات تم الإتفاق في نوفمبر 1995.

اتفاقية دايتون للسلام:

ولقد تم استثناء صرب البوسنة من المفاوضات بسبب جرائمهم، حيث قام ميلوزوفيتش بالتفاوض نيابة عن صرب البوسنة وكانت موافقته ضرورية لتحقيق الإتفاق وكان ميلوزوفيتش محرجا نتيجة تصرفات صرب البوسنة، وكان يعمل على تخليصهم من العقوبات الإقتصادية وكان يسعى بذلك إلى إعادة رسم صورته كصانع للسلام، وكان الرئيس الكرواتي حاضرا في المباحثات وكانت موافقة فرانجو توجمان ضرورية لنجاح المفاوضات، أما وفد مسلمي البوسنة فكانت الخلافات تشوشه كما بدا بيجوفيتش غير قادر على الخوض في التفاصيل الجوهرية للمفاوضات إلا أنهم في

[1] صبح، المرجع السابق، ص274

النهاية وقفوا جميعا صفا واحدا.[1]

وانتهت المباحثات بنجاح في نوفمبر- ديسمبر، حيث تم الإتفاق على إنهاء حرب البوسنة في احتفال رسمي في قصر فارساي بباريس، وكان الإتفاق في جانفي 1996[2]، وكان الموقعان على الإتفاقية الزعيمان ميلوزوفيتش وتوجمان بدلا من قادة صرب البوسنة وكروات البوسنة بالإضافة إلى علي عزت بيجوفيتش، ودخلت هذه الإتفاقية التاريخ واعتبرت إحدى أهم التسويات المثيرة للجدل خلال العقود المنصرمة.[3]

مضامين الإتفاقية:

لقد ابتكرت اتفاقية دايتون هيكلا دستوريا معقدا ومتعدد المستويات، إذ تم بناء البوسنة ككونفدرالية على أن تضم الدولة كيانين:

1ـ جمهورية صربية ذات حكم ذاتي راديكالي وتغطي 49٪ من أراضي البوسنة.

2ـ جمهورية اتحادية كرواتية بوسنية (اتحاد البوسنة والهرسك) على 51٪ من الأراضي.

بالإضافة إلى:

3ـ تقاسم مهمة الحفاظ على الأمن في البوسنة والهرسك بين القوات الفرنسية والبريطانية والأمريكية.

4ـ حق عودة المهجرين إلى ديارهم.

وجاءت هذه التقسيمات مطابقة للواقع الذي أفرزته الحرب، خصوصا في منطقة سراييفو حيث سلمت معظم ضواحيها التي كان يسيطر عليها الصرب إلى سيطرة وسلطة المسلمين، وقد اعتبرت جمهورية الصرب والإعتراف بها تنازلا أساسيا لمطلب صرب البوسنة، وكان الكيان الثاني وهو

[1] بوز، المرجع السابق، ص ص140-141
[2] صبح، المرجع السابق، ص275
[3] بوز، المرجع السابق، ص141

الإتحاد الكرواتي- البوسني[1] إحدى نتائج الحرب بين المسلمين والكروات عام 1993- 1994، وتمت إقامته في مارس 1994 حين توسطت الحكومة الأمريكية لتحقيق الهدنة في مباحثات عقدت في واشنطن كان هدفها هو استقرار الهدنة وتسهيل التعاون العسكري بين المسلمين والكروات ضد صرب البوسنة، وتم التصديق على هذا في دايتون بعد ذلك بحوالي 18 شهرا مع جعل الكيان المسلم الكرواتي لامركزيا بهدف تبديد مخاوف كروات البوسنة، فتكون الإتحاد الفدرالي البوسني- الكرواتي من عشرة كانتونات تتمتع بمعظم السلطات، حيث ضمنت ثلاثة كانتونات ذات أغلبية كرواتية حكما ذاتيا، وكانت خمسة أخرى تقطنها أغلبية مسلمة كبيرة، أما الكانتونان اللذين تقطنهما جاليات كبيرة من الكروات والمسلمين واللذين كانا محور قتال مرير فتم منحهما نظامين لتقاسم السلطة لضمان العدالة، وتم بناء مؤسسات حكومية (الإتحاد الفدرالي الكرواتي) أنشئت لتضمن التكافؤ بين المسلمين والكروات، فإذا كانت إحدى وزارات الإتحاد الفدرالي الكرواتي البوسني يرأسها مسلم فيكون نائبه كرواتيا والعكس بالعكس.[2]

وتم إنشاء مؤسسات الدولة البوسنية المشتركة على نفس الأساس، فكانت الرئاسة البوسنية الثلاثية المشتركة ستتكون من صربي واحد يتم انتخابه من جمهورية الصرب ومسلم وكرواتي يتم انتخابهما من الإتحاد الفدرالي الكرواتي- البوسني، ثم تنتقل رئاسة المجلس بشكل دوري.

ولم تقتصر اتفاقية دايتون على الكونفدرالية الداخلية فحسب بل شملت الكونفدرالية الخارجية أيضا، فلقد تم منح كلا الكيانيين حق إنشاء وتطوير روابط تعاون مع الدول المجاورة كصربيا والجبل الأسود وكرواتيا، وقد تضمنت اتفاقية دايتون أيضا منح الأولوية للحقوق والمطالب العرقية القومية وضمان وحماية حقوق الإنسان الفردية، أما الهيكل السياسي لدولة البوسنة والذي تم إنشاؤه بموجب الإتفاقية فقد عارضه غالبية صرب البوسنة وكروات البوسنة بينما أيده غالبية مسلمي البوسنة.

ومع مرور الزمن أدرك معظم صرب البوسنة أن اتفاقية دايتون لم تكن حلا سيئا من وجهة نظرهم العرقية- القومية كما أدركوا أن المجتمع الدولي غير قادر وغير مستعد للتخلي عن دايتون أو لإجراء تعديلات جوهرية في هيكلها السياسي، وذلك لكونها اتفاقية دولية ملزمة.

[1] بوز، المرجع السابق، ص142–143
[2] صبح، المرجع السابق، 275

ومن بين الإنتقادات التي تعرضت لها الإتفاقية:[1]

1ـ التسوية تثبت الخلافات العرقية- القومية.

2ـ التسوية تعتمد على منح السلطات للنخب العرقية- القومية.

3ـ الهياكل المؤسساتية القائمة على حكم ذاتي لا توفر استقرارا ديموقراطيا في مجتمعات ذات خلافات عميقة تالية للحرب.

وهناك من يرى أن الإتفاقية تضمنت تناقضات قابلة للإنفجار في أية لحظة:[2]

1ـ وجود كيانيين متناقضين، جمهورية صربية في البوسنة، وجمهورية اتحادية بوسنية كرواتية.

2ـ إذا حصل اندماج بين جمهورتي الصرب وإذا ما ضمت كرواتيا الجزء الكرواتي من البوسنة، لن يبقى سوى مجموعة من المسلمين المعرضين لأطماع الصرب والكروات لتقاسم أراضيهم.

لم تكن اتفاقية دايتون لتظهر إلى الوجود لولا التدخل الأمريكي في النصف الثاني من عام 1995، والمتمثل في مزيج من الدبلوماسية النشطة والإستخدام المدروس للقوة العسكرية.[3]

كما أن تجربة البوسنة أثبتت عدم فعالية الأمم المتحدة وعدم مقدرة أوروبا على حل مشاكلها بالنظر لمواقف روسيا المتصلبة في دعم القادة الصربيين المتطرفين، كما أثبتت التجربة الدور الأساسي للولايات المتحدة في تهميش المنظمة الدولية وإعادة إحيائها كلما رأت في ذلك مصلحة لها وكذلك فيما يتعلق بشركائها الأوروبيين.[4]

ومن بين الإنتقادات الموجهة أيضا أن الهيكلية الدستورية للإتفاقية تسببت في إحداث مشكلتين نتيجة تركيزها على لامركزية السلطة السياسية وعلى حقوق الشعوب العرقية- القومية وهي:

[1] بوز، المرجع السابق، ص ص147–148
[2] صبح، المرجع السابق، ص275
[3] بوز، المرجع السابق، ص150
[4] صبح، المرجع السابق، ص276

1ـ على الرغم من اعتبار البوسنة دولة واحدة، كان هناك غياب شبه كامل لمؤسسات الدولة الضرورية لضمان بقاء الدولة.

2ـ لم تتضمن هيكلية الكيانات إعترافا صريحا بالصرب كشعب مكون في اتحاد كرواتي- بوسني

كما لم يتمتع المسلمون والكروات بمكانة الصرب ذاتها في جمهورية صربيا، إلا أن المشكلتين قد تم معالجتهما من خلال إدخال تعديلات على اتفاقية دايتون بمبادرة وإشراف المجتمع الدولي، إلا أن الإتفاقية بما أجري عليها من تعديلات جعلت البوسنة كيانا سياسيا أكثر عدالة وعملية.[1]

ولقد تحولت البوسنة خلال العقد التالي للإتفاقية من كونفدرالية غير واقعية إلى دولة فدرالية عادية متعددة القوميات تتمتع بموازنة منطقية للسلطات بين الحكومة الفدرالية والوحدات المكونة.

كذلك لم ينجح المجتمع الدولي في بناء اقتصاد عملي في البوسنة التي لا تزال تعاني من البطالة.

إن الدرس الأهم المستوحى من عملية صنع السلام في البوسنة منذ عام 1996، وذلك فيما يتعلق بالتدخل الدولي في بناء الدول للمجتمعات الخارجة من الحروب هو أن مثل هذا التدخل يتطلب إلتزاما مطولا، إذ ليس هناك ما يتيح عمليات إصلاح سريعة أو سبل خروج سهلة.[2]

[1] بوز، المرجع السابق، ص155
[2] بوز، المرجع السابق، ص158-157

المطلب الثاني: كوسوفو

يعتبر إقليم كوسوفو جزءا من الأراضي الألبانية، وقد كان أحد الأجزاء الرئيسية المكونة للإتحاد السوفياتي سابقا والذي كان يتكون من ست جمهوريات إلى جانب إقليمي كوسوفو وفويغوفدينا، ويقع إقليم كوسوفو في الجزء الجنوبي من جمهورية يوغسلافيا سابقا، يحده شمالا وشرقا صربيا، وغربا ألبانيا والجبل الأسود، وجنوبا مقدونيا وتبلغ مساحته حوالي 10 آلاف كلم^2، وقد كان يبلغ سكانه 2 مليون نسمة، وهو يتشكل من الألبان والبوشناق والأتراك والصرب حيث يشكل المسلمون 95٪ من سكانه.

ويتوفر إقليم كوسوفو على ثروات طبيعية كبيرة، تتمثل في خامات الرصاص والزنك والفضة والذهب والنيكل والفحم والمغنيزيوم، وتعود الجذور التاريخية لألبان كوسوفو إلى وطنهم الأم ألبانيا ويتكلمون اللغة الألبانية وأغلبهم يزاولون الزراعة، ويتصف الإقليم بنسبة مواليد عالية.

لم يحظ الإقليم بعد الحرب العالمية الثانية بصفة الجمهورية المستقلة، إلا أنه أعطي حكما ذاتيا وبقي الأمر كذلك حتى وفاة تيتو عام 1979، إلا أن ميلوزوفيتش سارع بعد انهيار الإتحاد السوفياتي إلى إلغاء الحكم الذاتي للإقليم سنة 1989 مما أثار الإقليم فأرسل ميلوزوفيتش قواته لإرهاب الإقليم.[1]

ولما كان إلغاء الحكم الذاتي مخالفا لنصوص الدستور الفدرالي فقد لجأ الكوسوفيون إلى إجراء إنتخابات عامة تحت إشراف رقابة دولية وأسفرت عن استقلال الإقليم وتم انتخاب ابراهيم روغوفا رئيسا للجمهورية.

هذا الوضع دفع صربيا للقيام بحملة تطهير عرقي ومذابح جماعية ردا على رفض الألبان سلطة بلغراد في الإقليم وذلك منذ 1991 مطالبين بالإستقلال التام، مما دفع أمريكا إلى عقد مؤتمر بنيويورك سنة 1997 لإنهاء العنف، إلا أن ميلوزوفيتش واصل أعماله القمعية رافضا حضور المؤتمر، ثم تتالت المؤتمرات إلى اجتماع لندن الذي فرض حضرا على الإستثمارات في

[1] الدباغ، مصطفى: **الصراعات الدولية الراهنة**، لبنان، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2000، ص ص29–31

يوغسلافيا، وأيد الإتحاد الأوروبي جميع الإجراءات التي أيدتها ألبانيا.

وقد طالبت الأمم المتحدة الرئيس الصربي بوقف الأعمال القمعية وأصدرت قرارا بحظر وصول الأسلحة إلى بلغراد ودعوة الطرفين للوصول إلى اتفاق والتي قبل بها الرئيس روغوفا بينما لجأ الرئيس الصربي إلى المناورة.

وعلى الصعيد الداخلي ظهرت معارضة للرئيس روغوفا الذي بدا لينا ومتساهلا مع الأزمة، حيث ظهر جيش تحرير كوسوفو الذي كان يسيطر على 40٪ من أراضي الإقليم ورفض الخضوع لسلطة روغوفا ودعا للإستقلال، بينما أصرت أمريكا على الإعتراف بزعامة روغوفا ووقف إطلاق النار.

قامت أمريكا باجتماع كان بين كلينتون وروغوفا سنة 1998 حيث وعد الرئيس الأمريكي بعدم تكرار تجربة البوسنة، وتزعمت أمريكا اتجاها يدعو إلى الحكم الذاتي وكانت تدعم هذا التوجه كل من بريطانيا وألمانيا وقام حلف الشمال الأطلسي بمناورات تحذيرية باسم حملة " الصقر الحازم "،

وقد حذرت الأمم المتحدة من اللجوء إلى القوة وساندتها فرنسا إذ كانت نية الحلف التدخل لمنع تكرار الإعتداء الصربي، وتم إرسال مراقبين دوليين وأربع سفن حربية أطلسية لتهديد يوغسلافيا.

لم تمنع تلك المناورات التحذيرية من وقف القتال الذي بدأ لصالح جيش التحرير ثم انحصر لصالح صربيا، وقد عاد حلف الشمال الأطلسي لمناوراته التحذيرية التي لم تمنع الصرب من مواصلة حربه وتطهيره العرقي إلى أن أعلنت عن تشكيل حكومة للإقليم وطالبت الألبان بتسليم أسلحتهم.

وقد أخذ الموقف الدولي في التبلور مع المناورات واجتماعات الإتحاد الأوروبي وتحركات الوسطاء الدوليين، وجاء قرار مجلس الأمن سنة 1998 ليحسم الموقف الدولي حيث دعا إلى وقف فوري لإطلاق النار وإلى مفاوضات ، وقد اجتمع الحلف الأطلسي في سبتمبر 1998 لإقرار التدخل العسكري والدعوة إلى ضربات جوية، وكان الهدف من هذه الخطوة هو منع حدوث كارثة إنسانية في كوسوفو وهذا ما دفع الصرب لسحب قواتهم.[1]

[1] الدباغ، المرجع نفسه، ص ص32–35

وقد تم نشر مراقبين للتأكد من وقف إطلاق النار وعودة اللاجئين والسماح للمنظمات الإنسانية بالإشراف على المحادثات وتم توثيق الإتفاق بتوقيع كل من يوغسلافيا والحلف الأطلسي.

ولقد قامت منظمة الأمن والتعاون الأوروبي بمهمة التحقيق من تنفيذ بلغراد لقرارات مجلس الأمن، وقامت بتشكيل بعثة تحقيق مكونة من ألفي رجل غير مسلح وقام الحلف الأطلسي بتوفير الحماية لهم، وقد نسقت منظمة الأمن عملها مع مراقبين من أمريكا وروسيا.

وبالرغم من هذه الإجراءات عادت المعارك وقامت الشرطة الصربية بمجازر أخرى إعتبرها الحلف الأطلسي جرائم مما دفع مجموعة الإتصال الدولية إلى وضع خطة سلام هدفها تحقيق حكم ذاتي موسع للإقليم، وقد حضرت الإجتماع الذي تم بباريس جميع الأطراف بما فيها ممثلين عن

جيش التحرير، حيث وافق ألبان كوسوفو على الخطة ورفض الصرب نشر قوات دولية برئاسة الحلف الأطلسي، وهذا ما أدى إلى فشل تلك المساعي، وهذا ما أدى إلى قيام الحلف بعملية سماها " القوة الحازمة " حيث قام بقصف الدفاعات الأرضية ومنصات الصواريخ والرادارات ومراكز

الإتصال وكان القصف على ثلاث مراحل، هذا العمل لم يمنع الصرب من مواصلة التطهير والحرق والتهجير الذي بلغ أكثر من مليون نسمة إلى الدول المجاورة، هذا الأمر دفع روسيا إلى التهديد بإرسال قوات ومدد عسكري إلى يوغسلافيا مما أدخل العالم في مرحلة من الخوف من توسع الحروب.[1]

(كيفور) والقوات الروسية في كوسوفو:

وقد شرعت الدول الأوروبية بمحاولات جادة لحل الأزمة فوضعت خطة ألمانية تقتضي موافقة الدول الثمانية الكبرى لوضعها كمشروع قرار للأمم المتحدة حيث تتضمن إنسحاب الصرب وإيقاف الضربات الأطلسية أعقبتها موافقة ميلوزوفيتش على وثيقة مشتركة مع الموفد الروسي تنص على وجود دولي في كوسوفو تحت إشراف الأمم المتحدة وبمشاركة روسية، ثم توصل وزراء الدول الثماني إلى صيغة وافقت عليها حكومة يوغسلافيا الإتحادية تضمنت خطة سلام

[1] الدباغ، المرجع نفسه، ص ص36–38

تنص على وقف فوري لإطلاق النار وانسحاب للقوات العسكرية بأنواعها ونشر قوة دولية بمشاركة الحلف الأطلسي تحت إشراف الأمم المتحدة وإقامة إدارة مؤقتة كجزء من الوجود الدولي وأن يتمتع شعب كوسوفو بحكم ذاتي واسع داخل يوغسلافيا وعودة اللاجئين ونزع سلاح جيش تحرير كوسوفو.

رحبت أوروبا بالإتفاق وكذلك روسيا، وتم البدء في إرسال القوة الدولية لحفظ السلام (كيفور)، واعتمد مجلس الأمن خطة السلام وأصدر الحلف قرارا بتعليق غاراته، إلا أن المفاجأة تمثلت في وصول كتيبة روسية إلى مطار العاصمة بريشتنا ودون اتفاق مسبق مع الأطلسي إلا أن هذه المشكلة سرعان ما حلت وأيدت روسيا قوة دولية موحدة.

وقد كانت القوات الدولية والبالغ عددها 40 دولة أقرت خطة سلام حيث وافق الجميع على ميثاق الإستقرار الذي تتعهد فيه هذه الدول بتقديم مساعدات لدول البلقان في مجال التطور الإقتصادي والديموقراطي والسياسي واعتماد التغيير الديموقراطي والمصالحة الإقليمية، كما حجبت القمة

المساعدات الإستثمارية والتجارية عن صربيا.

لقد لحقت بألبان الإقليم معاناة كبرى من قتل ودمار وتهجير حيث تحول مليون إنسان إلى مشردين في العالم.[1]

عشرون سنة على الحرب:

في الذكرى[2] الأخيرة لمرور عشرين سنة على حرب البوسنة التقى أحمد منصور مع الرئيس باكر علي عزت بيجوفيتش في القصر الرئاسي بالعاصمة سراييفو، وذلك من أجل التعرف على واقع البوسنة والهرسك ذات الأغلبية المسلمة والتي استقلت عن يوغسلافيا في 16 أفريل 1992، والتي تعرضت لإبادة استمرت ثلاث سنوات خلفت ما يقرب من نصف مليون مابين قتيل وجريح ومعاق، وكان الرئيس باكر المولود في 22 جويلية 1956 والذي عايش الحرب مع أبيه قد خلفه

[1] الدباغ، المرجع نفسه، ص ص38–40

[2] منصور، أحمد: **البوسنة والهرسك أقوى...وستنضم إلى الإتحاد الأوروبي**. قناة الجزيرة على اليوتوب. 2015/07/15. يوم 2015/09/25. <https://www.youtube.com/watch?v=kB0flGFJklE>

في رئاسة حزب العمل الديموقراطي وتولى رئاسة البوسنة في 2010 وتم تجديد انتخابه كعضو في مجلس الرئاسة الثلاثي في 2014.

ويرى الرئيس باكر أن البوسنة أصبحت بلدا مستقرا اليوم وعملية المصالحة مستمرة، وهو بلد يجلب الإستثمار ويسوده السلام، واتفاقية دايتون أنتجت نظاما غاية في التعقيد، وحول إجابته فيما إذا كانت أوروبا قد فرطت في البوسنة والهرسك رد الرئيس بأن الجميع مسؤول، ولقد تم اليوم إنشاء دولة وجيش وعلى البوسنيين اليوم تحمل المسؤولية كاملة وعلى أوروبا أن تستفيد من أخطائها السابقة اتجاه البوسنة والهرسك، والجانب الصربي اليوم يبحث عن علاقات مختلفة تماما عن السابق.

وأما عن السؤال المتعلق بمجرمي الحرب فقد أجاب الرئيس أن كراديتش وميلاديتش اليوم أمام

العدالة ويتم محاكمتهم ويتم إلقاء القبض على المجرمين الآخرين كل أسبوع، والجرائم لا تسقط بالتقادم.

ويرى الرئيس باكر أن الشعب البوسني خرج قويا من الحرب، وهو شعب محترم، وفي إجابته حول ما إذا ساوت اتفاقية دايتون بين الجلاد والضحية، أجاب الرئيس أن الإتفاق لم يساوي بين المجرم والضحية و لكنه ساوى بين الأطراف المتحاربة، فقد أعطى الإتفاق توازنا بين الأطراف إلا أنه اتفاق سيئ ومعقد وغير عادل ويجب أن نكون واقعيين بشأنه، وأما عن النظام الذي خلقته الإتفاقية فقد تم تعديله، فالإتفاق السابق أوجد ثلاثة جيوش وثلاثة أجهزة مخابرات وثلاث إدارات للحدود، أما اليوم فالكل موحد وهناك اليوم منطقة اقتصادية شبه موحدة وستستمر التعديلات إلا أنها لن تكون جذرية، والإندماج الداخلي مستمر نحو الإنضمام للإتحاد الأوروبي وحلف الشمال الأطلسي، واتفاقية دايتون عملت على وضع آليات حتى لا يهيمن طرف أكبر على مجموعة عرقية صغرى، والنظام في طريقه ليكون فعالا وأقل كلفة، وأما عن وجود المفوض الأوروبي فيرى الرئيس أن دوره محايد ومهم لمنع أي خرق لاتفاقية دايتون، والمفوض الأوروبي مرحب به دائما.

وأما عن الحركة الإقتصادية، فالرئيس يرى أن الإقتصاد في طريقه إلى التطور والإستثمار مستمر واليوم توجد استثمارات ضخمة من طرف العالم الإسلامي، وقد تم بناء 1500 مسجدا جديدا

وتركيا تدعم بقوة مسار انضمام البوسنة والهرسك للإتحاد الأوروبي وحلف الشمال الأطلسي الذي لن يكون سهلا والذي قد يتجاوز 2020.

المطلب الثالث: في إفريقيا

إفريقيا الوسطى نموذجا:

نبذة تاريخية وجيزة عن الصراع في إفريقيا الوسطى:

هنالك عوامل متعددة أثّرت تأثيرًا قويًا على تطور الصراع في إفريقيا الوسطى، ومنها: هشاشة مؤسسات الدولة، وفشل جهود دمقرطة البلاد، وانتشار وتمدد المجموعات المسلحة، وغياب الحوار والتفاهم بين النظام والمعارضة، وغير ذلك.

منذ انقلاب فرانسوا بوزيزي سنة 2003 على الرئيس آنج فيليكس باتاسي دخلت إفريقيا الوسطى في دوامة من العنف بلغت منعرجًا حاسمًا في ديسمبر 2012 حين أطاحت جماعة "السيلكا" وتعني التحالف بلغة " السانغو " بالرئيس بوزيزي، وتم تنصيب ميشيل ديوتوديا مكانه فبدأ الصراع الدموي بشكل غير مسبوق بين السيلكا وبين ميليشيات جديدة برزت على الساحة تحت مسمى " أنتي بلاكا " وتعني من لا تصيبهم المناجل، وهم من أنصار الرئيس المطاح به بوزيزي.[1]

تعدد اللاعبون في الصراع بإفريقيا الوسطى بدءًا بالميليشيات المحلية ومرورًا بقوات إفريقية تنتمي لقوات الميسكا التي تعمل تحت إمرة الإتحاد الإفريقي، وانتهاء بالقوات الفرنسية التي دخلت في إفريقيا الوسطى تحت مسمى " عملية سنغاريس "، وظاهريًا تهدف عملية سنغاريس العسكرية الفرنسية إلى حماية الفرنسيين المقيمين بإفريقيا الوسطى وإلى دعم قوات " الميسكا "، غير أن الواضح أن لها أهدافًا واسعة وعميقة، وهي تكريس الوجود الفرنسي في مستعمرتها السابقة، كما يوجد حوالي 100 عنصر من القوات الخاصة الأميركية على تراب إفريقيا الوسطى لملاحقة عناصر جيش الرب الأوغندي المقيمين في جنوب شرق البلاد في عملية تنسيق أميركي مع الجيش

[1] ولد أحمد، سالم سيدي أحمد: (**فض النزاعات: قواعد نظرية على محك صراعات قائمة**). مركز الجزيرة للدراسات.04ماي2014. 2015/09/03.
<http://studies.aljazeera.net/events/2014/05/201451104050142704.htm>

الأوغندي.

خلق الصراع الراهن حالة أمنية متدهورة وحالة إنسانية صعبة، وقد كان المتضرر الأساسي هو الأقلية المسلمة، ومن المفارقات أن المسلمين كانوا هم المسيطرين على أغلب تجارة البلاد من استيراد وتصدير وخصوصًا المواد الغذائية، وقد أثّر تهجيرهم القسري من البلاد وخصوصًا من

بانغي على الحياة اليومية للناس.

ومن المحتمل أن تعرف البلاد انزياحًا نحو مزيد من العنف بل قد تجعل الجماعات الجهادية المقربة من تنظيم القاعدة من إفريقيا الوسطى هدفًا لها وساحة من ساحات نشاطاتها، فإذا علمنا أن

جماعة بوكو حرام قد أعلنت في شهر فبراير 2014 أنها لن تسكت عما يحدث للمسلمين في إفريقيا الوسطى، وإذا علمنا أيضًا أن أماكن وجود جماعة بوكو حرام في شمال نيجيريا يبعد أقل من 600 كلم من الحدود مع إفريقيا الوسطى فإن احتمال أن يتحول هذا الفضاء إلى أحد فضاءات النشاط الجهادي المتشدد أمر محتمل، كما أن حركة الشباب المجاهدين في الصومال تقع غير بعيد إلى الشرق من إفريقيا الوسطى، وكون المواجهات في هذه البلد قد اتخذت مظهرًا دينيًا فقد تجد هذه التنظيمات الجهادية في ميدان إفريقيا الوسطى السهل الإختراق والمتشرذم ميدانًا مناسبًا.

ومن الإحتمالات الواردة أن يمتد الصراع في إفريقيا الوسطى إلى الدول المجاورة علمًا بأن محافظات الدولة الست عشرة لها حدود مع الدول المجاورة، وخمسًا من الدول الست المحاذية لإفريقيا الوسطى عرفت - وما زالت تعرف- صراعات عدا الكاميرون، ومن السهل أن يصل إليها بعض العنف المتصاعد في إفريقيا الوسطى.

ومن المحتمل كذلك أن تتجه البلاد نحو واقع جديد يطرح قضية انفصال الشمال المسلم عن الجنوب المسيحي في ظل تلاشي قدرة العاصمة بانغي على الحفاظ على الوحدة الترابية، وتكاثر الفصائل المسلحة وتعمق الصدام الديني والقبلي.

ولعل أبرز الفاعلين العسكريين الآن بإفريقيا الوسطى هو فرنسا[1]، والواضح أن مستقبل فرنسا في

إفريقيا الوسطى مستقبل غير مطمئن؛ ففرنسا أطلقت على عمليتها العسكرية بإفريقيا الوسطى تسمية: سانغاريس (Sangaris) ويعني نوعًا من الفراشات الإفريقية، والتقدير الفرنسي أن الدلالة المفهومة من معنى فراشات سانغاري أي سرعة الحركة والخفة هو ما ستكون عليه عمليتهم العسكرية؛ إذ عليها أن تحقق نصرًا سريعًا وتعود، وقد حددت فرنسا لهذه العملية العسكرية ثلاثة

أشهر، كما قدّر الفرنسيون أن ستة أشهر كفيلة بعودة الأمن إلى البلاد، ويبدو أن التقدير الفرنسي

كان خاطئًا في التقديرين؛ فانزلاق البلاد نحو مزيد من العنف، وأخذ هذا العنف طابعًا دينيًا ونزوح الكثير من المسلمين إلى الدول المجاورة جعل فرنسا تواجه مشكلاً مستعصيًا، بل غيرت رأيها فيما يتعلق ببقاء قواتها بإفريقيا الوسطى واستجابت لطلب الرئيسة كاترين بانزا ببقاء القوات الفرنسية حتى انتهاء الإنتخابات الرئاسية التي تقرر إجراؤها في فبراير 2015.

ولا شك أن الفرنسيين قد فشلوا في مهمتهم بدليل القتل اليومي الذي يتعرض له المدنيون المسلمون في بانغي وغيرها، وقد بدأت كراهية فرنسا تظهر عند بعض سكان إفريقيا الوسطى وخصوصًا من المسلمين ممن رأوا الوجود الفرنسي يغض الطرف عن المجازر التي يقوم بها المسيحيون ضد المسلمين.

جهود الإتحاد الأوروبي:

اجتمع زعماء عالميون في مدينة بروكسل في بلجيكا لحضور قمة الإتحاد الأوروبي وإفريقيا والتي عقدت على هامشها سلسلة من الإجتماعات الخاصة تتعلق بالصراع الدموي الدائر في جمهورية إفريقيا الوسطى.[2]

وبحث حوالي 80 من القادة الأفارقة والأوروبيين سبل إعادة الإستقرار والترويج للمصالحة

[1] ولد أحمد، سالم سيدي أحمد: (**فض النزاعات: قواعد نظرية على محك صراعات قائمة**)، المرجع نفسه

[2] **إفريقيا مفصل مزمن في الصراع الأوروبي الأمريكي الصيني**. صحيفة العرب. 2014/04/04. http://www.alarab.co.uk>2015/09/03 <

الوطنية من خلال المساهمة في إحياء الدولة في هذا البلد الإفريقي حسب ما أعلنه مجلس الإتحاد الأوروبي الذي يمثل الدول، حيث جدد القادة بقيادة فرنسا التزامهم بوقف دوامة العنف في إفريقيا

الوسطى، إذ نشر الإتحاد الأوروبي نحو 800 جندي، ومن جهتها خططت الأمم المتحدة لنشر 12 ألف جندي وشرطي قبل منتصف سبتمبر 2014 ليحلوا محل قوة" ميسكا " الإفريقية التي تنتشر إلى جانب ألفي جندي فرنسي في إطار عملية " سنغاريس ".

أما عن المساعدات التي أرسلت فقد قرر الإتحاد الأوروبي تخصيص ثلاثين مليون أورو من أصل 352 مليونا رصدها من أجل إرساء استقرار إفريقيا الوسطى للمساهمة في إعادة بناء الدولة.

من جهته، أعلن وزير الخارجية البريطاني وليام هيغ الإفراج عن 7.2 مليون أورو إضافية لتصل قيمة المساعدة الإنسانية البريطانية إلى 27.8 مليون أورو، وركزت رئيسة مفوضية الإتحاد الإفريقي نكوسازانا دلاميني زوما خلال افتتاح القمة على ضرورة " إسكات الأسلحة " في إفريقيا الوسطى مشددة على وجوب أن يشمل ذلك القارة السمراء برمتها، فيما أكد رئيس المفوضية الأوروبية جوزيه مانويل باروزو اتفاقا داخل الإتحاد الأوروبي لتخصيص 800 مليون أورو للفترة بين عامي 2014 و2016 بهدف تعزيز القدرات الإفريقية الوقائية وإدارة النزاعات.

ويمثل عدم الإستقرار وخطورة الأوضاع التي تشهدها بعض بلدان القارة السمراء كما في جمهورية إفريقيا الوسطى ومالي محفزا للتدخلات الأجنبية العسكرية على أراضيها، و تأتي فرنسا في مقدمة تلك الدول، والتي لطالما شكلت فيها القارة السمراء إحدى أهم دوائر السياسة الخارجية الفرنسية وهذا ما يبرر التدخلات العسكرية المكثفة التي تقوم بها في إفريقيا، حيث يعود التدخل الفرنسي في بؤر التوتر في القارة الإفريقية إلى عشرات السنوات، ويؤكد المراقبون أن ذلك يرجع إلى ارتباط فرنسا تاريخيا بمستعمراتها الإفريقية ومصالحها الحيوية والإستراتيجية هناك.

وفي أواخر العام الماضي، أعلنت فرنسا عن إعادة تنظيم قواتها العسكرية في مؤشر على تغيير في استراتيجيتها العسكرية في القرن الإفريقي وعلى نحو يتيح تواجدا إقليميا أكثر قوة، وهو ما ظهرت بوادره في مالي، وبعد ذلك في إفريقيا الوسطى، بعد التدخل العسكري على أراضيها في ظل أزمات سياسية كبيرة تعصف بالبلدين.

نجاحات أوروبية:

أكد الإتحاد الأوروبي رسميا[1] يوم الإثنين من شهر مارس 2015 إرسال مدربين أوروبيين

لتدريب القوات المسلحة لإفريقيا الوسطى في بانغي، عشية انتهاء بعثة الإتحاد العسكرية المعروفة باسم " يوفور جمهورية إفريقيا الوسطى ".

وجاء في بيان لبعثة يوفور في جمهورية إفريقيا الوسطى التي بلغ عدد جنودها 700 في ذروة انتشارها طوال تسعة أشهر أن " جميع عناصر القوة عادوا إلى بلادهم "، وسلم الجنود تدريجيا المهمة إلى قوة الأمم المتحدة في إفريقيا الوسطى " مينوسكا " التي بدأت بالإنتشار في سبتمبر 2014.

وقد سلمت البلدان الأوروبية قوات مينوسكا أمن مطار بانغي منذ منتصف نوفمبر، وفي أواخر فيفري بدأ جنود الأمم المتحدة بدلا من الجنود الأوروبيين ببسط الأمن في الدائرة الخامسة ثالث أخطر منطقة ما زالت تضم وحدها شوارع مسلمة في العاصمة.

وقالت بعثة يوفور في إفريقيا الوسطى إن " مهمة البعثة العسكرية الإستشارية للإتحاد الأوروبي تنتشر في الوقت نفسه لتسهيل إعادة تنظيم القوات المسلحة الإفريقية "، وكان وزراء الخارجية الأوروبيون قرروا في جانفي تشكيل هذه المهمة الإستشارية التي أطلقها وزراء الخارجية الأوروبيون رسميا في بروكسل للحفاظ على الوجود الأوروبي في بانغي.

وقال الإتحاد الأوروبي في بيان أن هذه المهمة " ستقدم المشورة إلى السلطات العسكرية لجمهورية إفريقيا الوسطى، من أجل تحويل القوات المسلحة في إفريقيا الوسطى جيشا محترفا وتتمثل فيه جميع الإثنيات "، وسيساعد مدربوها رئاسة الأركان في إفريقيا الوسطى على صعيد إدارة الجيش وإصلاحه وبرامج التدريب، وقد تقوم أيضا بعمليات محدودة.

[1] **إنتهاء المهمة العسكرية " للأوروبي " في إفريقيا الوسطى**.I24news . 2015/03/16. 2015/09/03.<http://www.i24news>

خلاصة الفصل:

رغم تطور علم النزاعات وتعاظم دور المنظمات الدولية والإقليمية إلا أن النزاعات التي حدثت وتحدث في هذا العالم اليوم لا تزال عصية على الإدارة والحل، وبالرغم من المجهودات الجبارة التي تقوم بها المنظمات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة والدول الكبرى يظل النزاع مشكلة تعاني منها الأطراف المتنازعة حتى بعد حلها بحيث تستهلك الكثير من الطاقة والوقت والمال لإعادة المياه إلى مجاريها، وهذا ما يدفع اليوم الخبراء والدبلوماسيين والسياسيين إلى ضرورة تفادي النزاع واستباقه.

ومن خلال التطرق إلى نماذج من النزاعات التاريخية، رأينا كم كانت مكلفة ومؤلمة بحيث لا تزال الكثير من الدول تعاني من آثارها حتى اليوم وتسعى جاهدة للتخفيف من وطأتها.

لقد رأينا من خلال هذا الفصل جانبا مهما من علم النزاعات ونماذج واقعية من النزاعات والتي عكست جهودا أوروبية لحلها، وهذا يقودنا إلى دراسة قضية الصحراء الغربية والتي سنتطرق إليها بالتفصيل في الفصل الثاني الموالي، ونتطرق من خلالها إلى جهود الإتحاد الأوروبي لمحاولة إدارة هذا النزاع وحله.

الفصل الثانى

الفصل الثاني: قضية الصحراء الغربية وفق المنظور الأوروبي

تقدر مساحة الصحراء الغربية بنحو 284 ألف كلم^2 وهي نصف مساحة فرنسا، ويبلغ طول ساحلها على الأطلسي 1110 كلم، وحدودها البرية 2046 كلم منها 443 مشتركة مع المغرب، و1561 كلم مشتركة مع موريطانيا و42 كلم مع الجزائر وهي تتكون جغرافيا من منطقتين هما الساقية الحمراء في الشمال وتمتد من مدينة العيون (العاصمة) باتجاه سمارة حتى الحدود مع الجزائر، ويمتد إقليم وادي الذهب جنوبا من مدينة بوجدور حتى الحدود الموريطانية جنوبا ويقدر سكانها[1] بنحو 250.559 ساكن بحسب تقديرات الأمم المتحدة لعام 2001.

وهناك من يرى[2] أن سكان الصحراء الغربية بلغ عددهم 95 ألفا من بينهم 74 ألفا من السكان الأصليين والباقون من الإسبان، وقد هرب نصف عدد الصحراويين بعد الغزو المغربي وذلك أثناء مغادرة الإسبان سنة 1975.

وهناك من يرى أن مساحة الصحراء الغربية تبلغ 266 ألف كلم^2 تقع بين المغرب والجزائر وموريطانيا، ويقطنها سكان معظمهم من المغاربة الصحراويين، وقد وقعت تحت الحكم الإسباني منذ نهاية القرن التاسع عشر.[3]

وتضم الصحراء ثروات معدنية كبيرة، حيث يوجد أكبر منجم للفوسفات منفرد في العالم تم اكتشافه سنة 1947 في بوجدور- بوقراع، وقامت شركات فرنسية وأخرى أمريكية بعمليات التنقيب عن النفط منذ 2001، وهناك مناجم حديد يبلغ احتياطها 700 مليون طن في أزميله وأغراشه، يضاف إلى ذلك ثروة سمكية على طول سواحلها الأطلسية حيث لا يقل مقدار الصيد منها عن مليون طن في العام.[4]

---

[1] رجب، سها: **نزاعات الحدود في العالم العربي. من نهايات القرن العشرين إلى بدايات القرن الواحد والعشرين**، القاهرة، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، 2009، ص131

[2] صبور، محمد صادق: **مناطق الصراع في إفريقيا**، مصر، دار الأمين للطباعة والنشر والتوزيع، 2006، ص132

[3] محافظة، علي: **فرنسا والوحدة العربية. 1945–2000**، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، موقف الدول الكبرى من الوحدة العربية (5)، 2008، ص302

[4] رجب، ص131، صبور، ص135، محافظة، ص302

ويعرفها عبد الوهاب الكيالي بأنها:[1]

" إقليم عربي إفريقي (مطابق للصحراء الإسبانية سابقا) مساحته 266 ألف كلم[2] وعدد سكانه 209 ألف، أهم ثرواته الفوسفور، تديره المملكة المغربية (وتعارضها في ذلك جبهة البوليساريو Polisario)، منذ 1998 قررت الأمم المتحدة إجراء إستفتاء حول الحكم الذاتي لسكانها، لكنه ما زال معلقا حتى الآن ".

ويتكون سكان الصحراء من جماعات عرقية تنتمي إما إلى المغرب وإما إلى موريطانيا، إلى جانب نسبة قليلة تنتمي إلى العرق الزنجي الخالص وهي تعيش حول حوض السنغال، ويدين سكان الصحراء بالإسلام، وتسود اللغة العربية بينهم ويتكلمونها باللهجة "الحسانية" وهي إحدى اللهجات المحلية الشائعة في شمال إفريقيا، إلا أن النخبة السياسية تتحدث الإسبانية بطلاقة ويرجع ذلك إلى المدارس التي أقامتها إسبانيا أثناء فترة احتلالها للإقليم بدءا من أواخر القرن التاسع عشر وحتى منتصف القرن العشرين.[2]

المبحث الأول: الفواعل الأوروبية في قضية الصحراء الغربية

المطلب الأول: التطور التاريخي لقضية الصحراء

لقد دخل الإسلام المغرب على يد عقبة بن نافع الفهري حوالي عام 684م وتوالى بعد ذلك القادة وتوالت المماليك، وبعد سقوط غرناطة عام 1492م في الأندلس إحتلت إسبانيا مدينة مليلية عام 1497 ثم مدينة سبتة عام 1580 بهدف منع تكرار دخول العرب لإسبانيا واحتلت في عام 1884 الساقية الحمراء ووادي الذهب وهو ما أصبح يعرف بالصحراء الغربية.[3]

ويرى الكاتب نبيل ملحم أن كيان الصحراء الغربية هو كيان مستقل تاريخيا وإداريا وسياسيا عن

[1] الكيالي، عبد الوهاب: **ملحق موسوعة السياسية**، لبنان، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2004، ص ص479–480

[2] الشاعري، صالح يحيى: **تسوية النزاعات الدولية سلميا**، القاهرة، مكتبة مدبولي، 2006، ص243

[3] الدباغ، مصطفى: **الصراعات الدولية الراهنة**، لبنان، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2000، ص277

السلطنة المغربية، وعندما خرجت أوروبا في بداية القرن الخامس عشر في حملات استطلاعية وجدت في الصحراء الغربية مطمعا كبيرا، لذلك كانت حملات البرتغال على الصحراء الغربية سنة 1445 ثم الإسبان سنة 1476، وقد لقوا مقاومة عنيفة من سكان الصحراء عن طريق ما كان يسمى آنذاك مجلس " أيدي الأربعين " فكانت معاهدة " بورد بسياس " مع البرتغال[1] سنة 1476.
ولقد استولت الأسرة العلوية على الحكم في القرن السابع عشر وقد نشأت في الصحاري الجنوبية ثم هزمت مراكش ثم مدت نفوذها حتى تمبوكيتو على نهر النيجر وعلى غالبية الأراضي التي تكون موريطانيا الحالية، ولكنها لم تستمر طويلا إذ اقتصر حكمها على الشاطئ الأطلنطي للمغرب والمدن الرئيسية، ومن تم استغل سلاطين المغرب والذين صاروا ملوكا فيما بعد انتصارات أسلافهم كأساس لزعمهم بتبعية الصحراء الغربية لهم.[2]

إلا أن هناك من يرى وجود وثائق تاريخية كثيرة منها ما يحمل تاريخ 1830م تثبت أن الشيخ ماء العينين أحد شيوخ قبائل الصحراء قاوم الإستعمار مع السلطان المغربي وعين من طرف السلطان " مولاي الحسن الأول " خليفة على الإقليم المعروف الآن بالصحراء.[3]

وقد ظل احتلال الإسبان للصحراء الغربية محدودا بالإضافة إلى مشاركة الإنجليز لهم في احتلال بعض الأسواق التجارية سنة 1870م فكانت المقاومة الصحراوية تصدهم[4]، وفي 1792-1799 وقعت اسبانيا مع السلطات اتفاقية سلام وتجارة بحيث صرح السلطان بعدم تمكنه من بسط سيطرته على الصحراء الغربية وتأكد الأمر نفسه قبل ذلك مع الإنجليز سنة 1779 لكن بشكل مغاير حيث عقدوا اتفاقية تجارة وسلام مع الصحراويين، ومن هنا يرى الكاتب أن حالة تاريخية

كهذه تعلن صراحة أن الصحراء الغربية وموريطانيا لم تكونا تابعتين لسلطان المغرب، وأن وجود الصحراء الغربية سابق لوجود المغرب نفسه، ويرى ملحم نبيل أن المزاعم المغربية بخصوص الحقوق التاريخية على الصحراء الغربية غير صحيحة حيث تؤكد جميع الوثائق المتوفرة لدى

[1] ملحم، نبيل: **بوليساريو. الطريق إلى المغرب العربي الكبير**، المجلة الجزائرية للعلاقات الدولية، العدد 7، الفصل الثالث، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1987، ص75
[2] صبور، المرجع السابق، ص134
[3] الشاعري، المرجع السابق، ص244
[4] ملحم، المرجع السابق، ص76

الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي ومنظمة الوحدة الإفريقية على ذلك فحتى القرن العشرين لم يكن المغرب دولة موحدة بل مزيجا من القبائل تحكم أغلبيتها إسما من طرف السلطات، أما التي كانت تحت سيطرته الفعلية فهي المدن والسهول، أما اهتمام السلطان بالصحراء آنذاك فكان سببه حماية القوافل التجارية من طرف البدو مقابل أجور يتقاضونها.[1]

مؤتمر برلين:

حدد مؤتمر برلين 1884-1885 صيغ وطرق الممارسة الإستعمارية، وقد أعطيت صلاحيات واسعة للدول الإستعمارية، ومنح مؤتمر برلين تقسيمات كان لإسبانيا النصيب الأكبر فيها بحيث أخذت الساقية الحمراء ووادي الذهب غير أن الإحتلال الفعلي لم يكن إلا في سنة 1934 وذلك باحتلال سمارة بعد تحالف اسبانيا وفرنسا للقضاء على المقاومة الصحراوية.[2]

وهناك من يرى أنه بعد انعقاد مؤتمر برلين وما نتج عنه ورغم المطامع القوية للإسبان في الصحراء الغربية، لم يكن بإمكانهم احتلالها فبقوا يحتفظون بنفوذهم وسلطتهم المحدودتين في الصحراء الغربية حتى عام 1924 (أو 1934 كما ذكرنا في الفقرة السابقة)، حين قررت احتلال البلاد بكاملها، فكانت المقاومة المسلحة الصحراوية.[3]

لقد أسقط مؤتمر برلين نفوذ سلطان مراكش في الصحراء الغربية وقلل من رهانه وأضعف من موقعه كحليف للدول الإستعمارية في احتلال الصحراء الغربية، ومن تم كان الإعتراف الفرنسي

البريطاني بالنفوذ الإسباني إلى جانب مباركة سلطان المغرب.[4]

اتفاقيات لصالح المستعمر:

في سنة 1904 تم توقيع اتفاقية بين فرنسا وانجلترا لتبادل الإعتراف على المستعمرات وتحديدها، فكانت الصحراء الغربية لإسبانيا والمغرب محمية فرنسية، كما اعترفت هذه الأخيرة بنفوذ إسبانيا على منطقة إيفني المغربية، ووفقا لهذه الإتفاقية تركت فرنسا منطقة الريف في الشمال لإسبانيا بما

[1] ملحم، المرجع نفسه، ص77
[2] المخادمي، عبد القادر رزيق: **نزاعات الحدود العربية**، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2004، ص132
[3] ملحم، المرجع السابق، ص76
[4] ملحم، المرجع السابق، ص76

فيها مدينتي سبتة ومليلية[1]، وقد تم تعديل الإتفاقية سنة 1912 حيث أصبحت الساقية الحمراء مستعمرة إسبانية ومدينة طرفاية محميتها[2] ويتأكد ذلك من خلال توقيع اتفاقية أخرى مع إسبانيا عام 1912 أكدت فيها الحماية الإسبانية للصحراء الغربية.[3]

لقد تم ترسيم حدود ما كان يعرف من قبل بالصحراء الإسبانية وفقا لأربع اتفاقيات فرنسة اسبانية فيما بين 1900-1912، وذلك بعد تقسيم إفريقيا بين القوى الغربية في مؤتمر برلين عام 1884، وقد حصلت اسبانيا على الداخلة بينما أصبح المغرب محمية فرنسية عدا منطقة الريف وطنجة التي أصبحت دولية فيما بعد.[4]

رسمت فرنسا الحدود بين المغرب والجزائر لصالح الجزائر لأنها اعتبرتها جزءا من فرنسا، وهزمت فرنسا أيضا منطقة الصحراء ورسمت حدودا فاصلة بين غرب إفريقيا الإسبانية وموريطانيا والتي كانت جزءا من غرب إفريقيا الفرنسية، وقد كانت ريودي أورو وهي ذلك الشريط من الأرض جنوب المغرب الملاصق للمستعمرة الإسبانية والمسماة الصحراء الإسبانية، كانت مجرد قرية صغيرة على الساحل (فيلا سيسنيروس) ثم تبين بعد ذلك أنها أكثر ثراء مما ظن الجميع.[5]

لقد عمل المغرب على محور آثار الكفاح الصحراوي ضد الإستعمار، إلا أن التاريخ سجل أن جيش التحرير الصحراوي كان مشكلا وقائما بحيث ارتبطت نواته الأولى بثورة الريف المغربي 1907- 1935.[6]

موجة الإستقلال:

بعد الحرب العالمية الثانية واجهت فرنسا عدة اضطرابات خصوصا مع تشكيل جبهة التحرير الوطني الجزائرية سنة 1954 وتكون في المغرب جيش مناهض للفرنسيين والملكية على حد

[1] الدباغ، المرجع السابق، ص277
[2] ملحم، المرجع السابق، ص76
[3] الدباغ، المرجع السابق، ص277
[4] رجب، المرجع السابق، ص132
[5] صبور، المرجع السابق، ص135
[6] ملحم، المرجع السابق، ص78

سواء، وقد قام الفرنسيون بعزل السلطان محمد الخامس وكان ذلك سنة 1953، ولكنه أعيد بعد ثورة شعبية سنة 1955، ثم قررت فرنسا التخلي عن تونس والمغرب.[1]

ومنحت فرنسا المغرب استقلاله سنة 1956، ولكن هناك من يرى أن منح الإستقلال كان مقابل ملاحقة جيش التحرير الصحراوي وخاصة في مدينة طرفاية[2]، إذ أن المملكة حديثة العهد بالإستقلال لم تستطع فرض سلطانها في الجنوب حيث كان جيش التحرير مزعجا للملكية وللإسبان والفرنسيين على حد سواء، مما اضطر الحكومة الفرنسة إلى شن " عملية الإعصار " في فيفري 1957 لتحطيم جيش التحرير في قواعده في موريطانيا وفي الصحراء الإسبانية وكانت العملية ناجحة.[3]

وعندما بلغ الجيش المغربي قوته في عام 1958 إنسحبت إسبانيا من جنوب المغرب وحل الجيش المغربي محلها وسلمت إيفني إلى المغرب عام 1969[4]، وقد استعادت المغرب من قبل ذلك طنجة سنة 1960 وبقيت بحوزة اسبانيا الصحراء الإسبانية حيث تعهدت بإرجاعها على ثلاث مراحل، إلا أنها بدأت في التلكؤ بعد اكتشاف الفوسفات عام 1963* حيث باشرت باستغلاله.

لقد ضربت البنية التحتية العسكرية للجيش الصحراوي من جراء توقيع ملك المغرب على معاهدة " أوكافيون " حيث تعهدت فرنسا واسبانيا باستقلال المغرب مقابل القضاء على الثوار إلا أن جذوره تحولت فيما بعد إلى ما سمي بجبهة البوليساريو.[5]

بعد أن منحت فرنسا الإستقلال لموريطانيا سنة 1960 زعم رئيسها مختار ولد دادة حق موريطانيا في امتلاك الصحراء الإسبانية، أما المغرب فقد شنت حملة دبلوماسية ضارية لتؤكد امتلاكها للمنطقة وسمتها المغرب الجنوبي[6]، وهذا ما دفع الجزائر في عام 1966 إلى أن اعتبرت نفسها

[1] صبور، المرجع السابق، ص ص135–136
[2] ملحم، المرجع السابق، ص78
[3] صبور، المرجع السابق، ص ص135–136
[4] الدباغ، المرجع السابق، ص278
* يرى صبور في الصفحة 136 أنه اكتشف سنة 1945، والأرجح هو سنة 1963 (الطالب)
[5] ملحم، المرجع السابق، ص78
[6] صبور، المرجع السابق، ص136

طرفا في موضوع الصحراء وهذا ما جعل اسبانيا تقترح إجراء استفتاء بإشراف الأمم المتحدة لتقرير مصير الصحراء فرفضت المغرب الإقتراح ورضيت به موريطانيا والجزائر.[1]

المناورات الإسبانية:

في 19 ديسمبر 1967 قامت إسبانيا بتكوين مجلس عموم عرف بالجماعة ويتكون من 32 عضوا له اختصاصات محدودة، وقد نتج هذا التصرف عن إعلان الحكومة الإسبانية عن اتخاذ مدينة العيون كعاصمة للإقليم ومن تم وقوف الإسبان ضد قرارات الأمم المتحدة الداعمة لتصفية الإستعمار.[2]

ظلت مطالبة المغرب بالصحراء الإسبانية حتى عام 1974 حيث انطلقت حركة مناهضة للإستعمار تشكلت من طرف شباب مثقف تلقى تعليمه في مدارس المغرب وجامعاته، فكون هؤلاء الشبان " جبهة البوليساريو " عام 1972* ومعناها الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء (وهو نهر أطلق اسمه على الجزء الشمالي من منطقة الصحراء) ووادي الذهب (وهو الجزء الجنوبي والمسمى ريودي أورو)، وشنت البوليساريو حرب عصابات في عام 1973 وهذا ما دفع اسبانيا

إلى اقتراح إجراء استفتاء في أوت 1974 على مستقبل الصحراء، وقد رفض المغرب ذلك وتوجه إلى محكمة العدل الدولية في لاهاي وسعى للحصول على التأييد من الولايات المتحدة وفرنسا.[3]

[1] الدباغ، المرجع السابق، ص278

[2] المخادمي، عبد القادر رزيق: **نزاعات الحدود العربية**، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2004، ص132

*ـ كان تأسيسها عند الدباغ في 1974، ص278 وعند محافظة في 10 ماي 1973، كتاب فرنسا والوحدة العربية، ص 302

[3] صبور، المرجع السابق، ص ص137–138

الإستفتاء:

وبناءا على الإقتراح أرسلت الأمم المتحدة بعثة إلى الصحراء للإستطلاع وبعد انتهائها أعلنت الأمم المتحدة أن غالبية سكان الصحراء يؤيدون الإستقلال ومن تم قضت المحكمة في اليوم التالي أي في 16 أكتوبر أنه لا يوجد سند قانوني يدفع للربط بين الصحراء الغربية والمملكة المغربية أو دولة موريطانيا.[1]

في حين ترى سها رجب أن قرار المحكمة في أكتوبر 1975 قضى بإثبات أن للمغرب وموريطانيا روابط مع قبائل الصحراء بما لا يتعارض مع مبدأ حق تقرير المصير، ومن تم استند المغرب على هذا ووجه المسيرة الخضراء وقوامها 350 ألف شخص نحو الصحراء.[2]

اتفاق مدريد:

ونتيجة لذلك توصل كل من المغرب وموريطانيا واسبانيا إلى عقد اتفاق مدريد الثلاثي في 14 ديسمبر 1975 والذي بمقتضاه تم تقسيم الصحراء الغربية بين المغرب وموريطانيا وانسحبت اسبانيا نهائيا يوم 26 فيفري 1976، ومنذ هذا الوقت أصبحت تعرف بالصحراء الغربية.[3]

وقد أدت اتفاقية مدريد إلى إلغاء أي مكسب للبوليساريو كما ألغت دور الجزائر بعد أن كانت على

تنسيق تام مع المغرب وموريطانيا، وهناك من يرى أنها مطعونة قانونيا ودوليا[4]، واتفاقية مدريد على عيوبها لم تمنح المغرب السيادة وإنما الإدارة المؤقتة للمغرب وموريطانيا.[5]

مواجهات:

في 1976 تم الإعلان عن قيام الجمهورية العربية الصحراوية من جانب واحد وقد كثف الصحراويون عملياتهم ضد المغرب على أراضيه، وأوقفت عملياتها ضد موريطانيا بعد اتفاق

[1] صبور، المرجع نفسه، ص139

[2] رجب، المرجع السابق، ص132 و محافظة، المرجع السابق، ص303، و يرى صبور أن العدد 320 ألفا، ص139 أما الدباغ فيرى أن العدد هو 350 ألفا، ص278

[3] المخادمي، المرجع السابق، ص132

[4] ملحم، المرجع السابق، ص79 و رجب، المرجع السابق، ص132

[5] ملحم، المرجع السابق، ص78 و صبور، المرجع السابق، ص139

الجزائر سنة 1979 حيث تخلت موريطانيا عن ادعاءاتها الإقليمية، ومنذ ذلك الحين والحروب متواصلة بين المغرب وجبهة البوليساريو.[1]

وفي نفس السنة أي في 1976 تم اجتماع منظمة الوحدة الإفريقية في موزنبيق في جانفي حيث أوصت لجنة التحرير التابعة لها بالإعتراف بجبهة البوليساريو كحركة تحرير إفريقية، وقد تبنى وزراء خارجية المنظمة هذه التوصية في اجتماع جزر موريس في جوان 1976، وصادق مؤتمر القمة المنعقد في الخرطوم سنة 1978 على عقد مؤتمر قمة استثنائي حول الصحراء الغربية وفي اجتماع لجنة الحكماء في الخرطوم سنة 1979 تبنت اللجنة قرارا يوصي بالوقف الفوري لإطلاق النار وممارسة شعب الصحراء الغربية لحقه في تقرير المصير عبر استفتاء حر ونزيه وقد تبنت قمة المنظمة المنعقدة في ليبيريا سنة 1979 توصية لجنة الحكماء وقد أعلن ملك المغرب أمام القمة التزامه بإجراء استفتاء مراقب إلا أنه فسر أن الإستفتاء لن يكون إلا تأكيديا، إلا أن المنظمة ردت في 1982 في نيروبي أن طرفي النزاع هما المغرب والبوليساريو ودعت في قرارها أهج 104 في 11 جوان 1983 إلى مفاوضات مباشرة من أجل الوصول إلى استفتاء سلمي وعادل وقد لاقت هذه القرارات قبولا واسعا وإجماعا شاملا في هيئة الأمم مما دفعها إلى اتخاذ القرار 5040 لسنة 1985.[2]

هذا وقد قام الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس منظمة الوحدة الإفريقية بمساعي حميدة سنة 1986 وقدما مجموعة من المقترحات والتي وافق عليها الطرفان في أوت 1988، وقد وردت هذه المقترحات في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة رقم S2/360/18/6/1990 والتي تم قبولها من الطرفين مبدئيا وهي كالتالي:

1ـ إن الهدف من هذه المقترحات هو تمكين الشعب الصحراوي من ممارسة حقه في تقرير المصير والإستقلال وفقا للائحة 1514 (XV) والقرار 5040، وذلك عن طريق اتصالات ومشاورات مع طرفي النزاع تسمح بالوصول إلى استفتاء نزيه وعادل.

[1] المخادمي، المرجع السابق، ص134 و رجب، المرجع السابق، ص ص132–133 و الدباغ، المرجع السابق، ص278 ومحافظة، المرجع السابق، ص303

[2] الشاعري، **تسوية النزاعات الدولية سلميا**،ص ص251–253 و حساني، المرجع السابق، ص195

2ـ وقف إطلاق النار وتبادل الأسرى وتقليص القوات وصولا إلى مرحلة تحديد الهوية.

وفي عام 1991 صادق مجلس الأمن في قراره 690 على المقترحات.[1]

هرب الكثير من سكان الصحراء نحو تندوف، وصعدت البوليساريو من حرب العصابات، وكانت فرنسا ترسل بسلاحها الجوي الذي كان يهاجم جيش التحرير الشعبي الصحراوي، وكثيرا ما كان يتحصل الجيش على تزويد عسكري من الجزائر، وبحلول 1980 كان المغرب قد أقام محيطا دفاعيا على المثلث الثمين بالصحراء الغربية شاملا العيون ومناجم الفوسفات في بوكراع وامتداد صغير من الساحل يحوي ميناء العيون الجديدة المسماة العيون بلايا والداخلة، وكان هذا الجدار الدفاعي يتكون من مواقع رملية بارتفاع مترين إلى ثلاثة أمتار طولها 1600 كلم تحميها ألغام وأسلاك شائكة مزودة بمتنصتات إلكترونية وقوات سريعة الحركة دائمة التنقل.[2]

تكمن القوة الأساسية في جبهة البوليساريو في التأييد الشامل الذي تحظى به من طرف المواطنين في الصحراء الغربية، وقد اعتمدت على المساندة المستمرة من طرف الجزائر، كما أنها تتمتع بتأييد دبلوماسي واسع حيث تحصلت على مقعد في الأمم المتحدة كما ضمت إلى عضوية منظمة الوحدة الإفريقية في فيفري 1982، وبلغ عدد الدول الإفريقية التي اعترفت بها 30 دولة سنة

1984 مما أدى إلى انسحاب المغرب من منظمة الوحدة الإفريقية.[3]

إلا أن استئناف العلاقات المغربية الجزائرية في 1988 أدى إلى انخفاض حاد في مدى تأييد الجزائر للصحراء الغربية، وفي 20 سبتمبر 1988 أعلن الأمين العام للأمم المتحدة أن المملكة المغربية وجبهة البوليساريو وافقتا على إجراء استفتاء في الصحراء الغربية لتقرير مصيرها، واستقبل الحسن الثاني وفدا رسميا من جبهة البوليساريو في جانفي 1989، واتضح أن المسألة في طريقها إلى الحل مع إبرام معاهدة اتحاد المغرب العربي في 17 فيفري 1989، إلا أن الإقتراح الذي تقدم به دي كويلار فشل وقد طالبت البوليساريو من المغرب بسحب قواته من الصحراء الغربية قبل إجراء الإستفتاء وبإقامة مفاوضات مباشرة مع المغرب.[4]

[1] الشاعري، المرجع السابق، ص255

[2] صبور، المرجع السابق، ص ص140–141

[3] محافظة، المرجع السابق، ص 303

[4] صبور، المرجع السابق، ص ص143 و محافظة، المرجع السابق، ص ص303–304

جهود الأمم المتحدة:

وقد تم الإتفاق على خطة تسوية بين الطرفين بوساطة الأمم المتحدة ومجلس الأمن في 1991 واتفقا على إجراء استفتاء تحت إشراف الأمم المتحدة يوفر للصحراويين الفرصة للإختيار بين الإندماج مع المغرب أو الإستقلال ويكون ذلك[1] عام 1992.

وقد اصطدمت الجهود الحقيقية التي تبذلها الأمم المتحدة لتسوية النزاع في الصحراء الغربية باستمرار الخلاف بين المغرب وجبهة البوليساريو حول مسألة تحديد معايير من يحق لهم التصويت في الإستفتاء، وكانت الأمم المتحدة قد وضعت خطة لاعتماد إحصاء 1974 الذي أجرته السلطات الإسبانية، وقد تحفظ المغرب على الإقتراح وأصر على أن يتم إدماج الأسماء التي تم إسقاطها من لوائح إحصاء 1974، وعلى أن يشارك في الإستفتاء الذين فروا من بطش الإحتلال أعوام 53، 56، 58 والذين يقدر عددهم ب 120 ألفا أما جبهة البوليساريو فاعتبرت أن لوائح 1974 هي الشرط الأساسي للتسوية.[2]

وقد رأى البعض أن تقرير ديسمبر 1991 هو خرق صريح لروح ومحتوى مخطط التسوية وانحياز لطروحات المغرب، ففي حين أن عملية تحديد الهوية لا تعني سوى 749.2 شخصا الذين شملهم إحصاء 1974 فإن المعايير الخمسة التي أتى بها دي كويلار قد وسعت دائرة الخلاف وأدى ذلك إلى تعقيد عملية تحديد الهوية، والمعايير هي كالتالي:[3]

1ـ الأشخاص الذين وردت أسماؤهم في القوائم التي تمت مراجعتها من الإحصاء الإسباني سنة 1974.

2ـ الأشخاص المقيمون في الإقليم كأفراد من قبيلة صحراوية ساعة إجراء الإحصاء الإسباني سنة 1974 ولم يشملهم هذا الإحصاء.

3ـ أعضاء العائلة المباشرة للمجموعتين السابقتين (الأب، الأم، الأبناء).

4ـ الأشخاص من أب صحراوي مولود بالإقليم.

[1] رجب، المرجع السابق، ص133 و الدباغ، المرجع السابق، ص278 و الشاعري، المرجع السابق، ص255
[2] رجب، المرجع السابق، ص133ـ134 و محافظة، المرجع السابق، ص310
[3] الشاعري، المرجع السابق، ص ص262ـ263

5ـ الأشخاص من قبائل صحراوية تنتمي للإقليم، والذين أقاموا به لمدة ست سنوات متواصلة أو بصورة متقطعة لمدة لا تقل عن اثنتي عشرة سنة قبل تاريخ 01 ديسمبر 1974.

وقد زاد من تعقيد المشكلة ما شهدته العلاقات الجزائرية المغربية من توتر إثر اغتيال بوضياف وانتهاج حكومة بلعيد عبد السلام لسياسة متشددة إزاء المغرب، كما خصصت الجزائر في موازنتها لعام 1992 مبالغ مالية لدعم ما أسمته قضية اللاجئين الصحراويين كما اتهمت الجزائر المغرب بعرقلة خطة السلام من خلال معاودة النظر في قوائم الناخبين.[1]

قام بعد ذلك الأمين العام بطرس غالي بتقديم ثلاثة خيارات هي كالآتي:[2]

1ـ الإستمرار في إجراء المحادثات بين الأطراف المعنية.

2ـ التنفيذ الفوري لخطة التسوية على أساس التعليمات المتعلقة بعرض طلبات الإشتراك في الإستفتاء والواردة في تقرير الأمين العام السابق دي كويلار.

3ـ إنتهاج بديل جديد لا يدخل في إطار خطة التسوية.

قضية الإستفتاء:

وقد أصدر مجلس الأمن القرار رقم 809 الداعي إلى تكثيف جهود التسوية للمسائل المتعلقة بتفسير معايير التصويت، وقد رحب الأطراف به، على إثر هذا كثف الأمين العام من جهوده من خلال اتخاذ إجراءات فعلية بتشكيل مجموعات التحضير للإستفتاء وتشكيل وحدة أمنية تتكون من 300 رجل والوصول إلى حل وسط في مسألة تحديد هوية الناخبين وقد أعلنت البوليساريو تحفظها على المشروع.[3]

[1] رجب، المرجع السابق، ص134
[2] رجب، المرجع نفسه، ص135
[3] رجب، المرجع نفسه، ص ص136ـ137

إجتماع العيون والرأي الجزائري:

وقد عقد اجتماع في العيون بين المغرب والجبهة وذلك كاستجابة من المغرب لطلب تقدم به رضا مالك من أجل الحوار، واقترح مسؤول جزائري رفيع المستوى صيغة حكم ذاتي أو تسيير ذاتي يمارسه الصحراويون في شؤون الدفاع والأمن والسياسة الخارجية، وكان المغرب يأمل من خلال الإجتماع إلى مناقشة المقترح الجزائري، إلا أن الجبهة كانت تأمل في مناقشة معايير الإستفتاء وتحديد الهوية، إلا أن اجتماع العيون فشل ورفضت الجبهة الجولة الثانية من المفاوضات أو المحادثات المتوقع عقدها في نيويورك سنة 1993 ومن تم أعلن الأمين العام عن فشل المحادثات.[1]

مساعي الأمم المتحدة وفشلها:

لقد سخرت الفترة ما بين 1991 وجوان 1993 كلها في مسألة تأويل المعايير وتمخضت المشاورات عن حل وسط " تأويل وتطبيق المعايير وطرق تحديد الهوية " (س/26185 بتاريخ 28 جوان 1993) حيث أكد النص إلى جانب المعايير الخمسة على ما يلي:[2]

1ـ إن العرش المتواجد بالإقليم هو " عرش شمله إحصاء 1974 " وبهذا فانتماء أي مرشح لعرش يشمله إحصاء 1974 هو شرط لا بد منه لتحديد هويته.

2ـ فيما يتعلق بالدلائل " على وجه خاص وفي حالة ما إذا كان المعني لا يتوفر على وثائقه أو لديه وثائق إسبانية ناقصة أو غير كافية، يمكن في هذه الحالة للجنة تحديد الهوية الحكم على قابليته للتصويت آخذة بعين الإعتبار الشهادة الشفوية لشيوخ القبائل ".

3ـ فيما يتعلق بالشيوخ: " شيوخ الأعراش الواردة في إحصاء 1974 يكونون وحدهم المؤهلين للإدلاء بشهاداتهم أمام لجنة تحديد الهوية ".

وقد قبلت جبهة البوليساريو التعاون على أساس الحل الوسط، إلا أن المغرب رفضته جملة وتفصيلا، وتأكد بأن المغرب يقوم بالتنكر للمبدأ ويعرقل هذه الجهود.[3]

[1] رجب، المرجع نفسه، ص ص138ـ139
[2] الشاعري، المرجع السابق، ص264
[3] الشاعري، المرجع السابق، ص265ـ266

وقد شهد عام 1994 تحركا دبلوماسيا أمميا وتمت عدة اجتماعات مع الأطراف في جانفي وماي، إلا أن هذه المساعي لم تؤدي إلى نتائج مرجوة، وفي جويلية 1994 قدم الأمين العام تقريرا إلى مجلس الأمن يقترح فيه أن يكون 14 فيفري 1995 هو يوم الإستفتاء بتأطير من الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية، إلا أن المغرب اعترضت على الكثير من المقترحات المتعلقة بالمواقع العسكرية ورقابة منظمة الوحدة الإفريقية، وقد قامت الأمم المتحدة بجهود لتجاوز هذه العقبات وقامت في أوت 1994 بخطوة مهمة للبدء في تسجيل أسماء الناخبين التي تعتبر مهمة ومعقدة ومن تم أجل الأمين العام الإستفتاء[1] إلى أكتوبر 1995.

هذا وينبغي الإشارة إلى أسباب الإهتمام الدولي بالصحراء، وهي:[2]

1ـ وضعية الصحراء الإستراتيجية وارتباط وضعيتها بشروط الأمن الإستراتيجي لمدخل إفريقيا الأطلسي ولربط محطات السيطرة الغربية في شمال إفريقيا وإفريقيا الغربية " الفرنسية " بشكل خاص.

2ـ ارتباط الصحراء بقضايا ساخنة أخرى.

3ـ محاولة شغل دول المغرب العربي بقضية هامشية عن القضايا الأساسية.

وقد كانت الأطراف الدولية بحاجة لأن تكون في صلب القضية فأدت حاجتها إلى إبراز الموقف الدولي وكأنه وساطة أحيانا أو مجالا أساسيا للصراع الجزائري المغربي أحيانا أخرى.

وقد اتخذت الدول الكبرى قضية الصحراء كذريعة مرة لحفظ السلام ومرة بشكل دعم سياسي وعسكري لأحد الأطراف وهذا كله فقط لإطالة عمر المصالح الحيوية للدول الكبرى.

بداية التحول لصالح المغرب:

إن الأوضاع الداخلية للجزائر جعلها تنشغل عن الصحراء الغربية، كما سحبت ليبيا دعمها بعد اتحادها مع المغرب، كذلك ميل الإدارة الأمريكية للموقف المغربي بالإضافة إلى الموقف الفرنسي

[1] رجب، المرجع السابق، ص ص139ـ141
[2] الشاعري، المرجع السابق، ص246

الداعم والإحترام الذي حظي به المغرب وقد أدى تحفظ البوليساريو على خطة التسوية واتهامها للأمين العام إلى تقوية الموقف المغربي بالإضافة إلى التقارب الموريطاني المغربي بعد أحداث ماي 1994، كل هذه العوامل قوت الموقف المغربي في نظر الغرب.

محاولة تحديد موعد للإستفتاء:

وفي بداية العام 1995 أعرب الأمين العام عن أمله في تنظيم استفتاء تقرير المصير بداية عام 1996، وقدم من أجل ذلك تقريرا دعا فيه إلى تقليص أعداد القوات والسماح بعودة اللاجئين دفع

مجلس الأمن إلى إصدار بيان رئاسي رحب فيه بجهود الأمين العام وشدد فيه على مواصلة عملية تحديد الهوية.

وقد واجهت[1] بعثة الأمم المتحدة عدة صعوبات في عملية تحديد الهوية في المناطق الواقعة تحت النفوذ المغربي منذ عام 1975 وفي مخيمات تندوف والحمادة، وفي ماي 1995 قدم الأمين العام تقريرا إلى مجلس الأمن طالب فيه تمديد مهمة البعثة والتي وافق عليها المجلس، وقد واجهت البعثة مشاكل جديدة تمثلت في توقف مكاتب تحديد الهوية بسبب اعتراض الجبهة على معايير مجلس الأمن لعام 1991، حيث أصرت الجبهة على استبعاد الأشخاص الذين يعيشون خارج المحافظات الصحراوية، بالإضافة إلى تحفظات المغرب والجزائر التي رفضت بقاء قوات البوليساريو على أراضيها، وهكذا انتهت سنة 1995 دون استفتاء وقد حملت المغرب جبهة البوليساريو مسؤولية التعثر في عملية تسجيل الناخبين كما تمسكت في نفس الوقت برفض إجراء مفاوضات مباشرة مع البوليساريو رافضة بذلك دعوة لجنة القضايا السياسية الخاصة بتصفية الإستعمار التابعة للأمم المتحدة وذلك في 13 نوفمبر 1995.

[1] رجب، المرجع السابق، ص ص143–144

انقسام جبهة البوليساريو:

لقد شهد عام 1995 انقسام جبهة البوليساريو إلى ثلاثة تيارات:[1]

1ـ تيار يتزعمه ابراهيم غالي وزير الدفاع وهو تيار الخيار العسكري والإنفصال.

2ـ تيار محفوظ علي بابيا وهو تيار يؤيد خيار " الحكم الذاتي ".

3ـ تيار مصطفى السيد وهو تيار يزاوج بين التيارين ويركز على دور الدبلوماسية والأمم المتحدة.

وقد برز الخلاف بين هذه التيارات في مؤتمر تندوف المنعقد في 1995 الذي تم فيه انتخاب محمد عبد العزيز لعهدة جديدة وتشكيل حكومة جديدة[2]، هذا وقد طالب المغرب بحوار مباشر مع الجبهة وذلك خلال كلمة ألقاها في 26 سبتمبر أمام الأمم المتحدة.

مواقف:

دعا البرلمان الأوروبي في 1995 المغرب إلى احترام معاهداتها وتجنب المناورة والتهرب، وقامت المغرب بمهاجمة الإتحاد الأوروبي واتهمته بأنه يريد من وراء الضغوط أن يفتك اتفاقية جديدة للصيد البحري، أما الولايات المتحدة فقد أبدت اهتمامها بمسألة إجراء استفتاء حق المصير في الصحراء الغربية.

وبالنظر إلى أحداث 1995 يرى الكثير أن النزاع حول الصحراء عاد مجددا إلى نقطة الصفر، وارتفعت حدة التوتر بين الجزائر والمغرب إزاء الخوف من سحب بعثة الأمم المتحدة وتدخلت أمريكا ثم ليبيا وتونس للإصلاح، وعاودت الجزائر حوارها مع الرباط وأثر هذا التوتر على قضية الصحراء وعلى اتحاد المغرب العربي[3]، وقد تزايدت الأنباء عن وساطات بين المغرب والبوليساريو من أجل إجراء مفاوضات مباشرة وذلك في عام 1996.

[1] رجب، المرجع السابق، ص ص140–142
[2] رجب، المرجع السابق، ص147
[3] رجب المرجع نفسه، ص ص149–150

تجدد الخلاف:

وقد عاد الخلاف من جديد حول معايير تحديد الهوية للناخبين الذين سيصوتون من أجل تقرير المصير، حيث ترفض البوليساريو تسجيل من لم يشملهم الإحصاء في حين تتمسك المغرب بعدم حرمانهم من ذلك ويستندون في ذلك على تزايد أعداد النازحين المنشقين عن البوليساريو.

وكثيرا ما يلوح الأمين العام للأمم المتحدة بالإنسحاب من النزاع بسبب بطء الطريقة التي تسير بها عملية تحديد الهوية وتشدد مواقف الطرفين[1]، هذا وقد اقترحت الجزائر وموريطانيا إجراء محادثات مباشرة بين المغرب والبوليساريو وشددت هذه الأخيرة على ذلك إلا أن المغرب شكك في نواياها وتمسك بخطة التسوية كما أقرها مجلس الأمن والأمم المتحدة.

هذا وقد اقترح الأمين العام بطرس غالي سحبا جزئيا لبعثة الأمم المتحدة بسبب عدم إحراز أي تقدم ومن تم قرر مجلس الأمن تعليق عملية تحديد الهوية للضغط على الطرفين، وقد هددت الجبهة بالعودة إلى الحرب ولا شك أن تدهور الأزمة سببه تدخل المغرب والبوليساريو في أعمال لجان فرز الهوية وتسجيل المؤهلين للإستفتاء، إلا أن تهديدات البوليساريو غير واقعية بسبب ضعف الدعم والإنشقاقات داخل القيادة والإستثمارات المغربية في الصحراء والعمل على استمالة الشعب، وقد بدأ الوسيط الدولي مساعيه لاستئناف عملية تحديد الهوية.

وعلى المستوى الدولي قررت الكثير من الدول تعليق وسحب اعترافها بجبهة البوليساريو وقد رحبت المغرب بذلك واعتبرته دعما لموقفها الشرعي[2]، هذا وعين الأمين العام للأمم المتحدة مبعوثا خاصا له هو وزير الخارجية الأمريكي الأسبق جيمس بيكر سنة 1997 لحل المشكلات التي تعوق إجراء الإستفتاء إلا أن الأمور لم تراوح مكانها.[3]

ومن تم تأجل إجراء الإستفتاء إلى سنة 1998 بسبب مشكلة تحديد هوية الناخبين ومنهم ثلاث قبائل صحراوية تتكون من 65 ألف فرد ترفض جبهة البوليساريو الإعتراف بهم وتعتبرهم مغاربة بالإضافة إلى مشكلة الأسرى.[4]

---

[1] رجب، المرجع نفسه، ص150

[2] رجب، المرجع السابق، ص147

[3] صبور، **مناطق الصراع في افريقيا**، ص144

[4] الدباغ، **الصراعات الدولية الراهنة**، ص279 و رجب، المرجع السابق، ص156 وعدد القبائل هو 60 ألفا

هذا وقد دعت المغرب إلى أن تشمل عملية تحديد الهوية العسكريين من أصول صحراوية والذين تتوافر فيهم المعايير التي حددتها الأمم المتحدة، ومع استمرار عملية تحديد الهوية تصاعدت الإتهامات ضد الجبهة وكيف أنها تخترق اتفاق هيوستن الموقع مع المغرب بحضور بيكر ولذلك

طالب مجلس الأمن الأطراف ببذل المزيد من الجهد من أجل نجاح العملية.

وبمجيء كوفي عنان دعا إلى إرجاء موعد إجراء الإستفتاء إلى فيفري 1999، وفي سبتمبر 1998 أعلن كوفي عنان أن عملية تحديد الهوية قد اكتملت باستثناء أصوات الثلاث قبائل المتنازع عليها ومن تم طالب بتأجيل الإستفتاء إلى ديسمبر 1999. [1]

وفي 25 جوان 2000 صدر قرار مجلس الأمن رقم 1309 المتضمن للمبادرة الفرنسية الأمريكية التي تقترح حلا ثالثا بحيث تمنح الأقاليم الصحراوية حكما ذاتيا موسعا مع البقاء تحت الحكم المغربي في غضون خمس سنوات يمكن بعدها إجراء الإستفتاء، ويقترح المشروع أن تكون الجزائر وموريطانيا بمثابة شاهدين عليه وفرنسا وأمريكا ضامنتين وقد قبل المغرب المشروع ورفضته البوليساريو والجزائر.

وفي عام 2000 أجرت الأمم المتحدة تقويما شاملا لتسع سنوات من محاولة تنفيذ مخطط التسوية وخلص تقرير الأمين العام في فيفري 2000 إلى أن كافة الجهود قد باءت بالفشل وبالتالي أصبح خيار انسحاب الأمم المتحدة قائما محتملا خصوصا بعد خسارة بلغت 1.5 مليار دولار في 11 سنة.[2]

الحل الرابع:

وفي فيفري 2002 قدم جيمس بيكر اقتراحا سمي بالحل الرابع ويتضمن تقسيم الأقاليم الصحراوية بين المغرب والبوليساريو بحيث يمارس المغرب سيادته على إقليم الساقية الحمراء بينما يبقى إقليم وادي الذهب تحت سيادة البوليساريو، وقد أيدت البوليساريو هذا الإقتراح بينما رفضته المغرب.[3]

[1] رجب، المرجع السابق، ص156 و الدباغ، المرجع السابق، ص279
[2] رجب، المرجع السابق، ص157
[3] رجب، المرجع السابق، ص158

خطة بيكر:

قدم جيمس بيكر عام 2003 مقترحا أطلق عليه " خطة السلام من أجل تقرير مصير شعب الصحراء الغربية "، وتنص الخطة على عقد استفتاء في أجل لا يقل عن أربع سنوات ولا يزيد على الخمس سنوات، وتشمل خيارات الإستفتاء إما الإستقلال أو البقاء كجزء من المغرب وأي خيار آخر توافق عليه أكثر من 50٪ من أصوات المشاركين.

وفي 31 جوان 2003 أصدر مجلس الأمن بالإجماع القرار 1495، أيد من خلاله الخطة والتي وافقت عليها كل من البوليساريو والجزائر وموريطانيا ورفضتها المغرب، وأصدر مجلس الأمن في 28 أكتوبر 2003 القرار 1513 حيث أكد فيه القرار 1495، وقرر تمديد بعثة المينورسو حتى 31 جانفي 2004، ثم أصدر مجلس الأمن قراره 1541 في 11 ماي 2004 لتأكيد الخطة وتمديد البعثة حتى 11 أكتوبر 2004 إلا أن المغرب رفضت هذه القرارات.

وفي 11 جوان 2004 استقال بيكر، ومن بين الأسباب هو تعنت الموقف المغربي وتغير موقف اسبانيا الذي انحاز إلى المغرب واتفاق التبادل الحر بين المغرب وأمريكا سنة 2004 وتهديد البوليساريو بالعودة للسلاح.

وقد بقيت الصحراء الغربية على حالها مقسمة إلى منطقتين حيث تسيطر البوليساريو على جزء من المنطقة الداخلية حتى الحدود الشرقية للصحراء مع الجزائر وموريطانيا، بينما تسيطر المملكة المغربية على المناطق الساحلية بما في ذلك " المثلث المفيد " بين العيون وسماره وبوقراع.[1]

الدعوة إلى المفاوضات:

لقد دعا مجلس الأمن في قراره رقم 1754 والذي صدر في 30 أفريل 2007 الطرفين إلى البدء في مفاوضات بدون شروط مسبقة، وقد جاء القرار بعد أن بحث مجلس الأمن مقترحين مقدمين من طرف كل من المغرب والبوليساريو.

[1] رجب، المرجع السابق، ص159

المبادرة المغربية:

وتنص على منح الصحراء حكما ذاتيا في إطار السيادة المغربية، حيث يقيم الصحراويون هيئات تشريعية وتنفيذية وقضائية تتمتع باختصاصات حصرية، مع احترام الخصوصية الثقافية والإجتماعية، وتنص المبادرة أيضا على أن تبقى قرارات الأمن الوطني والدفاع والوحدة الترابية والسيادة الخارجية والنظام القضائي من اختصاص الحكومة المغربية مع تمسك المغرب برفض الإستفتاء بشأن الإستقلال.

مبادرة البوليساريو:

وتقوم على إجراء استفتاء شعبي لتقرير المصير وأكدت تمسكها بالشرعية الدولية وتستند المبادرة أيضا على التعاون مع المغرب في المجالات الإقتصادية والأمنية والإجتماعية وتبرز رغبتها في التوصل إلى حل توافقي ومتفاوض عليه.[1]

إرهاصات المفاوضات:

لقد أكدت الأمم المتحدة في 4 جوان 2007 أن المفاوضات ستبدأ في 18 جوان بمنتجع "مانهاست" بضواحي نيويورك وذلك على مدى يومين، كما تم تمديد مهمة بعثة الأمم المتحدة إلى ستة أشهر إضافية، ودعا الأمين العام الجزائر وموريطانيا إلى المشاركة في عقد الإجتماع حيث أجرى الأمين العام محادثات مباشرة أو عن قرب مع مختلف الأطراف والتي ستشكل مرحلة أولى على أن تكون المرحلة الثانية في 10 أو 11 أوت 2007.

المفاوضات:

وتمت الجولة الأولى من المفاوضات يومي 19 و20 جوان 2007 بحضور مندوبين عن الجزائر وموريطانيا وبحضور ممثلين عن مجموعة أصدقاء الصحراء الغربية*، ووصفت

[1] رجب، المرجع السابق، ص161

* تضم فرنسا، بريطانيا، اسبانيا، الولايات المتحدة وروسيا.

المفاوضات بالحاسمة كما حضرها أيضا ممثل عن الأمين العام بان كي مون، وقد تشبث المغرب بخطة الحكم الذاتي في حين جددت البوليساريو تمسكها بخيار إجراء الإستفتاء حول خيارات الإستقلال الكامل أو الإندماج أو التمتع بحكم ذاتي.

وقد أقرت الأمم المتحدة بصعوبة المفاوضات وأن الطريق لا يزال صعبا، ويلاحظ تمسك المغرب الشديد بمغربية الصحراء وأن الإستفتاء والحل لن يكون مقبولا إلا في إطار وحدة الأراضي المغربية ويقف مع السلطة كل الأحزاب السرية والعلنية وبمختلف توجهاتها حتى مؤسس البوليساريو الولي الركيبي، أما البوليساريو فوصفت الموقف المغربي بالجامد والمتشدد ودعت الأمم المتحدة إلى التعامل مع الإقتراحين بمساواة وعدل.

و في الجولة الثانية التي استأنفت في 10 أوت 2007 لمدة يومين لم تحرز المحادثات أي تقدم واصطفت كل من فرنسا واسبانيا إلى جانب المغرب بينما أيدت بعض دول عدم الإنحياز البوليساريو، وقد صرح الجانب المغربي أن المحادثات انصبت حول مبادرة الحكم الذاتي وحول آليات تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 1754، وقد أعطت الحكومة موافقتها على إجراء جولة ثالثة من المفاوضات.

وأما وفد البوليساريو فقد وصف المحادثات بالمفيدة رغم ما سادها من تصلب من الجانب المغربي وصرح رئيس الوفد أن قضية الصحراء لا تزال مدرجة لدى الأمم المتحدة كإقليم خاضع لتصفية الإستعمار بحيث لا يمارس عليه المغرب أي حكم ذاتي، وأن الإستفتاء يجب أن يشمل الإقتراحين والجبهة على أتم الإستعداد بقبول نتيجة الإستفتاء مهما كانت، وقد أكد خبراء ومراقبون أن هذه المفاوضات هي أمر إيجابي وبناء، وأنه قد تم وضع المشاكل الجدية على طاولة المفاوضات من أجل التطرق إليها في المراحل المقبلة.

وقد سمحت الجولة الثانية من المفاوضات بتحديد طرفي النزاع وهما المغرب والبوليساريو وعلى تفضيل مبدأ المفاوضات المباشرة، وقد ضمت الطرفين من أجل التفاوض حول مستقبل

الصحراء الغربية طبقا للائحة 1754 التي صادق عليها مجلس الأمن في 30 أفريل 2007 علاوة على أنها تكرس مبدأ المشاورات المباشرة، وقد عملت هذه المفاوضات على ضمان استمرارية مسار البحث عن حل سياسي يقبله الطرفان ويسمح بتقرير مصير الشعب الصحراوي، وقد حضرت كل من الجزائر وموريطانيا كملاحظين فقط، وصرح الأمين العام أن الطرفين أكدا على مواصلة المفاوضات.[1]

ردود الأفعال الدولية:

وقد وقفت الدول الكبرى إلى جانب المغرب في قضية الحكم الذاتي، وقد أعربت الجزائر عن ارتياحها اتجاه تبني مجلس الأمن قرارا يؤكد أن الحل في الصحراء الغربية يكمن في تلبية حق تقرير المصير، وأكدت الجزائر أيضا أنها غير معنية بالنزاع وأن لا أطماع لها في الصحراء الغربية.

أما موريطانيا فقد أكدت أنها تدعم حلا يتوافق عليه الطرفان، وقد أيدت الولايات المتحدة كعادتها المغرب في منح الصحراويين حكما ذاتيا وأشادت بالموقف المغربي، وتقف فرنسا إلى جانب المغرب في تأييد اقتراح الحكم الذاتي، في حين أكدت جنوب إفريقيا على ضرورة خلق التوازن في هذه القضية، وقد رحبت الصين بالمفاوضات ودعت إلى تحقيق المزيد من التقدم، أما اسبانيا فقد أكدت أن تقرير المصير لا يعني الإستقلال وأن المغرب يمثل أولوية كبرى لصالح اسبانيا من كافة النواحي.[2]

[1] رجب، المرجع السابق، ص ص161-165
[2] رجب، المرجع السابق، ص167

ما بعد الجولة الثانية:

وفي جانفي 2008 تمت الجولة الثالثة[1] من المفاوضات بمنهاست قرب نيويورك، ولكن دائما دون إحراز أي تقدم وذلك بسبب تمسك كل طرف بمطالبه، وفي 15مارس 2008 تم عقد الجولة الرابعة من المفاوضات دون نتائج أيضا، وفي جانفي2009 الأمين العام للأمم المتحدة يعين الدبلوماسي الأمريكي كريستوفر روس مبعوثا شخصيا إلى الصحراء الغربية خلفا للسيد بيترفان والسوم الذي أظهر تعاطفا مع الأطروحة المغربية بنظر جبهة البوليساريو عقب التصريحات التي صدرت عنه[2] ، هل أقيل بيتر فان فالسوم أم استقال؟ سؤال لم تشأ الأمم المتحدة الإجابة عليه لكن ما يشي بأن الأمر كان في الواقع إقالة لا استقالة ورد في حديث للرجل المختَلف على الطريقة التي ترك بها منصبه مبعوثا للأمين العام للأمم المتحدة في الصحراء الغربية، فقد قال فالسوم في لقاء صحفي: " إن الأمانة العامة للأمم المتحدة هي التي أحجمت عن تجديد تفويضي الذي انتهى في الحادي والعشرين من الشهر الجاري "[3]، لكن لماذا امتنعت الأمم المتحدة عن التجديد لفالسوم وهي التي طالما صبرت لفترات أطول على مبعوثين غيره لم يفعلوا بعض ما فعل؟ ويكفي فالسوم في حساب الإنجاز أنه أول من جمع طرفي الأزمة في مفاوضات مباشرة بإشراف الأمم المتحدة، تم ذلك للمرة الأولى في جوان 2007 في مانهاست قرب نيويورك ثم تواصلت الجولات حتى انعقد آخرها وهي الرابعة في مارس 2008، صحيح أنه لم يتم التوصل إلى نتائج ملموسة خلال جولات التفاوض المباشر تلك لكن باب الأمل في إثمارها لم يغلق بعد، فلماذا حرمت المنظمة الدولية فالسوم من مواصلة جهد بذله خلال ثلاث سنوات في هذه المهمة التي لم تبلغ تمامها بعد؟ فقد انتقد الرجل صراحة موقف البوليساريو من النزاع في الصحراء الغربية حين قال في وقت سابق إن المطالبة باستقلال الصحراء أمر ليس واقعيا، فعلى خلفية هذا التصريح اتهمت البوليساريو

[1] إتحاد الصحفيين والكتاب الصحراويين.(**المفاوضات: خطوة للأمام واثنتان للخلف**). 2010/02/09. 2015/09/27.
<http://www.upes.org/bodyindex.asp?field=articulos&id=1501>

[2] **كرونولوجيا المفاوضات بين المغرب والبوليساريو**. وكالة الأنباء الصحراوية. بدون تاريخ. 2015/09/27.< http://www.spsrasd.info/content>

[3] بن قنة، خديجة. برنامج ما وراء الخبر: **عدم تجديد مهمة المبعوث الأممي للصحراء الغربية**. الجزيرة نت. 2008/09/01. يوم 2015/09/27.
<http://www.aljazeera.net/programs/behindthenews>

فالسوم بالإنحياز للمغرب وبأنه لم يعد يصلح وسيطا يُطمأن إلى نزاهته، وعلى هذا الأساس قالت البوليساريو إنها تفضل استبعاده قبل استئناف المفاوضات المباشرة مع الطرف المغربي، ولهذا السبب أو لغيره تبتلع رمال الصحراء الغربية مبعوثا دوليا آخر دون أن يغادر طرفا أزمتها موقعيهما التقليديين، المغرب يطرح حكما ذاتيا تحت سيادته والبوليساريو تصر على استفتاء شعبي حول تقرير المصير، وقد قال الحسان بوقنطار: " أعتقد أن السبب معروف وواضح وقد ذكر في التقرير الذي قدم وهو كان متوقعا من حيث يعود إلى القناعات التي عبر عنها المبعوث بيتر فان فالسوم والتي اعتبر فيها أن خيار الإستقلال الذي تدافع عنه البوليساريو هو خيار غير واقعي وبالتالي فإن عليها أن تفكر بشكل جدي وأن تنخرط في المقترح المغربي من خلال طبعا تطعيمه بالضمانات الدولية الكافية، وطبيعي أن هذا الموقف كما لوحظ أغضب البوليساريو وكذلك لم ينل ارتياح الجزائر الشيء الذي جعل هذه الأطراف طبعا تطالب الأمين العام باستبعاد السيد بيتر بان فالسوم الذي ينبغي أن نشير أنه قام بعمل جيد حيث أنه استطاع أن يجمع الأطراف في أربع جولات فيما عرف بمفاوضات مانهاست وكذلك فإنه استطاع إلى حد ما أن يوفر قاعدة للتفاوض بين الأطراف، ولكن طبعا نعرف جيدا أن مهمة مبعوث الأمين العام هي تيسير وتسهيل المفاوضات وبما أن حبل الود وحبل التواصل لم يعد قائما بين البوليساريو وبين بيتر فان فالسوم فإن الأمم المتحدة بعد انتهاء ولاية بيتر فان فالسوم وجدت نفسها أو الأمين العام وجد نفسه مضطرا إلى عدم تجديد هذه المهمة "[1]، إلا أن داود الخضير في نفس البرنامج رأى أن بيتر فان فالسوم رحل طواعية حيث استقال ولكن هذه الإستقالة لم تكن شجاعة كجيمس بيكر الذي سبقه.

وأضاف: " أما بالنسبة للمفاوضات، المفاوضات ستستمر ولكنها ستظل مكانها ما دام المغرب لم يقبل بتقرير مصير الشعب الصحراوي الذي أكدت عليه كل تقارير مجلس الأمن والوحدة الإفريقية والأمم المتحدة يعني بكل موازينها، على كل حال المغرب حينما يقبل بتقرير المصير فيكون الأمر

بسيطا، لوائح الإستفتاء موجودة في مقرات الأمم المتحدة بجنيف والمفاوضات مستمرة بوسيط أو بغير وسيط بيننا وبين المغرب ".

[1] بن قنة خديجة، المرجع السابق

وفي[1] جانفي 2009 عين الأمين العام للأمم المتحدة الدبلوماسي الأمريكي كريستوفر روس مبعوثا شخصيا إلى الصحراء الغربية خلفا للسيد بيترفان والسوم الذي أظهر تعاطفا مع الأطروحة المغربية بنظر جبهة البوليساريو عقب التصريحات التي صدرت عنه وفي 10 إلى 11 أوت 2009 أشرف المبعوث الأممي الجديد بدورنشتاين النمساوية على أول اجتماع غير رسمي بين وفد عن جبهة البوليساريو وآخر عن المملكة المغربية بحضور البلدين الملاحظين الجزائر وموريتانيا وفي يناير 2010 حدد الأمين العام للأمم المتحدة يومي 10 و 11 فيفري لعقد الجولة الثانية من المفاوضات غير الرسمية بين جبهة البوليساريو والمملكة المغربية بمقاطعة ويست شيستر قرب نيويورك، و عقدت الجولة الرابعة من المحادثات غير الرسمية في الفترة من 16 إلى 18 ديسمبر 2010 في نفس مكان الجولة الثالثة و عقدت الجولة الخامسة من المحادثات غير الرسمية في الفترة من 21 إلى 23 جانفي 2011 في نفس مكان عقد الجولتين السابقتين و عقدت الجولة السادسة من المحادثات غير الرسمية في المليحة بمالطة في الفترة من 7 إلى 9 مارس 2011 بمساعدة لوجستية من حكومة مالطة دون تحقيق تقدم جوهري على طريق عقد جولة خامسة من المفاوضات وتمت الجولة السابعة من تلك المفاوضات بمنهاست من 5 حتى 7 جوان 2011 وكان مجلس الأمن الدولي قد صادق على القرار 1979 يوم 29 أفريل وبموجبه جدد بعثة المينورسو العاملة في الإقليم منذ زهاء 20 سنة حتى أفريل 2012 داعيا الطرفين الى مواصلة التعاون مع جهود الأمم المتحدة بغية تمكين الشعب الصحراوي من ممارسة حق تقرير المصير وبرأي الملاحظين فإنه رغم عدم إحراز " تقدم جوهري" في طريق تطبيق استفتاء تقرير المصير في الصحراء الغربية المعرقل بفعل تعنت الرباط وفقدان إرادة سياسية في حل النزاع كما أوضحت مرارا جبهة البوليساريو، لكن الطرفين واصلا دراسة " الأفكار" المعروضة في المقترحين اللذين سبق تقديمهما من طرف جبهة البوليساريو والمغرب منذ 2007 ، لكن لم يحظ أي منهما بالموافقة كإطار وحيد للتسوية كما أوضح كريستوفر روس في ختام الجولة السابعة من تلك المفاوضات.

[1] وكالة الأنباء الصحراوية، المرجع السابق

المعروضة في المقترحين اللذين سبق تقديمهما من طرف جبهة البوليساريو والمغرب منذ 2007 ، لكن لم يحظ أي منهما بالموافقة كإطار وحيد للتسوية كما أوضح كريستوفر روس في ختام الجولة السابعة من تلك المفاوضات.

إلى ذلك ، أوضح السيد روس في تصريح صحفي عقب الجولة السابعة في 07 جوان 2011 بأن

طرفي النزاع استعرضا القرار الأخير 1979 الذي صادق عليه مجلس الأمن للأمم المتحدة في أفريل الماضي حول الوضع في الصحراء الغربية وخصوصا العناصر الجديدة المتضمنة في هذا القرار.

وقال السيد روس أنه " من أجل إيجاد حل سياسي عادل ودائم ومقبول من الطرفين الذي يؤدي إلى تقرير المصير لشعب الصحراء الغربية في إطار تسويات مطابقة للأهداف والمبادئ المتضمنة في ميثاق الأمم المتحدة فقد واصل الطرفان تعميق المباحثات حول المقترحين من بينها مسألة الهيئة الإنتخابية وآليات تقرير المصير".

ولاحظ السيد روس أنه في ختام الإجتماع الماضي "واصل كل طرف رفض اقتراح الطرف الآخر كأساس وحيد للمفاوضات المقبلة، وقد شرع الطرفان كذلك في بحث طريقة "مقاربة" مواضيع المباحثات التي حظيت بالقبول في الجولات السابقة، بخاصة الموارد الطبيعية وإزالة الألغام وتوسيع برنامج تدابير الثقة ، لكن الأمم المتحدة طلبت المساعدة من أجل اقتراح إطار للتفكير من أجل التبادلات مستقبلا، بحسب الدبلوماسي الأمريكي روس، وقد اختار روس دبلوماسية مكوكية زار خلالها مدينتي العيون والداخلة وقدم مقاربة أغضبت الرباط مما جعلها تقدم على سحب الثقة من روس قبل أن تعود للملف تحت الضغط الدولي.

وشكلت زيارته الجديدة للمنطقة في جانفي 2014 عقب أكثر من أربع زيارات و 8 جولات من المفاوضات المارطونية فرصة جديدة لتحريك مسار التسوية "المجمد" بفعل عدم الإرادة السياسية من الرباط بحسب جبهة البوليساريو، خاصة في موضوع رفض توسيع صلاحيات بعثة

المينورسو لتشمل مراقبة حقوق الإنسان و التقرير عنها كما تطالب البوليساريو ومعها عديد من الهيئات الدولية المعنية بحقوق الإنسان في نظر المراقبين.

ماذا عن 2015؟

يرى الأستاذ ميلود بلقاضي بأن سنة 2015 هي سنة[1] كل التحديات بالنسبة لمآل النزاع المفتعل بالصحراء المغربية، بل إنها سنة كل السيناريوهات الممكنة في ظل تناقض مواقف الأطراف فبالنسبة للمغرب الصحراء قضية وجود وليست مسألة حدود، والمغرب سيظل في صحرائه والصحراء في مغربها ومبادرة الحكم الذاتي هي أقصى ما يمكن أن يقدمه المغرب في إطار التفاوض من أجل إيجاد حل نهائي لهذا النزاع الإقليمي أما بالنسبة للجزائر وصنيعتها البوليساريو فيتشبثان بتقرير المصير، أما بالنسبة لمجلس الأمن فقراره رقم 2152 بخصوص نزاع الصحراء واضح وهو أنه لم يعد قادرا على تحمل استمرار النزاع على هذا الوضع وأنه قرر تغيير إطار التفاوض بعد 30 أفريل 2015 إذا لم تتفق الأطراف على حل نهائي قبل هذا التاريخ ويتبين من مواقف الأطراف المعنية بهذا الصراع أنها غير منسجمة، وبأن كل طرف له خطوطه الحمراء خصوصا بالنسبة لمجلس الأمن والمجتمع الدولي الذي لم يعد قابلا أن تبقى وضعية النزاع على الوضع الحالي الأمر الذي يفرض على المغرب أن يتحرك سنة 2015 بكيفية إستباقية ذكية وصارمة واضعا أمامه عدة سيناريوهات لتفادي أي مفاجئة من طرف الجزائر وأعداء الوحدة الترابية، ووفق الخطابات الملكية الأخيرة ونبرتها تؤكد أن قضية الصحراء ستعرف سنة 2015 منعرجا تاريخيا، إما بإيجاد التسوية النهائية لها أو الدفع بالمنطقة نحو مزيد من التوتر، وخطاب صاحب الجلالة واضح بأن قضية الصحراء ليست قضية حدود بل وجود والمغرب يتشبث بحل القضية وفق الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة والإبقاء على المهام الأصلية للمينورسو ويطالب المجتمع الدولي بتحمل مسؤولياته التاريخية.

[1] بلقاضي، ميلود: **2015...سنة كل التحديات بالنسبة لملف الصحراء المغربية**. موقع إخباري المغاربي. 2014/12/16. يوم 2015/09/28. <http://www.almagharibi.com/almagharibi/index.php/fr/2014-06-24-15-02-33/2014-06-24-15-03-22/315-2015>

وقد هددت جبهة البوليساريو بإعادة النظر في التعاون مع مراقبي الأمم المتحدة و جاء التهديد بينما تستعد الولايات المتحدة لتوزيع مشروع قرار على أعضاء مجلس الأمن الدولي بشأن تجديد تفويض قوة حفظ السلام الدولية في الصحراء الغربية لمدة عام آخر وتحدث محمد خداد منسق البوليساريو مع قوة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة بشأن خطط الجبهة إذا فشل قرار هذا العام في الخروج من الطريق المسدود في المحادثات مع المغرب بشأن وضع الصحراء الغربية، قائلا: " التفويض يتعلق بتنظيم استفتاء حر ونزيه "، وفقا لرويترز وأضاف: " وإلا فإننا سنعيد تقييم تعاوننا مع قوة حفظ السلام على هذا الأساس ولا يمكننا قبول أن تتحرك قوة حفظ السلام في الأراضي كما لو كانت أراض مغربية، ليس هذا هو الوضع " وعبر خداد عن مخاوف من أن الأمين العام للأمم المتحدة، بان كي مون، ربما تخلى عن فكرة إجراء استفتاء تعتقد الجبهة أنه سيؤدي إلى انفصال الصحراء الغربية عن المغرب.

وقد مدد[1] مجلس الأمن الدولي مهمة قوة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في الصحراء الغربية لعام آخر لكن بدون تفويض بمراقبة حقوق الإنسان الذي يطالب به السكان منذ فترة طويلة وتبنى المجلس المكون من 15 عضوا بالإجماع قرارا بتمديد التفويض لبعثة الصحراء الغربية حتى 30 أفريل 2016، وتقول جماعات حقوقية إن المغرب يستخدم العنف لخنق المعارضة أما السفير المغربي بالأمم المتحدة، عمر هلال، فقال إن مراقبة الأمم المتحدة ضرورية فقط "عند وجود انتهاكات جسيمة وضخمة لحقوق الإنسان "، ولم يسمح للمبعوث الخاص للأمم المتحدة بزيارة الصحراء الغربية منذ قرابة عام بعدما اقترح الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون قيام المنظمة الدولية بالمراقبة من جانبه، ودعا الإتحاد الإفريقي مرة أخرى إلى أن تتولى بعثة حفظ السلام مراقبة حقوق الإنسان مثلما تفعل معظم بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة لكن القرار لم يدعو إلى ذلك، وعبر الإتحاد عن رغبته أيضا في أن ينص القرار صراحة على أن تكون وظيفة بعثة حفظ السلام هي تنظيم استفتاء.[2]

[1] سكاي نيوز عربية. 2015/04/22. يوم 2015/09/28.

<http://www.skynewsarabia.com/web/article/740142>

[2] **تمديد مهمة بعثة حفظ السلام بالصحراء الغربية**. سكاي نيوز عربية. 2015/04/29. يوم 2015/09/28.

<http://www.skynewsarabia.com/web/article/741626>

لقد دعت البلدان الأعضاء في اللجنة المكلفة بتصفية الإستعمار بالأمم المتحدة إلى تسريع مسار تصفية الإستعمار بالصحراء الغربية من خلال التنظيم السريع لاستفتاء تقرير المصير وتمكين الشعب الصحراوي من تقرير مصيره بكل حرية و بادرت البلدان الأعضاء و الملاحظون في اللجنة الأممية بمناسبة دورة خصصت لدراسة المسألة الصحراوية بمقر الأمم المتحدة من 15 إلى 25 جوان بدعوة المغرب " للوفاء بالتزاماته الدولية باحترام الحق الثابت للصحراويين في تقرير المصير طبقا لمخطط التسوية لسنة 1991 الذي صادق عليه مجلس الأمن الدولي بالإجماع "، وفي هذا الصدد أشار ممثلو كل من فنزويلا و الإكوادور و كوبا و نيكاراغوا و بوليفيا و الجزائر و جنوب إفريقيا و سيراليون إلى مسؤولية الأمم المتحدة في تسوية النزاع في الصحراء الغربية و أكد ممثلو تلك البلدان الثمانية أنه بما أن مسألة الصحراء الغربية تتعلق بمسار تصفية استعمار " فإنه يتحتم على الأمم المتحدة أن تضمن بالتنسيق مع الإتحاد الإفريقي تجسيد اللوائح ذات الصلة للجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن التي تكرس الحقوق الثابتة للشعب الصحراوي في تقرير المصير و الإستقلال "، كما عبر مجموع المتدخلين عن انشغالهم العميق بخصوص انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في الأراضي الصحراوية المحتلة و الإستغلال غير القانوني لمواردها الطبيعية، في هذا الصدد أشارت اللجنة إلى المسؤولية الخاصة للأمم المتحدة في احترام المحتل المغربي للقانون الدولي و الميثاق الدولي لحقوق الإنسان، كما أن لجنة تصفية الإستعمار مطالبة بتحمل مسؤوليتها فيما يخص الصحراء الغربية من خلال تجسيد اللائحة رقم 1514 التي تتضمن الإعلان حول منح الإستقلال للبلدان و الشعوب المستعمرة و دعا المشاركون في الدورة إلى الأخذ بعين الإعتبار اقتراحات ممثل جبهة البوليساريو بالأمم المتحدة أحمد بوخاري التي عبر

عنها خلال ملتقى إقليمي لتصفية الإستعمار الذي جرى في ماي 2015 داعيا اللجنة إلى تكريس دورة للصحراء الغربية و تنظيم جولة في الأراضي المحتلة، كما حيى المتدخلون التزام الإتحاد الإفريقي بتصفية الإستعمار من آخر مستعمرة في إفريقيا مشيدين بالكفاح المشروع للشعب الصحراوي من أجل حقه في تقرير المصير و أعربوا في هذا الصدد عن دعمهم للقرارات التي اتخذت من قبل شتى هيئاتها و آخرها التي تمت في 15 جوان 2015 التي انعكست بمصادقة

رؤساء الدول والحكومات على لائحة داعية الجمعية العامة الأممية إلى تحديد تاريخ لتنظيم استفتاء لتقرير المصير في الصحراء الغربية، في هذا السياق جدد رئيس اللجنة الخاصة سفير الإكوادور كسافيي لاسو ماندوزا عقب انتهاء أشغال دورة اللجنة التأكيد على التزام هذه الهيئة بملف الصحراء الغربية كما أعلن الدبلوماسي أن اللجنة تسعى إلى إبلاغ لجنة المسائل السياسية الخاصة بتصفية الإستعمار بالجمعية العامة الأممية بمسألة إجراء زيارة إلى الأراضي الصحراوية.[1]

المطلب الثاني: فرنسا

يحتل المغرب العربي منزلة خاصة في اهتمامات الدبلوماسية الفرنسية، وهذه المكانة هي وليدة عوامل إستراتيجية وبراغماتية، بالإضافة إلى أن المغرب العربي هو همزة الوصل بين فرنسا والوطن العربي.

ولقد عرفت المنطقة توترا منذ استرجاع المغرب لصحرائه في سنة 1975 إضافة إلى عوامل أخرى عقدت " السياسة التوازنية " التي تتمسك بها فرنسا في تعاملها مع المنطقة المغاربية، وقد

حاولت فرنسا دائما أن تخلق توازنا في المنطقة من أجل المحافظة على مركزها فهي دائما تجاهر بموقفها الحيادي إلا أن موقفها يتغير من حقبة لأخرى ومن ظرف لآخر، فسياستها لم تكن دائما ثابتة.[2]

لقد عملت فرنسا على دعم ثوار الريف ضد الإحتلال الإسباني ودفعهم إلى إنشاء جمهورية مستقلة عن المغرب، إلا أن الثوار رفضوا ذلك وانحازوا إلى الإستقلال والوحدة مما دفع فرنسا إلى الإنقلاب عليهم وجعلها تدعم الظهير البربري الذي فشل هو الآخر.[3]

[1] **الأمم المتحدة: دعوة لتسريع مسار تصفية الإستعمار بالصحراء الغربية**. الإذاعة الجزائرية. 2015/06/25. يوم 2015/09/28.

<http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20150625/44795.html>

[2] بوقنطار، الحسان: **السياسة الخارجية الفرنسية إزاء الوطن العربي منذ عام 1967**، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه (9)، 1987، ص189 و الشاعري، تسوية النزاعات الدولية سلميا، ص248

[3] الشاعري، المرجع نفسه، ص246

لقد كان لفرنسا مشروعا للتقسيم يتمحور حول نقطتين أساسيتين:

1ـ دولة المغرب الحالي من حوض المتوسط في الشمال إلى أغادير في الجنوب.

2ـ دولة المنطقة الصحراوية الشرقية والغربية وتشمل الساقية الحمراء ووادي الذهب وتندوف وتكون عاصمتها تندوف.[1]

وهكذا فإن ثلثي المخطط الفرنسي قد تم تحقيقه بحيث حصلت المغرب على استقلالها سنة 1956 وموريطانيا سنة 1959-1960 ويبقى الثلث المتعلق بالصحراء والذي لا يزال معلقا.

لقد لعب الصراع الفرنسي الإسباني دورا كبيرا في دفع اسبانيا نحو الجنوب، فلقد عملت فرنسا ما أمكنها بحيث تبعد اسبانيا عن الوسط وعن حدود السنغال، ويثبت ذلك ما أرسله سفير فرنسا في لندن إلى وزير خارجية بلاده آنذاك السيد دلكاسي (Delcasee) حيث اقترحت التنازل لإسبانيا عن وادي الذهب والساقية الحمراء مع احتفاظها بأغادير.[2]

لقد حاولت فرنسا بعد خروجها من منطقة المغرب العربي أن تحافظ على مصالحها ولذلك كان

دورها مع اسبانيا فاعلا في الأمم المتحدة حيث صوتت حول الصحراء الغربية تصويتا يتناغم مع مصالحهما.[3]

لقد أبقت فرنسا حمايتها لدولة موريطانيا بعيدة عن التوازن ويظهر ذلك من خلال تدخلها عسكريا سنتي 1977-1978 لحماية النظام الموريطاني من هجمات البوليساريو ثم تحولت إلى الوساطة بين كافة الأطراف من أجل المحافظة على مصالحها في المثلث المغربي الجزائري الموريطاني.

[1] الشاعري، المرجع السابق، ص247
[2] الشاعري، المرجع نفسه، ص247
[3] الشاعري، المرجع نفسه، ص248

1ـ المرحلة الجيسكاردية (حياد يتخلله تعاطف مع المغرب):

لقد حرص ديستان على علاقة متميزة مع الجزائر نظرا لمكانتها في العالم الثالث ولأنها من دعاة إصلاح النظام الإقتصادي العالمي الذي دعا إليه الرئيس هواري بومدين باقتراح دورة استثنائية لدراسته سنة 1974.

لقد حاولت فرنسا في هذه الفترة الخروج من أزماتها ولذلك لعبت دور الوسيط بين العالم المتقدم والدول المتخلفة وكان هناك تغير في مساراتها السياسية حيث لعبت حرب أكتوبر 1973 وأزمة النفط وارتباط النفط الفرنسي بالنفط العربي لعبت هذه العوامل دورا كبيرا في هذا التغيير حيث توجهت بشكل مكثف نحو البلدان الخليجية لضمان احتياجاتها النفطية مما جعلها تتحرر نسبيا من الإعتبارات الأيدلوجية وأصبحت سياستها براغماتية، كما وضعتها تلك العوامل في موقف محرج حيث كانت تؤيد المشروع الإسباني في قيام دولة صحراوية مستقلة.[1]

ومن تم تبنت فرنسا موقفا حياديا إزاء قضايا الشمال الإفريقي وظهر ذلك من خلالها تزكيتها لأطروحتي الجزائر والمغرب بتصويتها في الوقت نفسه على قراري الجمعية العامة المتناقضين، حيث تبنى أحد القرارين الإتفاقية الثلاثية المبرمة بين المغرب وموريطانيا واسبانيا في 14 نوفمبر 1975 في حين دعا القرار الثاني إلى تطبيق مبدأ تقرير المصير.[2]

وهذا يظهر أن فرنسا لا تبحث عن حل جدي لقضية الصحراء[3]، وهذا ما جعلها تتورط أكثر، حيث لم يخف الرئيس الفرنسي ديستان معارضته لإنشاء دويلة صغيرة في الصحراء[4] وقامت بتقديم مساعدات عسكرية مهمة للجيش الموريطاني من أجل ضرب قوات البوليساريو، ورغم دخول فرنسا في مفاوضات مع جبهة البوليساريو حول بعض الرهائن الفرنسيين إلا أنها لم تعترف بالجبهة وتوطدت العلاقات بينها وبين المغرب بعد التحرك المشترك للطرفين في الزائير.[5]

[1] الشاعري، المرجع السابق، ص248 و بوقنطار، المرجع السابق، ص189
[2] بوقنطار، المرجع االسابق، ص189
[3] الشاعري، المرجع السابق، ص249
[4] بوقنطار، المرجع االسابق، ص ص189ـ190
[5] بوقنطار، المرجع نفسه، ص190ـ196

2ـ اليسار الفرنسي (التوازن المستمر):

عندما وصل اليسار الفرنسي إلى السلطة لم يحدث تغيرات كبرى في موقف فرنسا إزاء المغرب العربي وأعاد التصور الديغولي في تعامله مع المنطقة[1]، وخلال الثمانينات والتسعينات من القرن العشرين تولى رئاسة الجمهورية الفرنسية فرانسوا ميتران (1981-1995) وجاك شيراك (1995-2007)، إذ لم يؤمن الأول بالسياسة العربية لفرنسا التي استنها الجنرال ديغول وسار عليها خليفته جورج بومبيدو، واعتبرها سياسة تقوم على التجارة، شراء النفط بأسعار تفضيلية وبيع الأسلحة الفرنسية للعرب، وكانت نظرته للمغرب العربي براغماتية، كما كان متحررا من اتجاهات وميولات اليسار الفرنسي، وفي هذه الفترة دعمت فرنسا الخط التوازني في المغرب العربي ويشهد على ذلك الزيارات المتبادلة بين المغرب وفرنسا، ولم يحبذ ميتران استقلال الصحراء الغربية التي كان يرى فيها عامل إستقرار في المنطقة، وساندت فرنسا المغرب فيما يتعلق بقراره القاضي بتنظيم استفتاء تحت مراقبة دولية فيما يسمى بالصحراء الغربية.[2]

ينطوي الموقف الفرنسي على بعض الغموض في كثير من القضايا الدولية بخاصة المسألة الصحراوية رغم أوجه الإختلاف التي قد تسجل بالنسبة للمواقف الفرنسية في كثير من القضايا السياسية، كما هو الحال في أفغانستان، وحتى لو سلمنا جدلا بأن نجاح هولاند كان هزيمة لسياسة بذاتها وقطيعة مع نهج في الممارسات الدولية، لكن تظل السياسة الفرنسية في نظر المراقبين محكومة بجملة من القواعد والمسلمات في مقدمتها أن فرنسا لها تاريخ استعماري طويل في شمال إفريقيا لا يمكن القفز عليه وطيه، ثم إن مصالح فرنسا ارتبطت لعقود مع بعض الأنظمة الديكتاتورية في المنطقة العربية، والتي يشكل المخزن في المغرب عميدها.

وحين ننظر إلى تاريخ العلاقة بين المغرب وفرنسا نجد كتاب الصحفي الفرنسي جون بيير توكوا يكشف النقاب عن جزء خفي من العلاقات المغربية الفرنسية، ويكشف المزيد من الأسرار، وفي[3] بداية كتابه يثير القارئ للمقولة الشهيرة التي يعرفها المغاربة أكثر من غيرهم فيقول:" إذا كنت

[1] محافظة، **فرنسا والوحدة العربية**.1945-2000، ص313

[2] بوقنطار، المرجع نفسه، ص190–196

[3] **هل يتغير موقف فرنسا مع ذهاب رئيس ومجيء آخر**. وكالة المغرب العربي للأنباء. 2012/05/07. يوم 2015/09/29. <http://mapnr.blogspot.com/2012/05/blog-post_4550.html>

تريد معرفة ما يجري داخل المغرب فعليك أن تقرأ ما يكتب عنه في الخارج، وبصفة خاصة في فرنسا في إشارة إلى تحكم فرنسا في رسم سياسة المغرب واحتضانها لنظام الملكية فيه وكان الرئيس جاك شيراك يفضل قضاء عطلته بالمغرب في مدينة التارودانت أو مراكش بعيدا عن الجو السياسي وفي المقابل نجد أمراء من العائلة الملكية المغربية و أيضا عددا لا يحصى من السياسيين المغاربة متوفرون على الجنسية الفرنسية و المغربية معا و يفضلون التقاعد في الديار الفرنسية على غرار عبد الرحمن اليوسفي وأقوى رجل في عهد الحسن الثاني إدريس البصري واللائحة طويلة، كما أن الكاتب اختار لعنوان كتابه جزء من تصريح شيراك لمحمد السادس: " جلالة الملك، أنا مدين لوالدك بالكثير، وإذا رغبتم فإن كل ما منحني إياه سأبذل كل جهدي لكي أرده لك "، العبارة التي رددها الرئيس الفرنسي على مسامع محمد السادس أثناء تلقي التعازي في وفاة الحسن الثاني.

ويتساءل الكاتب ومعه القراء عن هذا الذي منحه الحسن الثاني لجاك شيراك وجعله مدينا له حتى بعد وفاته، وللإجابة عن هذا السؤال عن الذي منحه الحسن الثاني لجاك شيراك وجعله مدينا له

حتى بعد وفاته، فلعل الكل يتذكر أن الحسن الثاني فتح المغرب أمام فرنسا وجعلها تدير الحكم من الإليزي وتحرك كواليس السياسة المغربية وكان بذلك يهيىء الحكم الوراثي لابنه محمد السادس فقد قابل جاك شيراك هناك وأوصاه بـ" أن يراعي بناته وأبنائه، وأن يكون لهم بمثابة الأب، وأن يساعد الملك المقبل محمد السادس في مهمته كملك، حينما يغادر هو إلى دار البقاء " ، بحسب ما جاء في كتاب الصحفي الفرنسي جون بيير توكوا، كما ورد في هذا الكتاب أيضا أنه كانت بين السفارة الفرنسية و العاصمة الرباط ما يعرف بالبرقيات السرية، وفتح تحقيق لمعرفة الجهة المسؤولة عن هذا التسريب، لكن دون أن يتوصل إلى أية نتيجة، لأن العنصر المزعج ببساطة كان يوجد في أعلى مستوى في الجمهورية، إنه رئيس الدولة شخصيا الرئيس جيسكار ديستان، الذي كان يبلغ صديقه الحسن الثاني بالأخبار التي تنقلها سفارة دولته بالرباط، ففرنسا هي أول بلد مصدر للسياح إلى المغرب، وهي أول شريك تجاري، وأول مستثمر أجنبي، وأول مقترض وأول مانح.. وكبريات البنوك الفرنسية تحتل فروعها أركانا من الشوارع الكبرى في عدد من المدن

المغربية، وشركة "فيفاندي "الفرنسية هي التي فازت بأكبر صفقة في تاريخ الاتصالات بالمغرب، من خلال فوزها بنسبة من أسهم اتصالات المغرب وكذلك فإن شركة "أكور" الفرنسية تعتبر إمبراطورية سياحية داخل المملكة، و" بويغ "هي الأولى في مجال البناء، بعد أن فازت بصفقة بناء مسجد الحسن الثاني، وصفقة بناء ميناء طنجة المتوسطي، ومن المتوقع أن تفوز بصفقة ميترو الدار البيضاء، كما أن شركة "دانون" لإنتاج اليغورت ظلت بلا منافس في السوق المغربية لعدة عقود، هذه المعطيات كلها تجعل من الصعب تغير سياسة فرنسا تجاه قضية الصحراء الغربية وأخيرا فإن التغيير الذي يرفعه الرئيس هولاند لا يمكن أن ينسحب إلا على القضايا التي لها قابلية في التماهي مع طبيعة المزاج الفرنسي.

المطلب الثالث: اسبانيا

تعتبر[1] اسبانيا من أهم الدول والأطراف الغير مباشرة في النزاع الصحراوي المغربي، إن الدولة الإسبانية ومنذ البداية هي التي تسببت في خلق هذا المشكل بصفتها القوة الاستعمارية السابقة في الصحراء الغربية، إنها القوة الأوروبية الوحيدة التي خرجت من مستعمرتها الإفريقية من دون أن تسمح بتقرير مصير سكان الإقليم، ولهذا تعتبر الصحراء الغربية آخر مستعمرة في القارة السمراء التي لم تحدد مصيرها بعد، ومن الناحية القانونية لا تزال اسبانيا هي السلطة الإدارية الإستعمارية في الصحراء الغربية، كما أن اتفاقية مدريد الثلاثية في 14 نوفمبر 1975 نصت على احترام وجهة نظر الصحراويين المعبر عنه من خلال الجماعة بالرغم ما سببته هذه الإتفاقية من مآسي لا زال الشعب الصحراوي يدفع ثمنها إلى اليوم، ويتأرجح الموقف الإسباني الرسمي من هذه القضية مابين الموازنة بين احترام الشرعية والقانون الدولي والتمسك بالمصالح الجيوسياسية لإسبانيا مع الأطراف.

دأبت الحكومات الإسبانية المتعاقبة على اعتبار المملكة المغربية حليفا استراتيجيا في مجالات الأمن والهجرة غير الشرعية والحرب على الإرهاب وشريكا تجاريا واقتصاديا مهما في منطقة

[1] علوات، حمودي.(**العراقيل السبع للحل السلمي في الصحراء الغربية**). مجلة المستقبل الصحراوي. 2015/03/28. يوم 2015/09/29. <http://futurosahara.net/?p=5244>

شمال إفريقيا، وفي الوقت نفسه تدرك الدولة الإسبانية الأهمية الإستراتيجية والإقتصادية لجارتها الجنوبية الأخرى الجزائر البلد النفطي الغني والشريك الإقتصادي الكبير لإسبانيا، ومن هذا المنطلق تحاول اسبانيا أن تتخذ موقف الحياد الإيجابي من هذا النزاع وهذا من أجل التأكيد على أنها لاعب مهم في منطقة المغرب العربي، ولكن في الواقع إن حياد اسبانيا الإيجابي يساهم في استمرارية الجمود واللاحل في هذا الصراع، ولو اعترفت الحكومات الإسبانية بمسؤولياتها التاريخية والقانونية والأخلاقية في الصحراء الغربية كما فعلت دولة البرتغال مع مستعمرتها الآسيوية السابقة تيمور الشرقية لتغيرت كثير من المعطيات وخاصة على مستوى الإتحاد الأوروبي والأمم المتحدة.

لكن، ما هو الموقف الإسباني عمليا؟[1] و ما مدى استعداد اسبانيا لتغيير موقفها؟، فبالرغم من أنها تقول ظاهريا بأنها قامت بتصفية الإستعمار بالصحراء و قامت بتسليم الإدارة للمغرب و موريتانيا ثم انسحبت من بعد من خلال اتفاقية مدريد الثلاثية معتبرة أن القضية أصبحت في يد الأمم المتحدة، فإنها عمليا ما زالت لها يد في القضية ما دام أنه من غير مصلحتها تسوية القضية، و ذلك راجع بالأساس إلى أن حسم السيادة للمغرب سيعجل بمطالبته باسترجاع المدينتين السليبتين سبتة و مليلية و بالتالي تحقيق نوع من التوازن الجيواستراتيجي مع اسبانيا في حوض البحر الأبيض المتوسط.

فمند 1975، قامت الحكومات الإسبانية المتعاقبة، ظاهريا، بغسل يدها من النزاع المفتعل، بينما بقيت مواقفها تتأرجح بين نهج دبلوماسية " الحياد الإيجابي" تارة و " الحياد السلبي" تارة أخرى من خلال تبني سياسة النعامة بدعوى أنها قامت بتسوية النزاع عام 1975، لكن شيئا فشيئا أخذ الموقف الإسباني " يناور" خاصة بعدما أقدم المغرب على تقديم خطته للحكم الذاتي عام 2007 التي أربكت حسابات الجزائر و لقيت تأييد مجلس الأمن والعواصم المؤثرة في العالم، منذ ذلك الحين و إلى اليوم و اسبانيا تدعم الحل السياسي " العادل والدائم والمقبول من طرف الطرفين في الإطار الأممي ودعم جهود المبعوثين الخاصين للأمين العام للأمم المتحدة ".

وقد جاء على لسان رئيس حكومتها، بمناسبة انعقاد القمة العليا المغربية الإسبانية، يوم الثالث من

[1] بنصالح أحمد. **(هل تغير الموقف الإسباني من قضية الصحراء الغربية)**. محمدية بريس. 2012/10/10. يوم 2015/09/29. <http://www.maghress.com/mohammediapress/18180>

أكتوبر2012 بالرباط، بحيث رحبت إسبانيا بالجهود الجادة وذات المصداقية التي يبذلها المغرب من أجل التوصل إلى حل سياسي لقضية الصحراء، كما جاء في البيان المشترك الصادر بعيد اختتام أشغال الدورة العاشرة للإجتماع الرفيع المستوى المغربي الإسباني أن " البلدين أكدا على أهمية استئناف المفاوضات على أسس متينة وفقا لتوصيات مجلس الأمن ووفق المحددات التي أقرها هذا الأخير وفي مقدمتها " الواقعية وروح التوافق من أجل التوصل إلى حل سياسي لهذا النزاع الذي عمر طويلا ".

عمليا يبقى موقف اسبانيا من القضية متقلبا و خاضعا لمصالحها و الحكومات المتعاقبة عليها، فمواقف اسبانيا المتأرجحة راجعة بالأساس إلى " خشيتها " على مصالحها بسبب وجود ثروات طبيعية تسيل اللعاب في باطن هذه الرمال الملتهبة، خاصة و أن بعض التقارير تشير بالأرقام إلى عشر الإحتياطي العالمي من الفوسفات و الملايين من الأطنان من الحديد و خمس الإحتياطي العالمي من النحاس، ناهيك عن وجود إمكانيات هائلة من البترول والغاز الطبيعي.

أما السؤال المطروح بإلحاح، فهو: ماذا لو ضمنت اسبانيا حصتها من الثروات و مصالحها في المنطقة في ظل أزمة اقتصادية خانقة تضرب اقتصادها؟ و ماذا لو عرض رئيس الحكومة الإسبانية على المغرب حصول تغير جوهري في الموقف الإسباني لصالح المغرب مقابل وعود وضمانات؟

و بما أن الكل ممكن في السياسة، التي تعتبر فن الممكن، فيمكن الحديث، من باب الواقعية، عن إمكانية حدوث منعطف في علاقة إسبانيا بالمغرب نظرا لتقلبات الأوضاع وتحولات السلطة و الخضوع لسياسة الأمر الواقع، فوجود حكومتين يمينيتين و محافظتين في كلا البلدين يعتبر متغيرا مهما و إن كان شكليا، هذا المعطى يمكن أن يدفع باتجاه التفاهم أكثر منه إلى التصادم، أما المستجد الثاني فهو أن كلا البلدين يعيش ظروفا اقتصادية صعبة وانعكاسات اجتماعية مصيرية خاصة اسبانيا.

المبحث الثاني: جهود الوساطة الأوروبية:

يمكن القول[1] أن مؤسسات الإتحاد الأوروبي أضحت تتعامل مع القضية الصحراوية، فأصبحت للبرلمان الأوروبي مواقف متقدمة وداعمة لقضية تقرير مصير الصحراء الغربية، والقضية متناولة من طرف المندوبية الأوروبية، وقد ارتفع النقاش حول القضية إلى مستوى المحاكم الأوروبية، فقد تم تسجيل قضايا من طرف البوليساريو ضد المغرب، وقد كانت أوروبا جزءا من المشكلة وهي اليوم مطالبة بأن تكون جزءا من الحل الذي دام طويلا بالرغم من معاناة الشعب الصحراوي وعدالة القضية.

المطلب الأول: بعض جهود الوساطة الأوروبية

أكد المترشح الأول على قائمة إثكوييردا يونيدا (اليسار الموحد والقوة السياسية الثالثة في إسبانيا) للإنتخابات الأوروبية، ويلي ماير، على مسؤولية الإتحاد الأوروبي في مسار تصفية الإستعمار في الصحراء الغربية منتقدا إياه بتقليص مساهمته في التعاون من أجل التنمية في إفريقيا وأكد ماير في ندوة صحفية[2] بفالادوليد تناقلتها وسائل الإعلام الإسبانية أن " الإتحاد الأوروبي له مسؤولية في مسار تصفية الإستعمار في الصحراء الغربية "، وطالب في هذا السياق من أهم حزبين وطنيين في إسبانيا المتمثلين في الحزب الإشتراكي العمالي الإسباني الحاكم و الحزب الشعبي (أهم حزب للمعارضة) " معارضة توسيع وضع الشريك المسير للعلاقات بين المغرب و الإتحاد الأوروبي" وتطرق ماير الذي سبق له وأن شغل مقعدا في البرلمان الأوروبي خلال العهدة السابقة والمتميز بمواقفه المؤيدة للقضية الصحراوية إلى وضعية الشعب الصحراوي، مذكرا بحقه الثابت في تقرير مصيره وفي الإستقلال، ونددا في هذا الصدد بالمغرب الذي لا يزال " قوة احتلال " في الصحراء الغربية بالرغم من اللوائح الأممية ومن دون أن تظهر إسبانيا " موقفا صارما " في الدفاع عن مصالح الشعب الصحراوي.

---

[1] داودي، هبة. (**أوروبا لها مسؤولية في تراجيديا الشعب الصحراوي**). جريدة الخبر. 2015/09/11. يوم 2015/09/30.
<http://www.elkhabar.com/press/article/90121/#sthash.BSWy1vRq.dpbs>

[2] (**الإتحاد الأوروبي مسؤول عن تصفية الإستعمار في الصحراء الغربية**). يومية الفجر. 2015/09/30. يوم 2015/09/30. -<http://www.al-
fadjr.com/ar/index.php?news=113322%3Fprint>

وقد[1] اعتبر الإتحاد الأوروبي على لسان ممثلته السامية للشؤون الخارجية و سياسة الأمن فيديريكا موغيريني أن الصحراء الغربية "هي إقليم غير مستقل و أن مملكة المغرب هي القوة المسيرة لهذا الإقليم".

وكانت نائب رئيسة اللجنة المكلفة بالشؤون الخارجية و سياسة الأمن قد عبرت عدة مرات أمام نواب أوروبيين عن " دعمها لحل يتضمن تقرير مصير الشعب الصحراوي على أساس لوائح مجلس الأمن الأممي ذات الصلة ".

وقد دعا مركز دراسات السياسة الخارجية بمدريد الإتحاد الأوروبي إلى لعب دور نشط في الجهود الرامية إلى حل القضية الصحراوية، وفي مقال نشره المركز طالب عضو البرلمان الأوروبي فرندو ماورا منسقة السياسة الخارجية في الإتحاد الأوروبي إلى تعيين مبعوث خاص إلى الصحراء الغربية وإدراج تصفية الإستعمار ضمن جدول مؤسسات الإتحاد الأوروبي.

وأكد المقال على ضرورة دعم الإتحاد الأوروبي لفكرة توسيع صلاحيات بعثة المينورسو لتشمل مراقبة حقوق الإنسان في الأراضي الصحراوية المحتلة، ودعا البرلماني الأوروبي الإتحاد الأوروبي إلى مواصلة تقديم المساعدات الإنسانية الموجهة إلى الشعب الصحراوي لتفادي أزمة إنسانية بمخيمات اللاجئين ودعا المقال البرلمان الأوروبي إلى إدراج مسألة تصفية الإستعمار ضمن جدول أعماله وتمكين ممثلي جبهة البوليساريو من مخاطبة البرلمانيين الأوروبيين باعتبارهم ممثلين للشعب الصحراوي.[2]

وتلعب[3] السويد دورا رئيسيا في قضية الصحراء الغربية، واليوم آن الأوان للحكومة السويدية أن تطبق قرار البرلمان القاضي بالإعتراف بدولة الصحراء الغربية، تقول الكاتبة، مينا ثنبورغ، لمجلة " فيست صحراء ".

---

[1] **الإتحاد الأوروبي يعتبر الصحراء الغربية إقليما غير مستقل**. جريدة النصر. 2015/01/29. يوم 2015/10/01.
<http://www.annasronline.com/index.php/2014-08-09-10-33-20/2014-08-23-11-15-46/2069-2015-01-29-14-18-17>

[2] **الإتحاد الأوروبي مطالب بتعيين مبعوث خاص إلى الصحراء الغربية**. مجلة المستقبل الصحراوي. 2015/09/09. يوم 2015/10/01.
<http://futurosahara.net/?p=11288>

[3] **حان الوقت للإعتراف بدولة الصحراء الغربية**. منبر الخبر. 2015/09/06. يوم 2015/10/01.
<http://www.saharawi.net/?p=920>

لقد مرت 40 سنة على احتلال المغرب للصحراء الغربية، ومنذ ذلك التاريخ و165000 لاجئ صحراوي يعيشون بمخيمات بالجزائر، وفي المناطق المحتلة من الصحراء الغربية، الصحراويون يعيشون حياة مواطنين من الدرجة الثانية، في خوف دائم من الإعتداء عليهم.

وكتب الدكتور في القانون، بول رانج، في تقرير إلى الإتحاد الأوروبي بأنه " عاجز في نظرته إلى الإحتلال غير القانوني للصحراء الغربية "، ويقارن في تقريره نظرة الإتحاد الأوروبي إلى كل من قضية الكريميا وفلسطين والصحراء الغربية، حيث في قضية الكريميا، الإتحاد الأوروبي يدين روسيا على احتلالها المباشر ويفرض عليها عقوبات اقتصادية.

أما بالنسبة للصحراء الغربية، فالإتحاد الأوروبي يعقد علاقات شراكة اقتصادية على حساب الصحراويين مع المغرب، فالمغرب هو البلد الذي يستقبل أكبر دعم من دول الإتحاد الأوروبي المجاورة مع أن علاقاته بتلك الدول ليست بالمستحسنة.

وعلاوة على ذلك كله، فإن الإتحاد الأوروبي قد عقد شراكة لصيد السمك مع المغرب، بما في ذلك المياه الإقليمية للصحراء الغربية.

السويد كانت شريفة بما يكفي لتصوت ضد اتفاقية الصيد البحري مع المغرب مرتين، لكن كيف للإتحاد الأوروبي أن يتعامل مع المحتل المغربي بهذه الطريقة؟

في شهر ماي 2015، أصدرت منظمة العفو الدولية تقريرا عن التعذيب والإفلات من العقاب في المملكة المغربية، وخلال عرض لأكثر من 173 شهادة تتناول الإعتقال، الإهانة، الظلم، التهديدات والتعذيب الذي يتعرض له الصحراويون الذين يطالبون باستقلال الدولة الصحراوية.

فالصحراويون يسجنون لفترات طويلة، وإفاداتهم تؤخذ منهم تحت التعذيب، والجلادين لا يمثلون أمام العدالة، والحكومة المغربية تعتبر الأمر شرعيا وغير خاطئ عندما سئلت عن ذلك، لكن منظمة العفو الدولية قدمت إليها الدليل.

كل هذه الإعتقالات التي تصدر بحق الصحراويين في أرضهم، تتم على مرأى من قوات حفظ السلام لتنظيم الإستفتاء في الصحراء الغربية.

قوات حفظ السلام، ولما يقارب الـ 24 سنة لم تستطع أن تنفذ الإستفتاء بسب العراقيل التي تضعها المغرب خوفا من استقلال الصحراء الغربية، ومجلس الأمن عاجز لأن فرنسا دائما ما تهدد باستخدامها لحق النقض إن لم تراعى مصالح المملكة المغربية.

ولقد فشلت الأمم المتحدة في خلق آلية أممية لمراقبة وحماية حقوق الإنسان بالصحراء الغربية، هذا الفشل يعني أن الصحراويين بالمناطق الصحراوية المحتلة عزل وغير محميين، ليس لديهم من

يلجؤون إليه في حال تم خرق حقوقهم من قبل القوات المغربية، وليس هناك أي صحفيين مستقلين يستطيعون نقل التقارير والأخبار عن تلك الإنتهاكات.

ولقد صادق[1] البرلمان الأوروبي على تقرير تانوك حول وضعية حقوق الإنسان في الصحراء الغربية بحيث أكد أن حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره يوجد في "صميم" النقاشات من أجل التوصل إلى حل للنزاع الصحراوي و هو الموقف الذي أشاد به الوزير المنتدب و ممثل جبهة البوليساريو بأوروبا محمد سيداتي.

و أكد شارل تانوك الذي قدم تقريره بستراسبورغ حول وضعية حقوق الإنسان في الساحل بصفة عامة و الصحراء الغربية بصفة خاصة أن " حق تقرير الشعب الصحراوي لمصيره و حقوق الإنسان تشكل أهم المواضيع المطروحة للنقاش بهدف التوصل إلى حل للنزاع الصحراوي ".

و ذكر " بالإنتهاكات العديدة " لحقوق الإنسان التي يرتكبها المغرب في الصحراء الغربية من اعتقالات تعسفية و تعذيب و اختفاءات قسرية و تقييد لحرية التنقل و التعبير و التجمع كما أثبتته تقارير المقرر الخاص للأمم المتحدة حول التعذيب و العديد من المنظمات غير الحكومية.

و تضمن تقرير تانوك دعوة موجهة للسلطات المغربية من أجل " التحرير الفوري " للمعتقلين السياسيين الصحراويين.

و تأسف البرلمان الأوروبي في هذا الصدد لكون الأمم المتحدة لم تتمكن لحد الآن من وضع " آلية

[1] **البرلمان الأوروبي يصادق على تقرير حقوق الإنسان في الصحراء الغربية**. ألجيريا براس أونلاين. 2013/10/24. يوم 2015/10/01. <http://www.algeriapressonline.com/ar/index.php/component/k2/item/2913>

مستقلة و ذات مصداقية لمراقبة حقوق الإنسان في الصحراء الغربية " مؤكدا على أن الحق في تقرير المصير يعد " حقا أساسيا للشعب الصحراوي ".

كما يطالب السيد تانوك في تقريره من الإتحاد الأوروبي و مختلف الهيئات الدولية بدعم الجهود

الأممية بهدف التوصل إلى حل سلمي للنزاع الصحراوي و إلى " المساهمة أكثر فأكثر" في تحسين الظروف المعيشية للاجئين الصحراويين.

و جدد المحافظ نيفن ميميكا في تدخل له باسم السيدة كاثرين أشتون الممثلة السامية للإتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية و السياسة الأمنية دعم الإتحاد الأوروبي للجهود الأممية من أجل إيجاد حل سلمي و نهائي للنزاع يأخذ بعين الإعتبار حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره.

و أعربت جبهة البوليساريو على لسان وزيرها المنتدب بأوروبا محمد سيداتي عن ارتياحها لكون البرلمان الأوروبي " لم يؤيد المغرب في محاولته لإقصاء المسألة الصحراوية من التقرير ".

و أشار السيد سيداتي أن " المغرب هو محل انتقاد من قبل البرلمان الأوروبي في الوقت الذي يحضر الإتحاد الأوروبي مع المغرب لاتفاق جديد غير قانوني حول الصيد البحري مضيفا أن هذا التقرير يطرح تساؤلات حول الشراكة الأوروبية المغربية و يستوقف أوروبا في هذا الشأن "، و اعتبر المسؤول الصحراوي أن البرلمان الأوروبي " اتخذ موقفا " حول مسألة حقوق الإنسان.

المطلب الثاني: المينورسو

إنشاء بعثة الأمم المتحدة للإستفتاء في الصحراء الغربية:

في عام 1985 بادر الأمين العام للأمم المتحدة بالتعاون مع منظمة الوحدة الإفريقية بإرسال بعثة للمساعي الحميدة أدت إلى "مقترحات للتسوية" والتي قُبلت في 30 أوت 1988 من المغرب وجبهة البوليساريو، وفي 1990 اعتمد مجلس الأمن تقرير الأمين العام (S/21360) والذي تضمن النص الكامل لمقترحات التسوية وإطار خطة الأمين العام لتنفيذها في 29 أفريل 1991،

قرر مجلس الأمن في قراره 690 (1991) أن ينشئ بعثة الأمم المتحدة للإستفتاء في الصحراء الغربية وفقا لتقرير الأمين العام (S/22464) والذي فصّل بشكل أكبر خطة التنفيذ.

ونصت الخطة على فترة انتقالية يكون للممثل الخاص للأمين العام خلالها المسؤولية المنفردة والخالصة على كل المسائل المتعلقة بالإستفتاء والذي يختار فيه شعب الصحراء الغربية بين الإستقلال أو الإندماج مع المغرب، ويساعد الممثل الخاص في مهامه مجموعة متكاملة من أفراد الأمم المتحدة المدنيين والعسكريين وأفراد الشرطة ويعرفون باسم بعثة الأمم المتحدة للإستفتاء في الصحراء الغربية، ويقوم المفوض السامي لشؤون اللاجئين للأمم المتحدة بتنفيذ عملية برنامج إعادة التوطين للناخبين المؤهلين من الصحراء الغربية والذين يعيشون خارج الإقليم، وكان من المقرر أن تبدأ الفترة الإنتقالية بسريان وقف إطلاق النار وتنتهي بإعلان نتائج الإستفتاء.

وكان المتوخى أصلا أن العنصر المدني لبعثة الأمم المتحدة للإستفتاء في الصحراء الغربية سوف يتراوح حجمه بين 800 إلى 1.000 شخص على أساس متطلبات المراحل المختلفة للفترة الإنتقالية، ويبلغ القوام الكامل، أي العنصر العسكري، المتألف من حوالي 7.100 فرد ووحدة الأمن حوالي 300 ضابط شرطة.

ووفق خطة التسوية فإن الإستفتاء في الصحراء الغربية كان من المقرر أن يجري في جانفي 1992ولكن لم يكن ممكنا المضي قدما وفقا للجدول الزمني الأصلي.

وقف إطلاق النار:

في 24 ماي 1991 اقترح الأمين العام أن يسري اتفاق وقف إطلاق النار في السادس من سبتمبر، وقبل الطرفان هذا التاريخ وخلال الأشهر الثلاثة التي تلت ذلك، أصبح من الواضح أنه لن يكون من الممكن استكمال عدد من المهام التي كان يجب أن تستكمل قبل وقف إطلاق النار في السادس من سبتمبر، وأصبح من الواضح أيضا أنه بالرغم من قبول الطرفين قبل ذلك بخطة التسوية فإن اختلافات مضمونية بينهما قد ظلت قائمة، ولذلك لم يستطع أحد الطرفين أن يوافق على أن فترة الإنتقال ينبغي أن تبدأ في السادس من سبتمبر 1991.

في الوقت نفسه اندلعت عمليات القتال في الإقليم وعرقلت وقف إطلاق النار غير الرسمي والذي كان ساريا منذ أكثر من عامين، وفي ظل هذه الظروف قرر الأمين العام أن وقف إطلاق النار الرسمي يجب أن يسري في السادس من سبتمبر كما اتفق أصلا على أساس الفهم بأن فترة الإنتقال سوف تبدأ حالما تستكمل المهام الباقية، وأيد مجلس الأمن اقتراحه هذا بأنه خلال فترة التأخير ينبغي توزيع مائة مراقب عسكري في الإقليم للتحقق من وقف إطلاق النار ووقف عمليات القتال في بعض المناطق، وتم زيادة عدد المراقبين العسكريين فيما بعد إلى 228 وكذلك أرسل بعض موظفي السوقيات وموظفي الدعم الإداري إلى الميدان.

واقتصرت المهمة الأساسية لبعثة الأمم المتحدة للإستفتاء في الصحراء الغربية في ذلك الوقت على التحقق من وقف إطلاق النار ووقف عمليات القتال، وأنشئ مقر البعثة في العيون وكان مقرها الإقليمي في القطاعين الشمالي والجنوبي للإقليم، وأنشئ مكتب اتصال أيضا في تندوف لمواصلة الإتصال مع السلطات الجزائرية وجبهة البوليساريو.[1]

الخلافات ما زالت قائمة:

منذ وزعت بعثة الأمم المتحدة للإستفتاء في الصحراء الغربية في سبتمبر 1991 استمر وقف إطلاق النار بوجه عام، ولكن الفترة الإنتقالية لم تبدأ في ضوء اختلاف آراء الطرفين بشأن بعض العناصر السياسية في الخطة وبالذات فيما يخص معايير التأهل للتصويت، وبالرغم من هذه الصعوبات، أعلن الطرفان مرارا التزامهما بتنفيذ الخطة ونفذت بعثة الأمم المتحدة للإستفتاء في الصحراء الغربية مهامها طالما سمحت الظروف، ومن جانبه، فإن الأمين العام وممثله الخاص قد واصلا جهودهما لإيجاد حلول وسط مقبولة للطرفين، وتطلبت هذه العملية عددا من التنقيحات للخطة والجدول الزمني.

وأنشئت لجنة تحقيق الهوية التابعة لبعثة الأمم المتحدة للإستفتاء في الصحراء الغربية في ماي 1993، وفي أوت 1994 بعد استكمال العمل الأساسي الضروري بما في ذلك تأمين تعاون

[1] **بعثة الأمم المتحدة للإستفتاء في الصحراء الغربية**. الأمم المتحدة. يوم 2015/10/02.
<http://www.un.org/ar/peacekeeping/missions/minurso/background.shtml>

الطرفين بدأت بعثة الأمم المتحدة للإستفتاء في الصحراء الغربية عملية تحديد هوية الناخبين المحتملين، ولكن الصعوبات الإجرائية والعملياتية لم تسمح إلا بتقدم بطيء، ولم تنجح كذلك جهود حل الخلافات بين الطرفين، وفي ماي 1996 علق الأمين العام عمل لجنة التحقق وتم سحب معظم الموظفين المدنيين التابعين لبعثة الأمم المتحدة للإستفتاء في الصحراء الغربية بما في ذلك عنصر الشرطة المدنية والتي وفرت الأمن والمساعدة للجنة التحقق من الهوية، وبقي العنصر العسكري للمراقبة والتحقق من وقف إطلاق النار كما فعل طوال فترة انتشاره.

وفي بداية عام 1997 كثف الأمين العام النظر في الموضوعات الأساسية المثيرة للجدل بما في ذلك في سلسلة من المحادثات بين الطرفين أجريت تحت إشراف الممثل الخاص للأمين العام، وبحلول سبتمبر وباستكمال ناجح لآخر جولة، بلغ الأمين العام بأن الإتفاقات التي تم التوصل إليها خلال المحادثات قد سرت.

وفي ديسمبر 1997 أعاد الأمين العام إطلاق عملية التحقق من الهوية، وبالرغم من عدد من الصعوبات فإن تحديد هوية كل المتقدمين من القبائل باستثناء ثلاثة مجموعات تم التنازع حولها، اقتربت من نهايتها في السادس من سبتمبر 1998، ولكن الطرفين ظلا غير قادرين على الوصول إلى توافق في الرأي حول كيفية التعامل مع المتقدمين من المجموعات الثلاث.

وفي محاولة لدفع العملية إلى الأمام قدم الأمين العام في أكتوبر 1998 مجموعة من التدابير للطرفين وتضمنت بروتوكولا للتحقق من هوية أولئك الذين ظلوا متقدمين من المجموعات القبلية الثلاث وبروتوكولا حول عملية الطعون، وقبلت جبهة البوليساريو مجموعة التدابير في الشهر التالي، وبعد طلب استيضاح قبلت الحكومة المغربية من ناحية المبدأ ذلك في مارس 1999.

ومن تم استؤنفت عمليات التحقق من هوية الأفراد الباقين من المجموعات القبلية الثلاث في 15 جويلية 1999، أما الأفراد الذين تم تحديد هويتهم في 1994 و 1995 ومن ديسمبر 1997 إلى سبتمبر 1998 فإن عملية الطعون قد بدأت في الخامس عشر من جويلية عندما نُشر الجزء الأول من القائمة الأولية، وتضمنت هذه القائمة 84.251 اسم للمتقدمين الذين وجدوا مؤهلين للتصويت

من 147.294 تم التحقق من هويتهم، وخلال فترة الطعون التي استمرت ستة أسابيع لمجموعتي 1994-1995 و 1997-1998، تلقت لجنة التحقق من الهوية 79.000 طعن، واستكمل تحديد هوية المتقدمين من المجموعات القبلية الثلاث في نهاية ديسمبر 1999، ومن 51.220 فردا تقدموا وجد 2.130 غير مؤهلين للتصويت، وبدأت عملية الطعون بالنسبة للأفراد في الجزء الثاني من القائمة الأولية في 15 جانفي لفترة ستة أسابيع.

وعلى الرغم من أن عملية التعريف قد اكتملت، فقد استمر الطرفان في الإحتفاظ بوجهات نظر متباينة بشأن عملية الإلتماسات، وإعادة اللاجئين، وغيرها من الجوانب الحيوية في الخطة، ومنذ ذلك الحين، واصل الأمين العام من خلال ممثله الخاص ولاحقاً مبعوثه الشخصي، مشاوراته مع الطرفين لتوفيق هذه الآراء، واستكشاف طرق ووسائل للوصول إلى حل مبكر ودائم ومتفق عليه لخلافهما على الصحراء الغربية.

تجدد الحوار وقيام بعثة الأمم المتحدة للإستفتاء في الصحراء الغربية بحفظ السلام:

شهد الموقف السياسي في الصحراء الغربية بعض التطورات الإيجابية في السنوات الأخيرة، فتحت رعاية المبعوث الشخصي للأمين العام للصحراء الغربية، اجتمع ممثلو الطرفين إلى جانب ممثلين من البلدين المجاورين، موريتانيا والجزائر، في جولتي محادثات برعاية الأمم المتحدة في ضواحي نيويورك خلال جوان وأوت 2007.

وعلى الرغم من استمرار التباين في وجهات النظر، فإن تجدد الحوار كان بمثابة أول مفاوضات

مباشرة تجرى بين الطرفين بشأن الصراع خلال أكثر من سبع سنوات، وقد عقدت جولة ثالثة في جانفي 2008، واتفق الطرفان على إجراء مزيد من الإجتماعات غير الرسمية في أوت 2009 وفيفري 2010، ومع ذلك، فلم يثمر أي من الإجتماعات عن أي تقدم في القضايا الأساسية الجوهرية.

وطوال هذه الفترة، استمرت بعثة الأمم المتحدة للإستفتاء في الصحراء الغربية في تنفيذ تفويضها بمراقبة وقف إطلاق النار ودعم عدد من برامج المساعدات للتعامل مع محنة العائلات الصحراوية المشردة والمفصولة، ومع استمرار المباحثات للتوصل إلى تسوية سياسية مقبولة من الطرفين للصراع المستمر منذ 32 عاماً، تواصل بعثة الأمم المتحدة للإستفتاء في الصحراء الغربية في مساعدة كلا الطرفين في الإلتزام بوقف إطلاق النار عبر شريط الحماية (يعرف أيضاً بـ "المصد")، والذي يمتد على طول المنطقة المتنازع عليها ويفصل الجزء المدار بواسطة المغرب (الغرب) عن المنطقة الخاضعة لسيطرة جبهة البوليساريو (الشرق).

ولاية بعثة الأمم المتحدة للإستفتاء في الصحراء الغربية:

أنشئت بعثة[1] الأمم المتحدة للإستفتاء في الصحراء الغربية بقرار مجلس الأمن رقم 690 (1991) المؤرخ 29 أفريل 1991 وفقا لمقترحات التسوية التي قُبلت في 30 أوت 1988 من جانب المغرب والجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء (جبهة البوليساريو)، ونصت خطة التنفيذ التي طرحها الأمين العام واعتمدها مجلس الأمن على فترة انتقالية يكون للممثل الخاص للأمين العام فيها المسؤولية المنفردة والخالصة على كل المسائل المتعلقة بالإستفتاء، والذي سيختار فيه شعب الصحراء الغربية بين الإستقلال والإندماج مع المغرب، ويساعد الممثل الخاص في مهامه نائب الممثل الخاص ومجموعة متكاملة من موظفي الأمم المتحدة المدنيين والعسكريين والشرطة المدنية وتعرف باسم مهمة الأمم المتحدة للإستفتاء في الصحراء الغربية.

وقد خولت بعثة الأمم المتحدة للإستفتاء في الصحراء الغربية:

1ـ مراقبة وقف إطلاق النار.

2ـ التحقق من تخفيض عدد القوات المغربية في الإقليم.

3ـ رصد مرابطة القوات المغربية وقوات الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (جبهة البوليساريو) في المواقع المحددة.

[1] **ولاية بعثة الأمم المتحدة للإستفتاء في الصحراء الغربية**. المرجع نفسه. نفس الصفحة

4ـ بذل الجهود اللازمة مع الطرفين للإفراج عن كل الأسرى والمحتجزين السياسيين في الصحراء الغربية.

5ـ الإشراف على تبادل أسرى الحرب (لجنة الصليب الأحمر الدولية).

6ـ تنفيذ برنامج الإعادة إلى الوطن (مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين).

7ـ تحديد هوية الناخبين المؤهلين وتسجيلهم.

8ـ وتنظيم استفتاء حر ونزيه وكفالة إجرائه وإعلان نتائجه.

وفي حين أن تنظيم الإستفتاء لم يكن ممكنا حتى الآن، جرت متابعة المتطلبات الأخرى في أثناء الولاية بنجاح، وتواصل البعثة لأداء المهام التالية:

1ـ مراقبة وقف إطلاق النار.

2ـ الحد من خطر الألغام والذخائر غير المنفجرة.

3ـ دعم تدابير بناء الثقة.

وأوضح المنسق الصحراوي مع بعثة "المينورسو" (مهمة الأمم المتحدة من أجل الإستفتاء في الصحراء الغربية) امحمد خداد أن جبهة البوليساريو ستراجع تعاونها مع البعثة في حال تخليها عن مهمتها الرئيسية التي تتمثل في تنظيم استفتاء "حر وعادل ونزيه" في الصحراء الغربية، وأوضح الدبلوماسي الصحراوي في تصريح لوسائل إعلامية نقلته وكالة الأنباء الصحراوية، أن " التخلي عن هذا الهدف سيدفع جبهة البوليساريو إلى مراجعة تعاونها مع البعثة "،مؤكدا أن جبهة البوليساريو " لا يمكنها قبول أن تتحرك هذه البعثة في الأراضي الصحراوية كما لو كانت أراض مغربية ".

وعبر امحمد خداد عن مخاوف جبهة البوليساريو من " تخلي الأمم المتحدة عن فكرة تنظيم الإستفتاء تحت ضغط النظام المغربي "، مجددا مطالبة الجبهة تمكين بعثة "المينورسو" من ممارسة مهام حماية ومراقبة حقوق الإنسان في الصحراء الغربية.[1]

1ـ **البوليساريو ستراجع تعاونها مع بعثة المينورسو في حال تخليها عن مهمتها**. الإذاعة الجزائرية. 2015/04/23. يوم 2015/10/02. <http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20150423/38029.html>

وقد أعلن الأمين العام للأمم المتحدة عن تعيين الجنرال الباكستاني محمد طيب أعظم على رأس المينورسو[1]، هذا وقد تم تفويض البعثة[2] حتى 30 أفريل 2016، وذلك وفقا لقرار مجلس الأمن رقم 2218 المؤرخ في 28 أفريل 2015.

المطلب الثالث: التصور الأوروبي للحل النهائي

ينبغي أن نشير إلى أن تناول هذا السؤال المتعلق بموقف الإتحاد الأوروبي من الحل النهائي لمشكلة الصحراء الغربية وهل هذا الموقف موحد أم لا؟ أي هل يوجد تصور موحد للإتحاد الأوروبي للحل المتعلق بقضية الصحراء الغربية؟ أم لا يوجد تصور أصلا؟ فتناول هذا السؤال صعب من الناحية النظرية والواقعية، ومع ذلك سنقوم بدراسة تاريخية للموقف الأوروبي وسنفترض أن الموقف ليس موحدا ونقفي على ذلك بما يبين ذلك من خلال آراء المتتبعين والخبراء للشأن الصحراوي.

يرى البعض أن فرنسا، وهي المستعمرة السابقة للدول التي لها علاقة بملف الصحراء، لا تخفي ميلها الظاهر لصالح المغرب ولكن إلى الحد الذي لا يغضب الجزائر والتفريط بها، وهي تحبّذ إستمرار النزاع حتى لا يقوى طرف بحجم المغرب وأهمية الجزائر، كذلك فإن تغيّر السياسة الفرنسية من اليمين إلى اليسار، أو العكس يؤثر في التردد الحاصل في الموقف الفرنسي.

ويعتبر وضع إسبانيا كمستعمر سابق للصحراء، وتوتر علاقاتها مع المغرب سببين كافيين لاهتمامها بوضع الصحراء، وهي لا تريد للمغرب أن يتخلّص من هذا الملف ضماً، أو انسحابا، لأن ذلك سيقود المغرب إلى المطالبة بمدينتي سبته ومليلية المغربيتين واللتين ما زالت إسبانيا تحتلهما.[3]

---

[1] **(تعيين جنرال باكستاني على رأس المينورسو)**. جريدة الخبر. 2015/09/05. يوم 2015/10/02.
<http://www.elkhabar.com/press/article/89582/ >

[2] **حقائق وأرقام بعثة الأمم المتحدة للإستفتاء في الصحراء الغربية**. الأمم المتحدة. المرجع السابق

[3] **(قضية الصحراء الغربية: الشوكة التي عفنت كامل الجسد)**. الخبير. 2015/03/27. يوم 2015/10/04.
<http://www.lexpertjournal.net/blog/1705>

إستراتيجية الثروات وعلاقتها بتفكك الموقف الأوروبي:

الموضوع الذي بدأ يلقي بتأثيراته على ملف الصحراء هو ملف الثروات، ونعني بهذا، استغلال المغرب للثروات الطبيعية في الصحراء ونهج جبهة البوليساريو إستراتيجية الحد وعرقلة أي تواجد اقتصادي دولي في الصحراء بما فيها الإستثمارات الأجنبية والإتفاقيات الدولية وتصدير منتوجات الصحراء، وتهدف البوليساريو من وراء هذا إلى إظهار المغرب فاقدا للسيادة ولا يمكنه استغلال منتوجات الصحراء دوليا، وهذه الإستراتيجية تعلمها البوليساريو من الفلسطينيين في شن معارضة ضد منتوجات الأراضي المحتلة من طرف إسرائيل.

ويبقى المنعطف الرئيسي في هذه الإستراتيجية هو نجاح اللوبي الموالي للبوليساريو في البرلمان الأوروبي من إبطال اتفاقية الصيد البحري في تصويت حدث يوم 14 ديسمبر 2011، ويساهم المغرب بدوره في إنجاح هذه الإستراتيجية بدون وعي منه، ولعل الخطأ الفادح الذي ارتكبه في هذا الشأن هو توقيعه سنة 2004 على اتفاقية التبادل التجاري الحر مع الولايات المتحدة وقبل شروط واشنطن باستثناء منطقة الصحراء من الإستفادة من هذه الاتفاقية، حيث خلق بهذا تقليدا للقياس.

وأصبحت عملية تنفيذ هذه الإستراتيجية تخضع لهيكلة حقيقية تعتمد أساسا على مرصد أنشأه البوليساريو في مدينة العيون وذو تشعبات دولية بفتحه مباحثات مستمرة مع اليسار في أوروبا وكذلك مع لوبي المزارعين في البرلمان الأوروبي مستغلا استياءهم من الصادرات الزراعية المغربية فيما تشكله من منافسة، واستعراضا لهذه الإستراتيجية، فقد حقق البوليساريو ما يلي من نتائج[1]:

1ـ إلغاء البرلمان الأوروبي لاتفاقية الصيد البحري مع المغرب يوم 14 ديسمبر 2011، وتعتبر هذه نكسة حقيقية، إذ لأول مرة يتم فيها اتخاذ قرار من هذا النوع، وتذرع البرلمان الأوروبي بكون الإتفاقية كانت تشمل مياه الصحراء وأنه وفق الأمم المتحدة لا يمكن الصيد فيها، وعملية الإلغاء تشكل المنعطف التاريخي في توظيف ملف ثروات الصحراء في النزاع القائم بين المغرب

[1] مجدوبي، حسين. (**العوامل المتحكمة في مسار نزاع اقترب من نهايته**). ألف بوست. 2013/12/17.يوم 2015/10/04. <http://alifpost.com>

والبوليساريو، وبعد سنة ونصف من المفاوضات صادق البرلمان الأوروبي على الإتفاقية يوم 10 ديسمبر ولكن بشروط مرتبطة بحقوق الإنسان في الصحراء واستثمار جزء من التعويض في الصحراء، وبهذا ارتكب المغرب خطأ آخرا بتمييزه الصحراء عن باقي المغرب.

2ـ الصعوبة التي واجهها المغرب في تجديد اتفاقية التبادل الزراعي خلال فيفري 2012 على خلفية منتوجات الصحراء، والمقلق أن المحكمة الأوروبية في ستراسبورغ قد تقضي ببطلان هذه الإتفاقية أو تأمر بسحب منتوجات منطقة الصحراء من التصدير بعدما قدم البوليساريو دعوى أمام القضاء الأوروبي لكي لا تشمل الإتفاقية منتوجات الصحراء.

3ـ طرح الإتحاد الأوروبي في اتفاقية التبادل الحر مع المغرب استثناء منتوجات الصحراء من المفاوضات على شاكلة ما قبل المغرب به مع الولايات المتحدة.

4ـ رضوخ بعض شركات التنقيب عن النفط من أستراليا والنرويج لضغوطات لوبي البوليساريو وانسحبت من التنقيب عن البترول في شواطئ الصحراء.

5ـ قرار بعض المتاجر الكبرى في السويد والدانمرك ابتداء من سنة 2013 عدم استيراد منتوجات الصحراء، وهي ظاهرة تنتقل إلى مجموع دول شمال أوروبا مثل النرويج وفيلندا وربما هولندا.

6ـ تأسيس مراصد متعددة وفروع لها على المستوى الدولي بل وكذلك في الصحراء مثل مؤسسة "راصد" لمنع استغلال ثروات الصحراء مستقبلا التي بدأت تحظى باستقبال من المبعوث الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة في نزاع الصحراء كريستوفر روس.

وفي الوقت نفسه، شاءت الظروف أن كل من اسبانيا وبريطانيا تنتميان إلى "جمعية أصدقاء الصحراء الغربية" وتؤيدان تقرير المصير في الصحراء خاصة بريطانيا التي تتبنى مواقف صارمة تجاه المغرب، وسيزيد البلدان من الضغط على المغرب في تقرير المصير بعد تطبيقه في كل من اسكوتلندا وكتالونيا، ولن يتفهما أبدا موقف المغرب وخاصة البريطانيين.

وأصبحت بريطانيا الدولة الأكثر تشددا في ملف الصحراء سواء في معارضة الإتفاقيات التي يوقعها المغرب مع الإتحاد الأوروبي، أو في الأمم المتحدة.

يقول[1] بيتر كينورثي وهو متخصص في دراسات التنمية الدولية ومدير مجموعة الإتصالات الإفريقية في الصحراء الغربية أنه يمكن للصحراء الغربية أن تحصل على استقلالها وينتهي الإحتلال بمجرد أن يضغط المجتمع الدولي على المغرب، وتقول ايسيدوروس أنه بالنسبة لها فإن قضية الصراع الصحراوي يمكن حله بسهولة ولكن لا أحد يريد أن يحل، فالإعلام يتناول موضوع الصحراء الغربية متناسيا أنه موضوع يحدث فيه التفاف بصورة غير مباشرة حيث أن الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا مع اسبانيا تسعيان للوصول إلى هذه المنطقة ونهب ثرواتها الطبيعية.

وترى كونستنتينا بأن العالم كله يعلم بقضية الصراع في الصحراء الغربية ويمكنه التدخل لحل الأزمة ولكن الدول الوحيدة التي يمكن لها أن تضغط على المغرب لإنهاء الصراع هي الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا واسبانيا وبريطانيا وهذه الدول في حقيقة الأمر راضية بالأوضاع المالية والإستراتيجية على هذا النحو ولهذا لا تتدخل لحل الصراع.

والجدير بالإشارة أنه وعلى مدى 35 عاما استطاعت المغرب أن تؤسس لها ماكنة إعلامية عالمية استطاعت من خلالها أن تحصل على ضمانات من الولايات المتحدة الأمريكية ومن فرنسا باعتبارهم أعضاء دائمين في مجلس الأمن وأن تطلب منهم عدم انتقاد المغرب بالإنتهاكات المتكررة للقانون الدولي، وكانت المغرب ترد دوما على موضوع احتلالها للصحراء الغربية بتصريحات هستيرية عدوانية وتفلت من العقاب الدولي والملاحقة بكل سهولة وهذا لا يمكن أن يحدث لو لم تكن المغرب قد وقعت على اتفاقات سرية مع الولايات المتحدة وفرنسا واسبانيا بالسكوت مقابل نهب الخيرات والموارد الطبيعية في الصحراء الغربية.

ولكن مع كل هذا ترى ـ أي الكاتبة ـ أن هناك أمل بنصرة القضية الصحراوية لصالح الشعب الصحراوي وذلك لوجود تعاطف شعبي كبير من قبل الشعب الإسباني على الرغم من أن ملك اسبانيا يساند النظام في المغرب، وهناك تعاطف شعبي أمريكي مع الشعب الصحراوي على الرغم من مساندة الولايات المتحدة الأمريكية للنظام في المغرب.

[1] مكارم، ابراهيم. (**اليسار، الديموقراطية والعلمانية في المغرب العربي**). الحوار المتمدن. العدد 3521. 2011/10/20. يوم 2015/10/04. <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=280350>

المشكلة هي أن غالبية وسائل الإعلام العالمية تتجاهل تغطية الصراع على الصحراء الغربية وإذا تناولته فيكون من الجانب المغربي فقط وليس من جانب الشعب الصحراوي، فعلى سبيل المثال فرنسا لها علاقة تاريخية مميزة مع المغرب باعتبار أنها كانت تحتل المغرب حتى عام 1956 علاوة على أن الحكومة الفرنسية من سياسيين والنخبة المثقفة لهم عقارات في المغرب ذو الطبيعة الخلابة وهذا يجعلهم يساندون النظام في المغرب حتى في مسألة احتلاله للصحراء الغربية.

أما بالنسبة للحكومة البريطانية، فالمعروف أن بريطانيا لم يكن لها تاريخ في هذه المنطقة ولهذا لا تتناول الصراع في الصحراء الغربية في إعلامها والقليل جدا من الشعب الإنكليزي له معرفة بقضية الصحراء الغربية إلا أنه بدأ الآن الإهتمام من بعض المثقفين وأعضاء البرلمان، أما الشعب الإسكندنافي فله اطلاع كبير على قضية الصحراء الغربية ويتعاطف مع الشعب الصحراوي.

خلاصة الفصل:

إن كل ما ذكر في الفصل الثاني من اهتمام أوروبي بقضية الصحراء الغربية على كافة الصعد لا يبرئ الإتحاد الأوروبي والقوى العظمى من المسؤولية الأخلاقية والتاريخية وحتى القانونية من احتلال الصحراء الغربية من طرف المغرب ولا تزال هذه القضية ضمن القسم الرابع بالأمم المتحدة والمتعلق بتصفية الإستعمار، فالإتحاد الأوروبي في علاقته مع المغرب العربي بصفة عامة تحكمه المصالح أكثر مما تحكمه المبادئ، وهذا ما يعمل على استمرار المشكل الصحراوي دون الحل المطلوب والذي يؤثر في نفس الوقت على قضية اتحاد المغرب العربي.

إن التصور الأوروبي لقضية الصحراء الغربية وحلها لا يبدو موحدا والذي يتحكم فيه بقوة هو الموقف الفرنسي والإسباني على التوالي على الرغم من وجود شذوذ من هنا وهناك ولكنه لا يؤثر على الصورة العامة للوضع المفروض.

على الرغم من حل الأمم المتحدة للكثير من النزاعات الدولية والتي تبدو في تعقيدها أكثر وأكبر من قضية الصحراء الغربية، إلا أن هناك إرادة ما تحول دون حل هذا النزاع بصورة جذرية، وهذا ما يؤكد إلى حد كبير لعبة القوى العظمى في تناولها لقضية الصحراء الغربية وعدم رغبتها الحقيقية في حل النزاع وإنما إدارته لضمان استمرار مصالحها في المنطقة المغاربية.

الخاتمة

خاتمة:

في موقع " الإسلام اليوم " الإلكتروني، تناول الأستاذ إدريس الكنبوري في بحث حول " البوليساريو...ولعبة المصالح الدولية " مدى تغير تحالفات الإدارة الأمريكية والإتحاد الأوروبي في منطقة المغرب العربي بما في ذلك منطقة الصحراء الغربية، هذه الأسئلة التي تفرضها التحولات الكبيرة في المنطقة بسبب وجود العديد من العوامل كالمشروع الأمريكي والقرب الجغرافي للإتحاد الأوروبي وأهمية المنطقة من ناحية الثروة النفطية والتحديات الأمنية التي تفرضها المنطقة، كلها عوامل تدفع إلى ضرورة الإعتقاد بخطورة الموضوع وضرورة تناوله بالتحليل وبذل الكثير من المجهودات لإدارة النزاع وحله حتى يتم ضمان مستوى عالي من الأمن والإستقرار في ربوع المنطقة.

يرى الكاتب أن مفتاح التحول الكبير في المنطقة يكون من خلال شكل الحل المقترح للنزاع وشكل الموقف من جبهة البوليساريو التي لا تزال لاعبا إقليميا راهنت عليه القوى الإقليمية والدولية، فقد خضع الموقف الأمريكي من النزاع للكثير من التغير كذلك الموقفان الفرنسي والإسباني وأصبحت هذه القوى تركز على ضرورة حدوث مصالحة مغربيةـ جزائرية كمدخل للحل النهائي للنزاع.

وقد ذكر الكاتب أن أحد أعضاء الكونغرس الأمريكي ذكر أن جبهة البوليساريو أصبحت تهدد أمن منطقة المغرب العربي، وكشف عن أن قياداتها باتوا متورطين في تهريب الأسلحة للجماعات المسلحة الجزائرية، وتهريب البنزين عبر الحدود مع مالي والجزائر وموريتانيا، والمتاجرة في المساعدات الدولية التي تقدمها المنظمات والدول الأوروبية لسكان المخيمات في تندوف، وقد كانت تلك التصريحات معطى جديدا في ملف الصحراء الغربية، أكد أن هناك إرادة أمريكية في وضع حل لنزاع الصحراء عبر تقارب جزائري مغربي بعيدا عن البوليساريو، أخذا بالإعتبار أن هذه الأخيرة بقيت قائمة على الساحة بفضل الدعم الجزائري .

وقد أصدر" المركز الأوروبي للإستخبارات الإستراتيجية والأمن " تقريرا مطولا حمل عنوان " جبهة البوليساريو: شريك مفاوضات ذو مصداقية أم مخلفات حرب باردة وعرقلة لحل

سياسي للصحراء الغربية؟ " هو الأول من نوعه لمؤسسة أوروبية، والأول من نوعه أيضا لهذا المركز الذي تأسس عام 2002 من طرف بلدان الإتحاد الأوروبي، في إطار مرحلة ما بعد تفجيرات الحادي عشر من سبتمبر 2001 .

ويقول التقرير ـ الذي يعكس التصور الأوروبي للموقف في المنطقة ـ إن هناك اهتماما أمريكيا كبيرا بنزاع الصحراء، ويقول" يعرف الجميع أن منطقة المغرب العربي والساحل الإفريقي كانت منذ سنوات عدة أحد المواضيع الكبرى التي تشغل الإدارة الأمريكية، وكانت هذه الأخيرة تسعى إلى ضمان استقرارها وبخاصة تحقيق المصالحة بين الإخوة الأعداء المغاربة والجزائريين بهدف الحيلولة دون تنامي الإسلام المتشدد والتحكم في حالة اللاأمن التي تسود المنطقة "، ويشير التقرير إلى أن جبهة البوليساريو قد نشأت عام 1976 بالجزائر "خلال المراحل الأخيرة لتحرير منطقة المغرب العربي وخلال فترة الحرب الباردة وتعد نتاجا صرفا لهما، وتتخذ من جنوب الجزائر مستقرا لها"، ويعتبر أنه لم تعد تلك الحركة التحريرية التي كانت في الماضي ولقيت تأييدا واسعا من لدن تيارات اليسار والشيوعيين سواء في المغرب العربي أو في أوروبا وكوبا وبعض بلدان أمريكا اللاتينية .

إلا أننا ومع احترامنا لرأي المحللين والدارسين قد وصلنا إلى عدة نتائج تثبت ما طرحناه من فرضيات في مقدمة هذا البحث الطويل والمفصل بشأن النزاع في قضية الصحراء الغربية هادفين من وراء ذلك للوصول إلى رأي موضوعي بشأن القضية.

من خلال الدراسة يمكن إثبات الفرضية الأولى والتي تنص على أنه كلما إزداد مستوى إدارة النزاع في قضية الصحراء الغربية كلما ازداد غموض هذا النزاع، فقد لمسنا بوضوح أن النزاع قد مرت عليه أكثر من أربعين سنة ولا يزال يراوح مكانه مما يعزز فرضية أن القوى الكبرى تهدف من خلال إدارة النزاع إلى إطالته حفاظا وخدمة لمصالحها الحيوية في المنطقة.

وبالنسبة للفرضية الثانية والتي تنص على أنه لا توجد علاقة تبعية سيادية بين المغرب والصحراء الغربية ، فقد لاحظنا بأن الصحراء الغربية لم تكن يوما تابعة للمغرب، وأن محكمة العدل الدولية قد أثبتت ذلك قانونيا، وقد لاحظنا كيف أن المغرب وافق على تقسيم الصحراء الغربية بينه وبين موريطانيا وكيف أنه يستثني الصحراء الغربية من اتفاقياته الدولية كاتفاقية التبادل الحر بينه وبين الولايات المتحدة الأمريكية واتفاقية الصيد البحري مع الإتحاد الأوروبي.

أما الفرضية الثالثة والتي تنص على أنه لا توجد علاقة بين الجزائر وبين قضية اعتبارها طرفا في النزاع ، فقد أثبتتها مفاوضات 2007 والتي أوضحت بجلاء ولأول مرة بأن طرفي النزاع هما المغرب والصحراء الغربية، وأن الجزائر وموريطانيا ليسا طرفا في النزاع.

وبخصوص الفرضية الرابعة والتي تنص على أن هناك علاقة بين أوروبا وخلق مشكلة الصحراء الغربية ، فقد أثبتناه من خلال بحثنا فأوروبا كانت مسؤولة عن خلق مشكلة الصحراء الغربية وذلك بعد انسحاب اسبانيا من الأراضي الصحراوية وعدم تحملها للمسؤولية الأخلاقية والقانونية اتجاه الشعب الصحراوي، واصطفافها اليوم مع فرنسا إلى جانب المغرب في موقفه المتعلق بالحكم الذاتي.

أما الفرضية الخامسة والتي تنص على أن هناك علاقة بين إدارة أوروبا للنزاع وبين استمراره دون حل ، فهذا مشاهد من خلال استمرار النزاع حتى الآن دونه حله الحل المطلوب والجذري.

وفيما يتعلق بالفرضية السادسة والتي تنص على أن هناك علاقة بين مصالح كل من إسبانيا وفرنسا في الصحراء الغربية وانعدام تصور موحد للحل ، فهذا أكدناه سابقا في المبحث الثاني من الفصل الثاني من هذا البحث، فقد رأينا الإنقسام الأوروبي بخصوص النزاع وهيمنة التصورين الفرنسي والإسباني للنزاع على مواقف ورؤى الإتحاد الأوروبي وحتى بعض قراراته المتعلقة بالقضية.

وبخصوص الفرضية الأخيرة والتي تنص على أنه لا توجد علاقة بين البوليساريو والإرهاب الدولي ، فقد أثبتناها في بحثنا من خلال إيراد الإعترافات التي حصلت عليها الحركة من المجتمع

الدولي، مع التركيز على أن الحركة لم تصنف كحركة إرهابية ولم تتهم بشكل رسمي بتورطها في الإرهاب الدولي أو دعمها له، كما أن قضية الصحراء الغربية مصنفة ضمن القسم الرابع التابع للأمم المتحدة والمتعلق بتصفية الإستعمار.

من خلال الدراسة تم الوصول إلى العديد من الإستنتاجات وأهمها:

ـ إن النزاع في الصحراء الغربية لا يزال قائما ومستمرا حتى الآن، ويزداد غموضه وتعقده مع مرور الوقت بالرغم من المجهودات المبذولة من طرف المجتمع الدولي.

ـ الصحراء الغربية هي أرض مستقلة تاريخيا عن المغرب وليست جزءا منه، وهي تسعى يوميا للإستقلال عن طريق كافة الوسائل المشروعة.

ـ أوروبا هي التي خلقت المشكل الصحراوي بشكل قصدي واستمرت في إدارة المشكل حفاظا على مصالحها بالتواطؤ مع المغرب، وأن الولايات المتحدة الأمريكية لا يهمها مصير المنطقة بقدر ما يهمها تحقيق مصالحها ويظهر ذلك من خلال اتفاقية التبادل الحر مع المغرب سنة 2004 حيث حيدت الصحراء الغربية هروبا من المشكلة.

ـ لا يوجد تصور موحد وحقيقي للمشكل الصحراوي بالرغم من محاولات الإتحاد الأوروبي إدعاء ذلك، فالواقع والوقائع تنفي ذلك بشكل قاطع ولا تؤدي إلا إلى تأكيد النظرة المغربية للنزاع.

ـ لا يظهر أن قضية الصحراء الغربية تشكل اهتماما محوريا على المستوى الدولي، فالعالم اليوم والقوى الكبرى بالتحديد تركز على الإرهاب الدولي وتوابعه وكذلك الديموقراطية في المنطقة العربية خصوصا مع الأحداث الأخيرة التي يعبر عنها الكثير من الباحثين والمتتبعين للشأن العربي بالثورات العربية.

إن أهمية هذا البحث تتركز في طرح تساؤلات جديدة بشأن النزاع الصحراوي وإعادة التذكير بهذا النزاع القديم الجديد الذي لا يزال يراوح مكانه، وهذا ما يدفعنا إلى التساؤل التالي:

إلى متى سيتمر هذا النزاع؟ وهل ستبقى الصحراء الغربية مستعمرة؟ وهل ستتخلى الجزائر عن موقفها من نزاع الصحراء الغربية مستقبلا في سبيل تحريك قضية إتحاد المغرب العربي وتمشيا مع التحالفات الجديدة في المنطقة؟

يبدو أن نزاع الصحراء الغربية سيستمر إلى وقت طويل، وأن المصالح الدولية مستمرة على حساب القضية وعلى حساب الشعب الصحراوي ومعاناته.

المراجع

المراجع:

أـ الكتب:

1ـ بوقنطار، الحسان: **السياسة الخارجية الفرنسية إزاء الوطن العربي منذ عام 1967**، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه (9)، 1987.

2ـ الدباغ، مصطفى: **الصراعات الدولية الراهنة**، لبنان، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2000.

3ـ الشاعري، صالح يحيى: **تسوية النزاعات الدولية سلميا**، القاهرة، مكتبة مدبولي، 2006.

4ـ الكيالي، عبد الوهاب: **ملحق موسوعة السياسية**، لبنان، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2004.

5ـ المخادمي، عبد القادر رزيق: **نزاعات الحدود العربية**، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2004.

6ـ بوز، سومانترا: **أراض متنازع عليها (إسرائيل-فلسطين-كشمير-البوسنة-قبرص-سيريلانكا)**. ترجمة أياد محمد وحسان البستاني، لبنان، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2009.

7ـ حساني، خالد: **مدخل إلى حل النزاعات الدولية**،الجزائر،دار بلقيس،2011.

8ـ رجب، سها: **نزاعات الحدود في العالم العربي**. من نهايات القرن العشرين إلى بدايات القرن الواحد والعشرين، القاهرة، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، 2009.

9ـ شاكر، فؤاد: **حصاد القرن العشرين**، مصر، الدار المصرية اللبنانية وعربية للطباعة والنشر، السياسة والدبلوماسية (3)، 2001، جزئين.

10ـ صبح، علي: **النزاعات الإقليمية في نصف قرن 1945ـ1995**، بيروت، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، سلسلة العلاقات الدولية (2)، ط2، 2006.

11ـ صبور، محمد صادق: **مناطق الصراع في إفريقيا**، مصر، دار الأمين للطباعة والنشر والتوزيع، 2006.

12ـ عبد الغفار، محمد أحمد: **فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية**.دراسة نقدية تحليلية.الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام.مقدمة في علم النزاعات والإنذار المبكر،الجزائر،دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع،2003،جزئين.

13ـ محافظة، علي: **فرنسا والوحدة العربية. 1945ـ2000**، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، موقف الدول الكبرى من الوحدة العربية (5)، 2008.

14ـ ملحم، نبيل: **بوليساريو. الطريق إلى المغرب العربي الكبير**، المجلة الجزائرية للعلاقات الدولية، العدد 7، الفصل الثالث، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1987.

ب ـ المقالات:

***ـ الأنترنت:**

1ـ إتحاد الصحفيين والكتاب الصحراويين.(**المفاوضات: خطوة للأمام واثنتان للخلف**). 2010/02/09. 2015/09/27.

<http://www.upes.org/bodyindex.asp?field=articulos&id=1501>

2ـ ا.ف.ب: **إنتهاء المهمة العسكرية "للأوروبي" في إفريقيا الوسطى**. I24news.<2015/03/16. يوم 2015/09/03. .<http://www.i24news

3ـ الكنبوري، إدريس. **البوليساريو...ولعبة المصالح الدولية**. الإسلام اليوم. بدون تاريخ. يوم 2015/10/07.

<http://www.islamtoday.net/bohooth/services/saveart-13-6614.html>

4ـ **البوليساريو ستراجع تعاونها مع بعثة المينورسو في حال تخليها عن مهمتها**. الإذاعة الجزائرية. 2015/04/23. يوم 2015/10/02.
<http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20150423/38029.html>

5ـ **إفريقيا مفصل مزمن في الصراع الأوروبي الأمريكي الصيني**. صحيفة العرب. 2014/04/04. يوم 2015/09/03. <http://www.alarab.co.uk>

6ـ الأمم المتحدة: **دعوة لتسريع مسار تصفية الإستعمار بالصحراء الغربية**. الإذاعة الجزائرية. 2015/06/25. يوم 2015/09/28.

<http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20150625/44795.html>

7ـ (**الإتحاد الأوروبي مسؤول عن تصفية الإستعمار في الصحراء الغربية**). يومية الفجر. 2015/09/30. يوم 2015/09/30.

<http://www.al-fadjr.com/ar/index.php?news=113322%3Fprint>

8ـ **الإتحاد الأوروبي يعتبر الصحراء الغربية إقليما غير مستقلا**. جريدة النصر. 2015/01/29. يوم 2015/10/01.
<http://www.annasronline.com/index.php/2014-08-09-10-33-20/2014-08-23-11-15-46/2069-2015-01-29-14-18-17>

9ـ **الإتحاد الأوروبي مطالب بتعيين مبعوث خاص إلى الصحراء الغربية**. مجلة المستقبل الصحراوي. 2015/09/09. يوم 2015/10/01.

<http://futurosahara.net/?p=11288>

10ـ **البرلمان الأوروبي يصادق على تقرير حقوق الإنسان في الصحراء الغربية**. ألجيريا براس أونلاين. 2013/10/24. يوم 2015/10/01.
<http://www.algeriapressonline.com/ar/index.php/component/k2/item/2913>

11ـ **بعثة الأمم المتحدة للإستفتاء في الصحراء الغربية**. الأمم المتحدة. يوم 2015/10/02.
<http://www.un.org/ar/peacekeeping/missions/minurso/background.shtml>

12ـ بلقاضي، ميلود: **2015...سنة كل التحديات بالنسبة لملف الصحراء المغربية**. موقع إخباري المغاربي. 2014/12/16. يوم 2015/09/28.
<http://www.almagharibi.com/almagharibi/index.php/fr/2014-06-24-15-02-33/2014-06-24-15-03-22/315-2015>

13ـ بنصالح، أحمد. (**هل تغير الموقف الإسباني من قضية الصحراء الغربية؟**). محمدية بريس. 2012/10/10. يوم 2015/09/29.
<http://www.maghress.com/mohammediapress/18180>

14ـ بن قنة، خديجة. برنامج ما وراء الخبر: **عدم تجديد مهمة المبعوث الأممي للصحراء الغربية**. الجزيرة نت. 2008/09/01. يوم 2015/09/27.
<http://www.aljazeera.net/programs/behindthenews>

15ـ **تمديد مهمة بعثة حفظ السلام بالصحراء الغربية**. سكاي نيوز عربية. 2015/04/29. يوم 2015/09/28.
<http://www.skynewsarabia.com/web/article/741626>

16ـ (**تعيين جنرال باكستاني على رأس المينورسو**). جريدة الخبر. 2015/09/05. يوم 2015/10/02.

<http://www.elkhabar.com/press/article/89582/>

17ـ **حان الوقت للإعتراف بدولة الصحراء الغربية**. منبر الخبر. 2015/09/06. يوم 2015/10/01.
<http://www.saharawi.net/?p=920>

18ـ داودي، هبة. (**أوروبا لها مسؤولية في تراجيديا الشعب الصحراوي**). جريدة الخبر. 2015/09/11. يوم 2015/09/30.
<http://www.elkhabar.com/press/article/90121/#sthash.BSWy1vRq.dpbs>

19ـ سكاي نيوز عربية. 2015/04/22. يوم 2015/09/28.

<http://www.skynewsarabia.com/web/article/740142>

20ـ علوات، حمودي. (**العراقيل السبع للحل السلمي في الصحراء الغربية**). مجلة المستقبل الصحراوي. 2015/03/28. يوم 2015/09/29. <http://futurosahara.net/?p=5244>

21ـ (**قضية الصحراء الغربية: الشوكة التي عفنت كامل الجسد**). الخبير. 2015/03/27. يوم 2015/10/04.

<http://www.lexpertjournal.net/blog/1705>

22ـ **كرونولوجيا المفاوضات بين المغرب والبوليساريو**. وكالة الأنباء الصحراوية. بدون تاريخ. يوم 2015/09/27.< http://www.spsrasd.info/content>

23- مجدوبي، حسين. (**العوامل المتحكمة في مسار نزاع اقترب من نهايته**). ألف بوست. 2013/12/17. يوم 2015/10/04.

<http://alifpost.com>

24- مكارم، ابراهيم. (**اليسار، الديموقراطية والعلمانية في المغرب العربي**). الحوار المتمدن. العدد 3521. 2011/10/20. يوم 2015/10/04.

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=280350>

25- منصور، أحمد: **البوسنة والهرسك أقوى...وستنضم إلى الإتحاد الأوروبي**. قناة الجزيرة على اليوتوب. 2015/07/15. يوم 2015/09/25.

<https://www.youtube.com/watch?v=kB0flGFJklE>

26- **هل يتغير موقف فرنسا مع ذهاب رئيس ومجيء آخر**. وكالة المغرب العربي للأنباء. 2012/05/07. يوم 2015/09/29.

<http://mapnr.blogspot.com/2012/05/blog-post_4550.html>

27- ولد أحمد، سالم سيدي أحمد: (**فض النزاعات: قواعد نظرية على محك صراعات قائمة**). مركز الجزيرة للدراسات.04ماي2014. يوم 2015/09/03.

<http://studies.aljazeera.net/events/2014/05/201451104050142704.html>

ملخص الدراسة:

كانت البداية عند الإنسحاب الإسباني الماكر من الصحراء الغربية الذي فتح باب التنافس والصراع حول منطقة الساقية الحمراء ووادي الذهب، المنطقة المعروفة بثراواتها الكبيرة والتي لا تزال محل نزاع بين جبهة البوليساريو والمغرب الذي يدعي سيادته عليها بالرغم من التاريخ والأحداث والوقائع والشواهد التي تدل على أن هذه المنطقة المتنازع عليها لم تكن تابعة له، وكيف تكون تابعة له وهو الذي قسمها بينه وبين موريطانيا بعد اتفاق مدريد الشهير سنة 1975، ثم قام ويقوم باستثنائها من اتفاقياته الدولية مرتكبا بذلك أخطاء جسيمة أخذت كتقليد يدل على شرعية المطلب الصحراوي المتعلق بتقرير المصير.

إن الغرب هو المسؤول الأول عن خلق النزاع في منطقة الصحراء الغربية والذي تجاوز عمره الأربعين سنة دون حل جذري، فالغرب الذي يحاول اليوم جاهدا لحل هذه المعضلة يعتبر جزءا من المشكلة، وبالرغم من الترسانة القانونية الدولية والتطورات التي شهدها علم النزاعات الدولية ورغم تراكم التجربة الدولية في إدارة وحل النزاعات لا تزال المشكلة تراوح مكانها وكأن أطرافا لا تريد لهذا البلد أن يستقل، وهذا ما يؤكد إلى جانب الكثير من الأدلة أن الدول الكبرى و في مقدمتها اسبانيا وفرنسا لا تريد حلا وإنما تريد إدارة للنزاع بطريقة تديم الصراع وتحافظ على مصالحها في المنطقة.

إن هذه القضية التي تستعصي على الحل على الرغم من المجهودات المبذولة تلقي بظلالها على منطقة المغرب العربي، فالكثير يرى أن قضية الصحراء الغربية هي المشكل الأساسي الذي يحول دون توحد المغرب العربي، وبهذا فاليوم تصبح قضية حل النزاع ضرورة ملحة ليس فقط للشعب المغاربي ولكن أيضا لصالح الشعب الصحراوي الذي يعاني منذ زمن بعيد التشريد والفقر وفقدان الحرية، إن العالم اليوم مطالب بتحمل مسؤولياته اتجاه الشعب الصحراوي ومطالب بالصدق والجدية في محاولاته لحل قضية الصحراء الغربية التي لا يبدو أن حلها قريب وأكيد.

الفهرس:

مقدمة: .....أ
الفصل الأول: الإتحاد الأوروبي وإدارة النزاعات 2
المبحث الأول: مفهوم إدارة النزاع..... 3
المطلب الأول: مفهوم النزاع 3
المطلب الثاني: أنواع النزاعات الدولية..... 6
المطلب الثالث: وسائل حل النزاعات الدولية..... 10
المبحث الثاني: الإتحاد الأوروبي وإدارة النزاعات..... 34
المطلب الأول: البلقان..... 35
المطلب الثاني: كوسوفو..... 49
المطلب الثالث: في إفريقيا، إفريقيا الوسطى نموذجا.....54

الفصل الثاني: قضية الصحراء الغربية وفق المنظور الأوروبي 61
المبحث الأول: الفواعل الأوروبية في قضية الصحراء الغربية..... 63
المطلب الأول: التطور التاريخي لقضية الصحراء 63
المطلب الثاني: فرنسا 91
المطلب الثالث: اسبانيا 96
المبحث الثاني: جهود الوساطة الأوروبية:..... 99
المطلب الأول: بعض جهود الوساطة الأوروبية..... 99
المطلب الثاني: المينورسو 103
المطلب الثالث: التصور الأوروبي للحل النهائي.....110
خاتمة: 117
المراجع: 123